الأمم المتحدة

A/CONF.199/5

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

Distr.: General
28 May 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس المجموعة العربية لشهر آذار/مارس ٢٠٠٢، أتشرف بأن ارفق طيه تقرير التقييم المرحلي عن التقدم المحرز في المنطقة العربية فيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (انظر المرفق).

وسيكون من دواعي تقديري تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق المؤتمر.

(توقيع) زيد رعد زيد **الحسين**

02-40227 (A)
0240227

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

تقرير تقييم مرحلي عن التقدم المحرز في المنطقة العربية*

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

---

* إن استخدام تعبير "المنطقة العربية" في ما يلي هو للإشارة إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، التي تشمل دول شمال أفريقيا وغرب آسيا، أي الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، سوريا، السودان، تونس، الإمارات العربية المتحدة، واليمن.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٦

ثانيا – الاتجاهات والاستجابات والإنجازات الاقتصادية والاجتماعية ٨

ألف – السكان والصحة ٨

باء – النمو الاقتصادي والفقر وتوفر الخدمات العامة ١٠

جيم – التعليم والتوظيف ١٦

دال – التكامل الاجتماعي ووضع المجتمع المدني ١٨

هاء – العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرهما على الثقافة ٢٣

ثالثا – الدوافع الرئيسية المحركة و المؤثرة على التنمية المستدامة ٣٠

ألف – إنتاج النفط والغاز واستخراج الموارد الطبيعية غير المتجددة ٢٩

باء – التنمية الصناعية ٣١

جيم – التنمية الزراعية ٣٣

دال – التنمية السياحية ٣٦

هاء – قطاع النقل ٣٧

واو – التوسع الحضري والضغوط الحضرية ٣٩

زاي – أنماط الإنتاج والاستهلاك ٤١

رابعا – الاتجاهات البيئية والاستجابات والإنجازات ٤٣

ألف – إدارة الموارد الطبيعية ٤٣

١ – موارد المياه العذبة ٤٣

٢ – المنطقة البحرية والساحلية ٤٩

٣ – الموارد البرية ٥٥

٤ – الجبال والغابات ٥٩

٥ - التنوع البيولوجي ٦١

٦ - نوعية الهواء ٦٤

٧ - الغلاف الجوي العلوي (تغير المناخ واستنزاف طبقة الأوزون) ٦٨

باء - الكوارث الطبيعية ٧٢

جيم - المحافظة على التراث الثقافي ٧٥

خامسا - الاتفاقيات والاتفاقات الدولية والإقليمية الداعمة للتنمية المستدامة ٧٧

ألف - الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاتفاقات البيئية الإقليمية ٧٧

باء - الاتفاقات والتحالفات الاقتصادية والتجارية ٨١

جيم - الاتفاقيات والاتفاقات الاجتماعية والثقافية ٨٤

دال - الروابط بين الاتفاقات ٨٥

سادسا - التحديات التي تواجه التنمية المستدامة والفرص في المستقبل ٨٦

ألف - الإدارة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة ٨٧

باء - مشاركة المعنيين والوصول إلى المعلومات ٨٩

جيم - الأدوات الاقتصادية والترتيبات الطوعية ٩٢

دال - شبكات الرصد والإبلاغ والمعلومات فيما يتعلق بالبيئة ٩٣

هاء - التعليم البيئي ٩٦

واو - البحث والتطوير ٩٧

زاي - النزاعات والأمن الإقليمي ٩٨

حاء - تحرير التجارة والأقلمة ٩٩

سابعا - تمويل التنمية المستدامة ١٠٣

ألف - الإطار الإقليمي ١٠٣

باء - الأدوات والآليات المالية ١٠٤

جيم - المؤسسات المالية ١٠٦

دال – التنسيق والتكامل والإشراف ١٠٨

ثامنا – خطة أولويات العمل ووسائل تنفيذها ١٠٩

ألف – تخفيف حدة الفقر والتكامل الاجتماعي ١١٠

باء – أعباء الديون ١١٢

جيم – السلام والأمن ١١٣

دال – إدارة السكان ١١٤

هاء – التعليم وبناء القدرات، والبحث ونقل التكنولوجيا ١١٥

واو – الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ١١٧

زاي – الإدارة العامة والمشاركة العامة في التنمية المستدامة ١٢٦

حاء – أنماط الاستهلاك ١٢٩

طاء – المحافظة على التراث الثقافي ١٣٠

ياء – التجارة والعولمة ١٣١

كاف – وسائل التنفيذ المالية والمؤسسية ١٣٣

أولا – مقدمة

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها رقم ٥٥/١٩٩، تنظيم استعراض عشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على مستوى مؤتمر قمة يسمى "مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة". ويعقد المؤتمر في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ومن الأهداف الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إعادة تفعيل الالتزام العالمي تجاه تحقيق التنمية المستدامة، على أرفع المستويات السياسية، وذلك من خلال تحديد الإنجازات التي تحققت والمجالات التي يلزم فيها بذل مزيد من الجهود لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، هذا بالإضافة إلى معالجة التحديات والفرص الجديدة. ويتوقع أن يقود ذلك إلى تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة ودعمها، بما يتماشى مع جملة أمور منها المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة[(١)].

وقد بدأ عمل المنطقة العربية في دعم التنمية المستدامة بالإعلان العربي حول البيئة والتنمية الذي تبناه المؤتمر الأول للوزراء العرب المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٨٦. وعقب ذلك أصدرت الحكومات العربية – قبيل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الإعلان العربي بشأن البيئة والتنمية والآفاق المستقبلية (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١) لتأكيد الالتزام المنطقة . وقد وضع هذا الإعلان موضع التنفيذ، عقب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، من خلال برنامج العمل المنطقة الخاص بالتنمية المستدامة الذي تبناه مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة تحت رعاية المنتدى العربي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وقد وضعت خطط العمل اللازمة لتنفيذ البرنامج العربي لدعم التنمية المستدامة، كما حددت أولويات العمل الفوري الثلاث وهي: مكافحة التصحر، ومكافحة التلوث الصناعي، والنهوض بالتعليم البيئي والوعي والمعلومات البيئية. ومثلت هذه النقاط الثلاث محور النشاط المنطقة في دعم التنمية المستدامة خلال العقد المنصرم.

وقد شُكلت أمانة مشتركة تُحضِّر للقمة العالمية للتنمية المستدامة تتكون من: الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، والمكتب المنطقة لغرب آسيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وذلك لإعداد التقرير المنطقة لهذه القمة بالتعاون مع الدول الأعضاء في الجامعة العربية ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة والمنظمات الإقليمية الأخرى بما في ذلك اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي. وعليه، أقيم العديد من المنتديات الرامية إلى تعريف وترسيخ أسس وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وقد كانت استجابة ومدى

(١) ESCWA,CAMRE, UNEP, DESA, 2001. Thematic Roundtable for the Western Asia Region in preparation for "Rio + 10" World Summit on Sustainable Development, 9-11 April 2001, Beiru,Lebanon. (Report hereafter referred to as "Thematic RT Report").

مشاركة كافة الأطراف المعنية مشجعتين. وإضافة إلى ذلك، اصدر مسؤولو الحكومات العربية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الصناعية والمنطقة ة والحكومات الوطنية عددا من التوجيهات والقرارات حول التنمية المستدامة. وحدد إعلان جدة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) القواعد البيئية الرئيسية من المنظور الإسلامي. كما دفع التقرير المنطقة المعنون "آفاق العمل البيئي في العالم العربي"،بمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في شباط/فبراير ٢٠٠١ إلى اعتماد إعلان أبو ظبي: مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي". وينادي هذا المنبر في أولوياته بضرورة تخفيف حدة الفقر في المنطقة من خلال إعداد استراتيجية بيئية تُساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

ويعرض هذا التقرير الخلفية والقواعد الأساسية والاتجاهات التي تُساعد على معرفة ما تم إنجازه في مجال تحقيق التنمية المستدامة والعقبات التي واجهت تحقيقها خلال العشر سنوات الماضية. كما يحدد هذا التقرير العوامل التي تؤثر على استدامة مواردنا الثقافية والطبيعية، والتحديات التي تتطلب المعالجة لدفع عجلة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وعليه، يرتب هذا التقرير أولويات العمل اللازم لتحديد مرتكزات التنمية المستدامة الرئيسية التي يجب ترسيخها في المنطقة خلال العشر سنوات إلى العشرين سنة القادمة.

أ – استعراض أحداث الماضي في المنطقة

تنبع جذور التنمية المستدامة في المنطقة من تراثها التاريخي القديم. ويمثل العالم العربي مهد الحضارات العالمية الرئيسية ومهد ديانات التوحيد التي ساهمت في تشكيل العديد من الممارسات التجارية والسلوك الثقافي وأنماط الاستهلاك، بجانب اهتمام هذه الحضارات والديانات بالبيئة ورعايتها وإرساء قواعد المحافظة والحماية التي نعرفها اليوم. ونظرا لما تتمتع به المنطقة من موقع جغرافي استراتيجي وموارد طبيعية هامة مثل النفط والغاز بالإضافة إلى التراث الثقافي الفريد، فقد شكلت هذه العوامل العنصر الجاذب للغزو الأجنبي دائما. وقد ظلت المنطقة ترزح تحت سيطرة القوى الاستعمارية منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، حيث تحقيق الاستقلال في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

وقد شكلت العقود الأربعة الماضية مرحلة انتقالية رئيسية للمنطقة من الهيمنة الاستعمارية إلى الاستقلال، وتم خلال هذه المرحلة التحول والتكيف وتشكيل السياسات والقواعد الاجتماعية والاقتصادية الجديدة. و لم تكن المرحلة الانتقالية هذه بالسهلة ولا الواضحة الاتجاهات، الأمر الذي أثر على أنماط التنمية في المنطقة. ففي الستينات والسبعينات، نُفذت برامج التنمية بدون مراعاة لإدارة البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة عليهما. وفوق ذلك ركزت برامج التنمية على الاستثمار في مجال الصناعات الثقيلة والتنمية الزراعية على حساب الموارد الطبيعية. ومن ناحية أخرى، التزمت الحكومة منذ قمة الأرض في ريو (عام ١٩٩٢) باتخاذ إجراءات جادة لتخفيف آثار التلوث المزمن،

من خلال وضع أطر عمل تنظيمية وإنشاء آليات مؤسسية فعالة تعمل على تضمين مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ ومنظور القرن العشرين لتعطي دعما أكبر إلى النُهج التي تعتمد على المجتمعات المحلية وتحافظ على الموارد وتحقق التنمية المستدامة.

لقد كان وسيظل هذا الإرث التاريخي يؤثر على مستوى تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وقد عزمت دول المنطقة على استخدام هذا التراث التاريخي بصورة فعالة في توجيه التنمية نحو الاستدامة بهدف الازدهار والرفاهية لشعوبها.

ثانيا – الاتجاهات والاستجابات والإنجازات الاقتصادية والاجتماعية

شهد المنطقة خلال العقد الماضي تحسنا كبيرا في مجال الخدمات الصحية ومعدلات الخصوبة والتعليم ومحو الأمية، هذا بالإضافة إلى دعم مركز المرأة وتوسيع دور المجتمع المدني. وقد تحققت هذه الإنجازات بالرغم من زيادة الضغوط السكانية وتذبذب الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة واستمرار الفقر والصراعات المنطقة ة. وتُشكل التحديات الأساسية الثلاثة – الفقر والبطالة والتكامل الاجتماعي – التي ركز عليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد تحت مظلة الأمم المتحدة (كوبنهاغن ١٩٩٥)، إطارا قويا لمعالجة المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية التي تؤثر على التنمية المستدامة. وفي نفس الوقت يوفر الترابط في مواجهة هذه التحديات التي تُثقل حركة التقدم نحو التنمية المستدامة أرضية مناسبة لعرض الإنجازات والعقبات التي تحدد الآن الأساس الجديد الذي ينطلق منه المنطقة نحو الاستدامة، خاصة في ظل العولمة وتطور تكنولوجيا المعلومات.

ألف – السكان والصحة

١ – الديناميات الديموغرافية

استمرت زيادة الكثافة السكانية في المنطقة العربي تجري بوتيرة سريعة، حيث ارتفع عدد السكان من ٢١٩ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٨٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠[٢] ويتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٣٧١ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠ وإلى ٤٥٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥[٣] بافتراض أن يظل متوسط معدل النمو السنوي في حدود ٢,٤ في المائة بالرغم من أن

---

(٢) ESCWA, Women and Men in the Arab Region: A Statistical portrait, 2000. Document # : E/ESCWA/STAT/ 1999/1/26, November 1999,English, New York: United Nations 1999.

League of Arab States 2000. Arab Unified Economic Report (Arab World)

UNSPD 1998. UN World Population Prospects. United Nations Secretariat Population Division, New York

(٣)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرجع السالف الذكر.

هذا الرقم يتجاوز المتوسط العالمي البالغ ١,٥ في المائة. وتضع هذه الزيادة السكانية ضغطا كبيرا على الموارد الطبيعية وعلى طاقة البيئة على الاستيعاب. كما تؤدي إلى زيادة الطلب على الأغذية والمياه والخدمات وتوسع المناطق الحضرية ... إلخ. وتزيد أيضا من تراكم المخلفات التي تضع ضغوطا كبيرة على البيئة.

٢ - الخصوبة

تناقصت معدلات الخصوبة في دول المنطقة من ٦,٨ في الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٥، إلى ٤,٧ في الفترة من عام ١٩٩٥إلى عام ٢٠٠٠[٤] . وتنظر الدول العربية إلى هذه الأرقام نظرة مختلفة. ومع ذلك، ىحدث تطور كبير في مفهوم النمو السكاني فقد كانت معظم دول المنطقة خلال منتصف الثمانينات تعتبر معدلات الخصوبة فيها أقل من الدرجة المطلوبة. وبحلول عام ١٩٩٧، غيرت معظم الدول هذه النظرة، وتعتبر الآن معدلات الخصوبة أعلى من المطلوب حاليا أو على الأقل مقبولة. وقد أدى تحول نظرة الدول إلى معدلات الخصوبة إلى زيادة دعم وتطبيق أدوات السياسات التي تؤدي إلى زيادة خفض معدلات النمو السكاني (مثل استخدام وسائل تنظيم الأسرة).

٣ - التقدم في المجال الصحي

تحسنت الخدمات الصحية في المنطقة العربي تحسنا كبيرا خلال العقود القليلة الماضية. ففي الفترة ما بين عام ١٩٩٠ و ١٩٩٨ تجاوز متوسط النسبة المئوية للذين يتلقون خدمات صحية في المنطقة نسبة ٨ في المائة من عدد السكان، وهي أعلى نسبة بين الدول النامية. وتحققت مستويات أعلى (أكثر من ٩٠ في المائة) في ١٣ دولة[٥]. بيد أنه لا يزال هناك اختلال في توزيع هذه الخدمات لصالح المناطق الحضرية على المناطق الريفية.

ولقد تحسنت أيضا مؤشرات متوسط العمر المتوقع للرجال والنساء، كما تدل معدلات وفيات الأمهات والرضع على التقدم الذي حدث في المنطقة فيما يتعلق بتحسين الظروف الصحية للمرأة والطفل. وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٥١ سنة في عام ١٩٧٠ إلى ٦٤ سنة في عام ١٩٩٨، مع وجود متوسط أعمار يفوق السبعين سنة ي عشر دول من دول المنطقة، بينما نجد متوسطات أعمار أقل في جيبوتي والسودان والصومال والعراق وموريتانيا واليمن. وبصورة عامة، تحسَّن متوسط العمر المتوقع للنساء بدرجة أكبر من تحسن متوسط العمر المتوقع للنساء بدرجة أكبر

(٤) UNDP (2000), 1999, 1998). Human Development Report Series. UNDP, New York, Internet: http://ww ..org.undp.w

(٥) League of Arab States, 2000. Arab Unified Economic Report (Arab World).

من تحسن متوسط العمر المتوقع للرجال، حيث بلغ حوالي السبعين سنة. وقد هبط معدل وفيات الأطفال الرضع من ٧٧ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام ١٩٨٠ إلى ٤١ حالة في الألف عام ١٩٩٨. وانخفضت أيضا معدلات وفيات الطفال ما دون سن الخامسة انخفاضا كبيرا ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٩ وذلك من ١١٠ إلى ٥٢ حالة وفاة لكل الف طفل مما يدل على تحسن كبير في مستوى التغذية وصحة الطفل[٦]، مع تحسن معدل تطعيم الأطفال الرضع بصورة عامة[٧]. ويرجع هذا التقدم بدرجة كبيرة إلى تحسن الخدمات الصحية وارتفاع مستويات التعليم ومستوى دخل الأسرة وزيادة عدد المؤسسات الصحية والخدماتية[٨]. ومن ناحية أخرى، لا تنطبق هذه الأرقام والإنجازات على الدول التي تشهد نزاعات مسلحة مثل الأراضي الفلسطينية والعراق والصومال.

باء – النمو الاقتصادي والفقر وتوفر الخدمات العامة

شهد النمو الاقتصادي في العالم العربي تقلبات دورية في العقود القليلة الماضية بسبب عدم استقرار المنطقة وتذبذب سوق النفط. وقد شهدت الستينات والسبعينات خاصة نموا اقتصاديا كبيرا في معظم دول المنطقة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع عائدات تصدير النفط. وشكلت الثمانينات من الناحية الأخرى، عقدا عصيبا للعالم العربي خاصة الدول المصدرة للنفط.

وانتعش اقتصاد معظم دول المنطقة بعد فترة النمو البطيء الذي شهده المنطقة في أوائل التسعينات، ونما الناتج المحلي الإجمالي الكلي في العالم العربي نموا كبيرا خلال العقد الأخير بما يقترب من الضعف. ورغم ذلك، ظل معدل النمو الاقتصادي المنطقة في حدود ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويتفاوت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تفاوتا كبيرا بين دول المنطقة. ففي عام ١٩٩٩، تجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مبلغ ٠٠٠ ١٣ من دولارات الولايات المتحدة في قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت، بينما كان أقل من ٠٠٠ ١ من دولارات الولايات المتحدة في جيبوتي واقل من ٥٠٠ دولار في السودان وموريتانيا واليمن[٩] بينما استمر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للعراق في حدود ٢٠٢ من

(٦) المرجع نفسه.

(٧) World Bank, World Development Indicators 2000, Washington, DC: World Bank, 2000, p.94-96 and World Bank, World Development Indicators 2001, Washington, DC: World Bank, 2001.

(٨) WAD/SDIPD, Advancement of Women and Gender Equality : Contribution to Rio + 10

(٩) جامعة الدول العربية، المرجع السالف الذكر.

دولارات الولايات المتحدة فقط في عام ٢٠٠٠ هابطا من ٦٦٠ دولارا في عام ١٩٩٠ قبيل حرب الخليج[١٠].

وتُعزى أيضا مكاسب التسعينات الاقتصادية إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت مؤخرا في دول المنطقة الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد على نطاق واسع، وحل المشاكل الرئيسية التي تشمل معدل البطالة العالي. وقد دخلت معظم دول المنطقة في إصلاحات اقتصادية وعمليات إعادة هيكلية، لتشجيع اقتصاديات السوق واللامركزية وتقليص معدلات التضخم. كما شهدت المنطقة زخما كبيرا من إجراءات تحرير التجارة ومجهودات الخصخصة التي ارتبطت بزيادة العائدات وتوسع الصناعات الثانوية.

ويعتمد الكثير من أنشطة النمو الاقتصادي في المنطقة على استخراج وتصدير الموارد الطبيعية. وبينما شكّل النفط المصدر الرئيسي للعائدات، أسهم الفوسفات والأسمدة الأزوتية والزراعة وتصدير المصنوعات الزراعية في دعم التكامل الرأسي للاقتصاد المنطقة. ومن ناحية أخرى، اقتنعت حكومات المنطقة خلال العقد الأخير بأن الاعتماد على الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة كقاعدة أساسية للأنشطة الصناعية هو شكل غير قابل للاستمرار، ليس فقط من الناحية البيئية، بل من نواحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا[١١]. وعليه، تدعم معظم الحكومات العربية الآن أنشطة التنويع الاقتصادي، وإن كانت تلاقي مستويات متفاوتة من النجاح، حيث حققت تونس ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تقدما كبيرا في هذا المجال. وقد ساعد ذلك على توفير فرص عمل غير ضارة بالبيئة لعدد متزايد من المواطنين المتعلمين في المنطقة، وقد تكون مفيدة في تشجيع التوازن في فرص العمل بين الجنسين وذلك كلما أصبحت الاقتصادات أكثر توجها نحو قطاع الخدمات[١٢].

---

(١٠) In current prices; ESCWA, National Accounts Studies of the ESCWA Region, Bulletin, No. 20, New York: United Nations, 2000, p. 9 and ESCWA National Accounts Studies of the ESCWA Region, Bulletin, No. 14, New York, United Nations, 1994.

(١١) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر ESCWA and Arab Planning Institute. Expert group meeting of Economic Diversification in the Arab World. 25-27 September 2001, Beirut, Lebanon.

(١٢) للاطلاع على مزيد من المعومات، انظر Simon Neaime, "Economic Diversification and Gender in the Gulf Cooperation Council Countries,: paper presented at the Expert Group Meeting on Economic Diversification in the Arab World, ESCWA and Arab Planning Institute, 25-27 September 2001, Beirut, Lebanon, Document#: E/ESCWA/ED/2001/WG.4/10, 24 September 2001.

١ - الفقر وعدم المساواة في الدخل

بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق التنوع الاقتصادي، ظل النمو الاقتصادي في المنطقة عند مستوى أقل من المتوسط المسجل للدول النامية خلال نفس الفترة، ويعادل بوجه عام معدل النمو السكاني، الذي لم يترك مجالا لتحسين مستوى المعيشة. وبينما شهدت الثمانينات وبداية التسعينات تقدما ملحوظا في تقليص الفقر يلاحظ أن تقليص الفقر في المنطقة قد تعسر في التسعينات، مما يعكس الصعوبات الاقتصادية التي عاشها المنطقة خلال الثمانينات. ومن الجانب الآخر، حققت بعض الدول تحسنا هامشيا في هذا المجال.

ولا يزال تحقيق المساواة في الدخل يُشكل إحدى القضايا التي تثير القلق في بعض دول المنطقة، هذا بجانب اتساع فجوة عدم المساواة في الدخل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وبين الأغنياء والفقراء في المراكز الحضرية. وبينما لا تنعكس آثار سوء توزيع الدخل بالضرورة على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الوطني المتدهورة فإنها تنعكس على قيم مؤشرات التنمية البشرية الوطنية والمنطقة. ووفقا لمؤشر التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩) تقع البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في جانب مؤشر التنمية البشرية المرتفع، بينما تقع جيبوتي وموريتانيا والسودان واليمن والعراق وفلسطين من بين أدنى ٣٥ دولة من الدول النامية ذات مؤشر التنمية البشرية المنخفض. وتقع بقية الدول العربية في المدى المتوسط من المؤشر.

وعلى المستوى المنطقة، يدل هذا المؤشر على أن المنطقة العربية قد شهدت ثاني أكبر ارتفاع مطلق في قيم مؤشر التنمية البشرية في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٩٢ التي شهدت خلالها المنطقة نموا كبيرا[١٣]. وبينما كان مؤشر التنمية البشرية في المنطقة يُعادل ٠,٦٣١ في عام ١٩٩٢، ارتفع هذا المؤشر ارتفاعا طفيفا إلى ٠,٦٤٨ في عام ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، في حين كان متوسط مؤشر التنمية البشرية لجميع البلدان النامية يساوي فقط ٠,٥٤١ في عام ١٩٩٢، فقد ارتفع في عام ١٩٩٩ إلى ٠,٦٤٧ ليصبح مماثلا للقيم الجارية في المنطقة العربية. ويدل ذلك على أن

(١٣) Asia experienced the largest again in HDI value during that period, see UNDP, The Human Development . Report 1994 , New York , United Nations 1994 , sourced from SDIPD , Contribution to Rio + 10 Assessment Report , Poverty

كافة البلدان النامية قد تمكنت في المتوسط من تحقيق قدر أكبر من التقدم في مجالي التنمية البشرية وتخفيف حدة الفقر من القدر الذي حققته المنطقة العربية خلال العقد الماضي[١٤].

وساهمت أيضا نُهج النمو الاقتصادي التقليدية والدين الأجنبي والإصلاح الهيكلي والتوجهات المتصاعدة نحو العولمة، في تفاقم الفقر في المنطقة. ورغم ازدياد ثراء دول المنطقة زيادة هامشية خلال العقد الماضي، فذلك لا يعني بالضرورة أن هذه المكاسب قد توزعت بالتساوي. وعلى سبيل المثال، استفادت القوى العاملة الماهرة – أو على الأقل سكان المراكز الحضرية – من الأنشطة الصناعية المسيطرة التي توسعت في القطاعات غير الزراعية، بينما كان لهذه الصناعات دور ضئيل في تخفيف حدة الفقر في الريف، بل بالأحرى ساهمت هذه الأنشطة في تشجيع الهجرة من الريف إلى الحضر. وتساهم العولمة وتحرير التجارة في تصاعد المنافسة المحلية والدولية فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تُشكل حجر الزاوية في مجال التوظيف وفي بنية المؤسسات الخاصة في المنطقة. ومن جانب آخر، تفتقر هذه المؤسسات إلى التجهيزات التي تؤهلها لمواجهة تحديات تحرير التجارة ومتطلبات السوق العالمي من المنتجات ذات الجودة العالية، وسوف تظل هذه المؤسسات تلهث خلف منتجي المناطق الأخرى ما لم تبذل جهود لبناء القدرات الصناعية وتقييم التكاليف التي تفرضها العولمة[١٥]. وعلاوة على ذلك، عَرَّضت الإصلاحات الهيكلية القطاع العام – أكبر رب عمل في الدولة عادة – إلى مواجهة ضغوط لتقليص البطالة بالتخلص من القوى العاملة الحكومية الزائدة عن الحاجة من أجل تقليص الإنفاق الحكومي. وبينما يُشكل ذلك تحديا كبيرا للمنطقة، سوف تُسهم الضغوط الدولية الرامية إلى تحقيق الإصلاحات الهيكلية والمالية في تفاقم مشاكل الفقر ما لم يتم إنشاء شبكات السلامة الاجتماعية المناسبة.

٢ – توفير الخدمات العامة

من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الأساسية، تخفيف حدة الفقر. وعليه، يجب أن تجمع البرامج الرامية إلى مكافحة الفقر ما بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بيد أن نجاح هذه البرامج، يقوم أساسا على مقدرة الحكومات على تأمين توفير الخدمات العامة الكافية والفاعلة بصورة تقليدية.

---

(١٤) UNDP, Human Development Report 1994, New York: United Nations, 1994, and UNDP, Human Development Report 2001, New York: United Nations, 2001.

(١٥) "Matrix of Priority Actions," (Revision 1) preliminary output from the Regional Stakeholders Round-table in preparation for the World Summit On Sustainable Development WSSD, 23-25 September 2001, Manama, Bahrain

وشبكات السلامة الاجتماعية القوية ومبادرات تخفيف الفقر منتشرة بجلاء في كل دول المنطقة، وعلى سبيل المثال، الأردن والمغرب وعمان واليمن. وقد سعت الاستراتيجيات إلى تكامل أبعاد الاستدامة المختلفة، مثلا، بذل السودان وجيبوتي جهودا خاصة لربط استراتيجياته الوطنية لتخفيف حدة الفقر مع خطط العمل البيئي، لتكون لديه نُهج متكاملة للتنمية المستدامة(١٦). وبالرغم من التقدم في هذا المجال، فقد دفع الركود الاقتصادي العالمي وبطء النمو الاقتصادي المنطقة العديد من دول المنطقة إلى إعادة التفكير في استراتيجيات الخدمات الاجتماعية التي تقدمها. في الواقع، بدأت حتى بعض دول مجلس التعاون الخليجي في ترشيد نفقاتها العامة لمواجهة تناقص عائدات النفط. ويفرض هذا الواقع آثارا خطيرة على مستقبل الرفاهية في المنطقة، وقد دفع ذلك بعض الحكومات الخليجية إلى النظر بعين الاعتبار لدور القطاع الخاص في توفير المياه وخدمات المرافق الصحية والرعاية الصحية وخدمات الضمان الاجتماعي(١٧).

وإضافة إلى ذلك، لا تزال الدول العربية بحاجة إلى مكافحة الاختلال القائم في تقديم وتوفير الخدمات الأساسية. وعلى سبيل المثال، تحتاج المناطق الريفية والنائية والمجتمعات المهمشة في المناطق الحضرية إلى خدمات بنية أساسية وتعليم وفرص عمل ورعاية صحية وإسكان وخدمات عامة أفضل. وقد أدى تركز العمال المهاجرين، واللاجئين النازحين في المناطق الحضرية المهمشة حول عدة مدن عربية إلى بروز مدن أكواخ الصفيح التي تفتقر إلى شبكات الكهرباء والمياه والمرافق الصحية. وإضافة إلى ذلك، بينما يسكن أفقر سكان المنطقة في مناطق ريفية في بعض الدول، تعيش عادة الفئات الأكثر ضعفا على حافة الفقر، في المناطق الحضرية. وعلى سبيل المثال، بينما خطت الأردن خطوات كبيرة في توفير المساعدة الحكومية للنساء والمسنين والمعوقين، تتركز سياستها على قطاع ''الفقراء فقرا دائما'' وتتجاهل قطاع "الفقراء فقرا عارضا" الذين يتضررون بوجه خاص من الإصلاحات الاقتصادية والصدمات الخارجية(١٨). وبينما نجد أن الفقر في اليمن موزعا توزيعا متساويا تقريبا بين الريف والحضر فإن التقديرات تُشير إلى أن ١٦ في المائة من السكان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، بينما يعيش أكثر من ٤٥ في المائة من السكان على أقل من دولارين في اليوم مما يدل على ضعف ما يقرب من نصف السكان(١٩) وعليه، يجب أن تأخذ

(١٦) UNDP/ROA, 2001 Country presentations of the WSSD Process for Sudan and Djibouti, World Summit on Sustainabled Development: National Assessment Process, Arab States Regional Workshop, 19-20 mberSepte 2001 , Beirut, Lebanon.

(١٧) SDIPD Ch.6, in ESCWA, Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region 2000-2001 , electronic draft.

(١٨) World Bank, World Development Report 2000-2001, Oxford University Press, 2000.

(١٩) World Bank, World Development Indicators 2001, Washington, DC: World Bank, 2001.

البرامج الوطنية الخاصة بمكافحة الفقر في الاعتبار ليس فقط أكثر الفئات فقرا بل أيضا الفئات شبه الفقيرة.

ويظل الأمن الغذائي يُشكل عائقا للعديد من الدول العربية التي تسعى إلى تخفيف حدة الفقر، وخاصة من ناحية الموازنة بين التوسع في الزراعة وندرة المياه بالإضافة إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية[٢٠]. ونتيجة لذلك، أصبح دعم المواد الغذائية يُشكل تحديا سياسيا صعبا للحكومات الساعية إلى مساعدة فقراء الريف والحضر بينما تعمل على الموازنة بين ضغوط العولمة وضغوط إعادة الهيكلة الاقتصادية.

وهناك أيضا بعد هام يتعلق بنوع الجنس فيما يخص الفقر والحصول على الخدمات الاجتماعية، حيث يرزح الأطفال والنساء بوجه عام تحت أسوأ أنواع الفقر المدقع، ويتحملون تبعات الركود الاقتصادي والتدهور البيئي[٢١] ومع استمرار ابتلاء المنطقة بالصراعات المدنية والهجرة، ازداد عدد النساء العائلات للأسر المعيشية. وبما أن النساء الفقيرات العائلات للأسر المعيشية قادرات على العمل خارج المترل أو مؤهلات للحصول على المساعدات الاجتماعية، يجب موازنة الفرص الضائعة لتأمين هذه المزايا مع تكاليف المواصلات ورعاية الأطفال وشراء الملابس المناسبة التي تحد من قدرتهن على جني المزايا الاجتماعية[٢٢]. ويمثل الوضع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة ومخيمات اللاجئين أسوأ الأوضاع في المنطقة.

---

(٢٠) Regional Stakeholders Roundtable in Preparation for The World Summit on Sustainable Development . WSSD. 23-25 September 2001, Manama, Bahrain

(٢١) Thematic RT Report.

(٢٢) SDIPD, "Female-headed households in selected conflict-stricken ESCWA areas: an exploratory survey for formulating poverty alleviation policies".

جيم – التعليم والتوظيف

١ – التعليم والأمية

تبنت معظم دول المنطقة بحلول السبعينات السياسات واتخذت الإجراءات اللازمة لتحسين مستوى التعليم[٢٣]. وشهدت كافة أرجاء المنطقة تقدما كبيرا في هذا المجال، وشهدت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى مستويات التحاق للفتيات بالمدارس في كل المراحل التعليمية خلال فترة التسعينات. وكانت نسبة التحاق البنات مساوية لنسبة التحاق البنين بالمدارس (أي ١٠٠ بنت لكل ١٠٠ ولد) في بعض الدول مثل البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة، وبالتالي تحقق الانخراط الكامل في المدارس في مختلف مراحل التعليم. أما في الدول الأخرى، فقد ظلت الفجوة قائمة في مجال التعليم بين الذكور والإناث لصالح الذكور[٢٤].

وخلال العقود القليلة الماضية، ارتفع الإنفاق العام على التعليم ارتفاعا متعاظما في المنطقة العربية حيث شكل ٥,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ٣,٨ في المائة للدول النامية و ٥،٥ في المائة للدول المتقدمة النمو. وبالرغم من التقدم الذي تحقق، لا تزال بعض المشاكل الكبيرة قائمة، مثل ارتفاع معدل انقطاع الطلبة عن الدراسة والانخفاض العام في نسبة تسجيل البنات في المدارس مقارنة مع نسبة الأولاد، وانخفاض معدلات الالتحاق بمدارس المناطق الريفية، خاصة البنات، وعدم التناسب بين نوعية التعليم واحتياجات سوق العمل وتدهور نوعية التعليم. ويتوقع أن يتطلب قطاع التعليم زيادة في الميزانية المخصصة له من قبل دول المنطقة لمواجهة متطلبات النمو السكاني، مما يخلق وضعا لا تتحمله ميزانيات بعض الدول[٢٥].

وانخفض متوسط النسبة المئوية للأمية في الدول العربية بين الأفراد البالغين من العمر ١٥ عاما فأكثر من ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٣ في المائة في عام ١٩٩٨، وبالرغم من هذا الانخفاض فإنها لا تزال تُشكل أعلى نسبة أمية بين مناطق العالم. ويوجد ما يُقارب ٧٠ مليون أمي في المنطقة العربية ويشكل ذلك واحدا من العوائق الكبيرة التي تعوق التنمية المستدامة في المنطقة[٢٦]. ومع ذلك، يجري محو الأمية في المنطقة من خلال مبادرات تشجيع زيادة الالتحاق بالمدارس، بدلا من حملات محو أمية الكبار[٢٧]. وقد أصبح ذلك منهج المنطقة بالرغم من أن الأمية تتفشى حقيقة بنسبة كبيرة بين الفئة العمرية التي تجاوزت سن الخامسة والستين بالمقارنة بالمناطق

(٢٣) WAD/SDIPD، المرجع السالف الذكر.

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) جامعة الدول العربية، المرجع السالف الذكر.

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) ESCWA, Youth in the Urban Environment in the ESCWA Region, Document # E/ESCWA/HS/1997/7, 16 November 1997, English, New York: United Nations, 1998,

بنسبة كبيرة بين الفئة العمرية التي تجاوزت سن الخامسة والستين بالمقارنة بالمناطق الأخرى. وانخفضت أيضا مستويات الأمية عند المرأة في معظم الدول العربية، بالرغم من استمرار الفجوة بين مستويات الأمية عند الإناث والذكور. وتحقق أحد أكبر التطورات التي حدثت في معدلات تعليم المرأة في المنطقة، في المملكة العربية السعودية حيث انخفضت معدلات الأمية بنسبة ١٩ في المائة في الفترة ما بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠[٢٨]. وظلت اليمن تُحافظ على أعلى معدل أمية للمرأة في المنطقة وذلك بنسبة تبلغ ٧٥ في المائة[٢٩].

٢ - تحديات التوظيف

تُشكل البطالة والبطالة الجزئية تحديات كبيرة للدول العربية، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتبر من الدول الجالبة للعمالة. ويُقدر مجمل القوى العاملة في الدول العربية بحوالي ٩٨ مليون عامل يُشكلون ٣٥,٩ في المائة من مجمل سكان المنطقة . ومن ناحية أخرى، يتجاوز متوسط معدل البطالة نسبة ٢٠ في المائة من مجمل القوى العاملة في المنطقة[٣٠]. ويمكن إرجاع ذلك إلى معدلات النمو السكاني العالية وعدم مقدرة سوق العمل المحلي على إيجاد فرص عمل إضافية للقادمين الجدد إلى سوق العمل، خاصة الشباب والخريجون الجدد والنساء. وتدني مستوى التعليم، والتدريب غير المناسب يجعلان أيضا من الأصعب على القادمين الجدد الانضمام إلى الوظائف المنتجة التي تتطلب مهارات بشرية. وعليه، يوجد عرض زائد من الباحثين عن العمل غير المهرة وطلب زائد على العمالة ذات المهارة العالية، مما استدعى جلب العمالة الأجنبية الماهرة. ويُشكل ذلك تحديا هيكليا خطيرا للحكومات وللقطاع الخاص. وعليه، يجب أن ينصب التركيز الرئيسي على الحد من الإضافة إلى الموجود من العاطلين وشبه العاطلين بدلا عن تناول وضع البطالة الكلية. وإذا لم يجد القادمون الجدد إلى سوق العمل الوظائف المناسبة، فإنهم سوف يُشكلون تهديدا للاستقرار الاقتصادي ويُصبح إدراجهم في سوق العمل أكثر صعوبة مع مرور الزمن. وتفرض البطالة أيضا تغيرات على أسلوب المعيشة وأنماط الاستهلاك وقد تولد وضعا من عدم الاستقرار الاجتماعي. وبناء عليه، هنالك حاجة ملحة لربط التعليم والتوظيف، وتكثيف التدريب المهني وإعادة النظر في أنماط الإنتاج وتوجيهها من الأنماط الرأسمالية إلى الأنماط الكثيفة اليد العاملة لتجنب البطالة على المدى البعيد.

(٢٨) WAD/SDIPD، المرجع السالف الذكر.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) جامعة الدول العربية، المرجع السالف الذكر.

٣ - هجرة القوى العاملة

بينما تُعاني أجزاء عديدة في المنطقة العربية من مشاكل هجرة الكفاءات من الريف إلى الحضر وارتفاع معدلات البطالة كانت معظم دول مجلس التعاون الخليجي مستوردة صافية للعمالة بينما أصبح كثير من دول المشرق وشمال أفريقيا ملجأ للعمالة المهاجرة غير الماهرة. وهذه التوجهات في هجرة العمالة تفرض تحديات خاصة على المنطقة، تتعلق بـ: (١) استنزاف العقول الماهرة من المنطقة؛ (٢) إضفاء الصفة القومية على القوى العاملة، مما يؤدي إلى استبدال العمالة المهاجرة؛ (٣) ترحيل العمالة المغتربة في أوقات الأزمات المدنية؛ و (٤) الاندماج الاجتماعي للقوى العاملة المتباينة الأعراق والثقافات داخل الدول المستوردة للعمالة.

٤ - التدريب التقني والمهني

رفعت المنطقة استثماراتها في مجالي التعليم والتدريب خلال العقد الماضي وذلك لتقديم خدمة أفضل إلى الفئات المهمشة. وجرى مؤخرا التركيز بشكل خاص على التدريب المهني والتقني كوسيلة لمقابلة احتياجات الحكومة وأرباب العمل والقطاع الخاص. ولا تزال التحديات الرئيسية قائمة وهي تتعلق بفعالية ومدى مناسبة المناهج الدراسية والحاجة إلى أنظمة اعتماد وتوثيق هذا التعليم.

وحدث أيضا نمو في مجال التدريب اضطلع به القطاع الخاص، خلال العقد الماضي. ومن ناحية أخرى، تحتاج الجمعيات الخاصة ومراكز التدريب التجارية إلى تحسين وسائل تقديم التدريب التقني لكي تخدم المؤسسات الصغيرة بصورة أفضل. وعلى سبيل المثال، نجحت مراكز التدريب التجاري الأوروبية المقامة في مصر والأردن وسوريا ومعهد التدريب المهني في الأردن في جذب المؤسسات التجارية الكبيرة والمتوسطة (التي توظف ما يزيد على ٥٠ مستخدما) إلى برامج التدريب التقني المختلفة.

دال - التكامل الاجتماعي ووضع المجتمع المدني

يُشكل الأفراد والمؤسسات المكون الاجتماعي الأساسي. وتتزايد أهمية دور المجتمع المدني في بناء المكون الاجتماعي وفي إبراز الاهتمامات الخاصة كلما أصبحت الحكومات أقل تدخلا وأكثر لا مركزية. ويُشكل التكامل الاجتماعي بين مختلف الجهات الفاعلة والمنظمات جزءا لا يتجزأ في عملية التنمية المستدامة.

١ - المرأة

في حين تحقق كثير من التقدم خلال العقد الماضي في مجالات تعليم وصحة وتوظيف المرأة في المنطقة، لا تزال مشكلة الأمية قائمة، كما أن العمل الذي تقوم به المرأة لا يزال يُستهان به

ويُقدر تقديرا أقل من حقيقته في معظم الأحيان، ويدفع في مقابله أجر أدنى من الأجر الذي يُدفع مقابل نفس العمل إذا قام به الرجل. وتتأثر المرأة أكبر الأثر خلال فترات الركود وارتفاع معدل البطالة. ولا تزال المرأة تُعاني من التمييز الحقيقي إن لم يكن التمييز الظالم[٣١].

ومع ذلك، اتخذت معظم الحكومات خطوات جادة لتحقيق مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٣٢]. وعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، فرغت كل دول المنطقة تقريبا من تأسيس آليات وطنية نسائية لمعالجة قضايا المرأة على المستوى الوطني. كما تحسنت مشاركة المرأة السياسية في الحكومة تدريجيا. مثلا، ارتفع عدد النساء المرشحات في الانتخابات واللائي مارسن حقوقهن الانتخابية، سواء على مستوى البلديات (كالأردن وقطر) أو على مستوى البرلمانات (كما في مصر وتونس) أو حتى على المستوى الوزاري (كما في اليمن) . وفي المملكة العربية السعودية، سُمح للمرأة بحضور اجتماع مجلس الشورى في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لأول مرة. وفي خطوة غير مسبوقة، عينت الحكومة اليمنية امرأة وزيرة لحقوق الإنسان. ويمثل ذلك اعترافا واضحا بدور المرأة الهام في المجتمع، ويدل أيضا على تزايد الوعي بأهمية زيادة مشاركة المرأة السياسية.

وقد حدث تطور آخر كبير تمثل في توقيع المملكة العربية السعودية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع التحفظ على النصوص التي تتعارض مع المعتقدات الدينية والسيادة الوطنية. ويعتبر ذلك إنجازا كبيرا في طريق المساواة بين الجنسين في المملكة العربية السعودية. وبالإضافة إلى ذلك، من الجدير بالذكر أن إحدى الشخصيات النسائية البارزة في السياسة الفلسطينية والوزيرة السابقة، السيدة حنان عشراوي، قد سُميت المتحدث الرسمي لجامعة الدول العربية[٣٣].

وارتفع أيضا إسهام المرأة في القطاع الاقتصادي الرسمي. فقد شهدت معظم الدول خلال العقد الماضي تناقصا عاما في مشاركة المرأة في القطاع الزراعي لصالح زيادة مشاركتها في قطاع

---

(٣١) Fatma Sbaity Kassem, Chief, Women and Development Unit, Social Development Issues and Policies Division. "Social Aspects of sustainable development in the ESCWA region, " Presentation to the Thematic Round Table for the Western Asia Region in preparation for “Rio + 10” World Summit on Sustainable Development, 9 April 2001, Beirut, Lebanon.

(٣٢) WAD/SDIPD، المرجع السالف الذكر.

(٣٣) WAD/SDIPD، المرجع السالف الذكر.

الخدمات[٣٤]. وبينما نجد أن نشاط المرأة الاقتصادي في دول شمال أفريقيا كبير بالفعل في قطاع الخدمات، نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي تقع من بين الدول التي حققت أكبر نسبة مشاركة نسائية في هذا المجال (٨٦ في المائة) مع تحقق نسبة المشاركة الكاملة في دولة قطر[٣٥].

٢ - الأطفال والشباب

أدت عقود من ارتفاع معدلات الخصوبة في المنطقة إلى تزايد أعداد السكان في سن الشباب أكثر من أي وقت مضى. ففي عام ١٩٩٧، تراوحت نسبة السكان الذين لا تتعدى أعمارهم ١٥ عاما إلى مجمل السكان ما بين ٤٠ و ٤٩ في المائة في ١٢ دولة من الدول العربية، وحوالي الثلث في باقي الدول العربية، بينما تراوحت النسبة للفئة العمرية ١٥-٦٥ عاما ما بين ٤٨ في المائة في اليمن و ٧٣ في المائة في قطر[٣٦].

وهذه الاتجاهات الديموغرافية تُلقي بتحديات كبيرة على عاتق المنطقة، خاصة عندما تسعى الحكومات إلى زيادة وتحسين الخدمات التي تقدمها من تعليم وتوظيف ورعاية صحية وخدمات اجتماعية. ومع ذلك، يمكن أن تُشكل هذه الاتجاهات الديموغرافية محركا قويا لتحقيق التنمية المستدامة إذا ما دربت عناصرها تدريبا صحيحا ووجهت توجيها إنتاجيا.

وتشمل الاتجاهات المنطقة في سياسات رعاية الشباب والأطفال ما يلي: (١) زيادة سُبل الحصول على التعليم الجيد ومحو الأمية[٣٧]؛ (٢) تحسين المرافق الرياضية والترفيهية والثقافية، خاصة في المناطق الحضرية؛ (٣) دعم فرص تدريب وتوظيف الشباب[٣٨]؛ و (٤) معالجة الفقر والمنازعات والإعاقة والعنف من منظور الشباب والأطفال. وتشمل الأنشطة الخاصة الهادفة إلى إشراك الشباب والأطفال في عملية التنمية المستدامة، معسكر الشباب البيئي الذي أقامته المنظمات الأردنية غير الحكومية والذي يُشجع المحافظة على التنوع البيولوجي والسيطرة على تدهور الأراضي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية[٣٩].

---

(٣٤) من الجدير بالذكر، مع ذلك، أنه كثيرا ما يُبخس قدر مساهمة المرأة في قطاع الزراعة ولا يُعتد بها بسبب الافتقار إلى الأدوات والتقنيات المناسبة لقياسها وتحديدها بالأرقام وتقييمها، انظر المرجع نفسه.

(٣٥) من الجدير بالذكر، مع ذلك، أنه كثيرا ما يُبخس قدر مساهمة المرأة في قطاع الزراعة ولا يُعتد بها بسبب الافتقار إلى الأدوات والتقنيات المناسبة لقياسها وتحديدها بالأرقام وتقييمها، انظر المرجع نفسه.

(٣٦) جامعة الدول العربية، المرجع السالف الذكر.

(٣٧) ESCWA, “Arab Youth Forum Convened in Beirut”, ESCWA Update, Vol.1, No.3, August 2001.

(٣٨) ESCWA, Youth in the Urban Environment in the ESCWA Region, Document # E/ESCWA/HS/1997/7, English, New York: United Nations,1998.

(٣٩) The Environmental Youth Camp in Yajooz is being implemented by the Cultural Society for Youth and Childhood with funding provided in 2000 by the Global Environment Fund (GEF) Small Grants Pr - gramme. For more information, see UNDP-Jordan, UNDP awards grants to three environmental pro - ects,” Amman, 18 April 2000, http://arab-business.net/undp/press53.html.

٣ - المسنون والمعوقون والأسرة العربية

إن المكوِّن السكاني من كبار السن (أعمار ما فوق ٦٥ سنة) أصغر بكثير من المكوِّن السكاني من صغار السن (أعمار من صفر إلى ١٤) في الدول العربية. وتنمو شريحة كبار السن بمعدل أبطأ من مثيلاتها في المناطق الأخرى، بينما ينمو عند الأفراد المعاقين بمعدل أسرع في المنطقة. وتصيب الإعاقة بمختلف درجاتها وأنواعها كل الفئات العمرية، وقد زادت بسبب النزاعات المسلحة الجارية في المنطقة بالإضافة إلى عواقب الاضطرابات المدنية، والاحتلال الفعلي للأراضي[٤٠]، مثل، ما حدث في الجزائر والسودان والعراق وفلسطين والكويت ولبنان.

وبينما تحسنت البرامج الرامية إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية في معظم دول المنطقة خلال العقد الماضي، ظل الإنفاق العام على برامج الرعاية الاجتماعية للمسنين والمعاقين غير كاف وأقل من المطلوب. ويُشكل ذلك تحديا كبيرا خاصة في مناطق النزاع. مثلا، نجد في الضفة الغربية أن نسبة الأسر الفقيرة التي يكون واحد من أفرادها من المعاقين تصل إلى أكثر من ٣٢ في المائة (مقارنة مع ١١ في المائة من الأسر الغنية)[٤١]، ويعكس ذلك الارتباط المتزايد بين الإعاقة والفقر والنزاع. وتؤدي النزاعات أيضا إلى تعميق فجوة عدم المساواة في توزيع الخدمات على المعاقين في المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

وتقوم الأسر العربية، تقليديا، بسد الفجوة في توفير الخدمات الاجتماعية عندما تكون الخدمات العامة غير كافية، من خلال مساعدة المحتاجين تدفعها إلى ذلك القيم الدينية والثقافية[٤٢]. ومن الناحية الأخرى، تحول بناء الأسرة العربية من خلال التطور الاجتماعي، تدريجيا من شكل الأسرة الممتدة إلى شكل الأسرية النووية[٤٣]. وقد أدى تزايد اقتحام المرأة العربية ميدان العمل أيضا إلى إضعاف مقدرة الأسرة على القيام بالوظائف الاجتماعية التي تتعلق برعاية الأطفال والمرضى والمعاقين والمسنين من أفراد الأسرة. ونتيجة لذلك، أصبحت جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية قوى متزايدة الأهمية في دعم التكامل الاجتماعي.

---

(٤٠) ESCWA, Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region 1997-1998, Document #: E/ESCWA/ED/1998/5, English, New York: United Nations, 2 June 1998.

(٤١) المرجع نفسه.

(٤٢) SDIPD Ch. 6, in ESCWA Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region 2000-2001, electronic draft.

(٤٣) المرجع نفسه.

٤ - المنظمات غير الحكومية ورابطات القطاع الخاص

نما عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة في المنطقة نموا سريعا منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد كان نموها كبيرا خلال النوات القليلة الماضية[٤٤]. وارتفعت المشاركة في المنظمات غير الحكومية، ومجموعات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية الخاصة ورابطات قطاع الأعمال والنقابات العمالية[٤٥]. وعلى سبيل المثال، تعمل نسبة ٥٠ في المائة من المنظمات غير الحكومية، التي تتخذ من عمان مقرا لها بمساعدة أكثر من ٠٠٠ ٤٠ متطوع[٤٦]. وقد غذت هذه الاتجاهات تطورات ثلاثة جرت مؤخرا وهي: (١) إصدار المراسيم الحكومية التي تُسهل تسجيل وحرية المنظمات غير الحكومية؛ (٢) زيادة التمويل الدولي لأنشطة المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية؛ (٣) تحول العديد من المجموعات الخيرية التي تقوم على أسس القرابة والعرق والدين إلى منظمات خدمات اجتماعية أكثر تكاملا[٤٧]. وكان هذا التحول واضحا بشكل خاص في المدن، حيث انتظمت الفئات المهمشة (مثل، النساء والسكان المهاجرين والمجتمعات الفقيرة) التي تُعاني تقليديا من محدودية القدرة على الحصول على خدمات الدولة والبلدية، وذلك في مجموعات تعمل على توفير خدمات رعاية الطفل والإسكان والمياه وشبكات الصرف ومرافق إدارة النفايات وتنظيف الطرق بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية الأخرى[٤٨]. وقد كان دور المنظمات غير الحكومية ذا فعالية خاصة في زيادة الوعي البيئي العام وتنظيم حملات النظافة العامة وبناء القدرات المحلية في المجتمعات المحلية[٤٩].

وحدث اتجاه آخر في تطور المنظمات غير الحكومية حيث بدأت في التحول تدريجيا من تقديم أسباب الرفاه إلى الدفاع عن المجتمع. وتسعى المنظمات غير الحكومية في المنطقة سعيا حثيثا لإقامة الحوار مع الأطراف الحكومية لالتماس مداخل المشاركة في صنع القرار فضلا عن التنسيق

---

(٤٤) Amani Kandil, "The role of community-based organizations and civil society in follow-up to the resolutions and recommendations of the World Summit for Social Development", a working paper presented at the Regional Preparatory Meeting for the Arab Conference on Integrated Follow-up to Global Conferences: Follow-up of the World Summit for Social Development Beirut, 8-11 December 1998 (E/ESCWA/SD/1998/WG.1/6) (in Arabic), as noted in SDIPD، في الموضع السالف الذكر.

(٤٥) Thematic RT Report.

(٤٦) Roula Majdalani, "The changing role of NGOs in Jordan: an emerging actor in development," Jordanies, 12:2 (1996).

(٤٧) SDIPD، في المرجع السالف الذكر.

(٤٨) SDIPD، في المرجع السالف الذكر.

(٤٩) ESCWA, Sustainable Development Planning in ESCWA Member States, forthcoming from ECU/ENRED, 2001.

بين البرامج[٥٠]. ومع ذلك، ما زال الأمر يتطلب مزيدا من التواصل لدعم التشاور والتنسيق على نحو أفضل بين المؤسسات السياسية والمجموعات الشعبية المهتمة.

وارتفع أيضا عدد رابطات قطاع الأعمال الخاصة في المنطقة، مع ارتفاع مستوى المشاركة في هذه المجموعات. بيد أنه لا يزال عدد شبكات هذه الرابطات محدودا بسبب اختلاف درجات وأهداف المؤسسات التجارية الكبيرة والمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة، وانعدام الثقة بوجه عام بين الملاك والمدراء، وانعدام برامج تشجيع التعاون بين هذه المؤسسات[٥١].

هاء – العولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرهما على الثقافة

كانت الإزالة التدريجية لحواجز حركة التجارة ورأس المال، إلى جانب تحقيق إنجازات تقنية أساسية والانخفاض المطرد في تكاليف المواصلات والاتصالات والحاسوب، من العوامل التي جعلت العولمة ممكنة. وبالرغم من الأفكار التي تروج لفوائد العولمة، مثل النمو الاقتصادي الأسرع، ومستويات المعيشة الأعلى، وتسارع الابتكار وانتشار المهارات التكنولوجية والإدارية، والفرص الاقتصادية الجديدة المتاحة للأفراد والدول على حد السواء، فإن الدول العربية لم تلمس حتى الآن هذه الفوائد. ومن الجانب الآخر، قد تعني العولمة مزيدا من التعرض إلى قوى غير معتادة وغير متوقعة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي وإلى اضطراب اجتماعي. وتضع العولمة، بما هي عليه الآن، معوقات كثيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وعليه، يتنامى قلق الدول العربية من المخاطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بالعولمة، أي المخاطر التي يمكن أن تحد من قُدرة الحكومات على المشاركة في توفير الرفاهية الاجتماعية والحماية البيئية للمحافظة على قدراتها التنافسية الدولية.

وقد بدأت الدول العربية تستشعر الحاجة إلى تهيئة المناخ الصحيح للانخراط في عملية العولمة، بما في ذلك توفير الخدمات والهيكل المؤسسي والبنية التحتية اللازمة. ومن ناحية أخرى، عبرت الدول العربية أيضا عن قلقها إزاء ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب أثار العولمة السالبة ومعالجة التكاليف التقنية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية المرتبطة بالعولمة. ويتنامى أيضا القلق فيما يتعلق بفقدان القيم الثقافية من خلال عملية العولمة. ولمواجهة العادات وأنماط الاستهلاك

---

(٥٠) Fatma Sbaity Kassem, Chief, Women and Development Unit, Social Development Issues and Policies Division. "Social Aspects of sustainable development in the ESCWA region, " Presentation to the Thematic Round Table for the Western Asia Region in preparation for “Rio + 10” World Summit on Sustainable Development, 9 April 2001, Beirut, Lebanon.

(٥١) ESCWA, Review of Industrial Strategies and Policies: Preparing for the Twenty-First Century, forthcoming from ID/SIPD, 2001.

غير المرغوب فيها التي قد تتسلل إلى المنطقة من خلال العولمة، من الأهمية تعزيز القيم الثقافية الإسلامية والمحلية.

ويتأثر المنظور المنطقة للعولمة أيضا بآثارها الثقافية والاجتماعية على مختلف قطاعات المجتمع العربي، تحديدا توزيع الفوائد غير المتكافئ (إقليميا ووطنيا معا) المرتبط بتوسع الأسواق العالمية والمعدل السريع للتغير التكنولوجي الناتج عن ثورة المعلومات[٥٢].

١ - تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

تُشكل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات القوى الدافعة التي تُغذي العولمة[٥٣]. كما تُشكل أيضا أدوات فعالة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٥٤]. ومع ذلك، هناك قطاعات كبيرة من الشعب العربي شديدة التأثر بآثار العولمة وتقنية المعلومات والاتصالات السالبة[٥٥]. وعلي سبيل المثال ، حلت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات محل الموظفين في قطاع الخدمات الذي كان يوفر مكاسب وظيفية وتدريبية في غاية الأهمية[٥٦]. ولم تنتشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات المتقدمة الأخرى في الدول العربية الانتشار المناسب أو الكافي، خاصةً في الدول الأخرى غير دول مجلس التعاون الخليجي[٥٧]. وتعاملت معظم الدول العربية ببطء مع ثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت ، وذلك بسبب: (١) الهياكل الأساسية للاتصالات التي عفي عليها الزمن؛ و(٢) محدودية توفر النظم والخدمات الداعمة باللغة العربية؛ و(٣) القلق الحكومي بشأن الآثار الاجتماعية والأمنية المترتبة على اتصال السكان بهذه التقنيات؛ و(٤) تكاليف معدات الحاسوب[٥٨].

---

(٥٢) Thematic RT Report.

(٥٣) Abdulilah Dewachi, Regional Advisor on Communications and Computer Networking, :"Contribution to ECOSOC report 2001 on Globalizationg: The issue of information and communication technology," 15 June 2001.

(٥٤) ESCWA homepage web site.

(٥٥) Thematic RT Report.

(٥٦) ESCWA, Review of Industrial Strategies and Policies: Preparing for the Twenty-First Century, forth-coming from ID/SIPD, 2001,.

(٥٧) Abdulilah Dewachi, "Information and Communications Infrastructure of the ESCWA Region" paper presented to Expert Panel on Information Technology and Development Priorities, Competing in ac-knowledge-based Global Economy, Beirut 15-16 May 2000,

(٥٨) Abdulilah Dewachi, "Overview of Internet in Arab State", Presentation to Arab Region Internet & Tele-com Summit, Muscat, Oman 28-30 May 2001

ومع ذلك، تغير وضع المنطقة تغيراً كبيرا منذ منتصف التسعينات. وعلي سبيل المثال، في عام ١٩٩٩، بلغت كثافة الخطوط الهاتفية في دول مجلس التعاون الخليجي ما يقدر بحوالي ضعف المتوسط العالمي(٥٩). كما ارتفع عدد الخطوط الهاتفية وسعة موجات الاتصال و تحسنت نوعيتها على مستوى المنطقة(٦٠). وأنتشر الهاتف المحمول انتشاراً سريعاً حيث يتوقع أن يتجاوز عدد مستخدمي الهاتف المحمول عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت خلال السنوات القليلة القادمة(٦١). وقد فاق عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول عدد المشتركين في شبكة الإنترنت بنسبة عشرة إلى واحد، ويفوق عدد الهواتف المحمولة المستخدمة في المنطقة العربية أعداد الحاسوب الشخصي بما يعادل الثلاثة أضعاف(٦٢). ويتيح هذا فرصا كبيرة للقفز و التوسع في خدمات الإنترنت و تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المحمولة الموسعة خاصةً في ظل غياب الهياكل الأساسية الثابتة الكافية(٦٣). وبالإضافة إلى ذلك، في حين كان عدد الحواسيب الشخصية للفرد الواحد في مصر وسوريا وعمان أقل من المتوسط العالمي في عام ١٩٩٩، احتفظت لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي بمتوسطات عالية. واستمرت الاشتراكات في الإنترنت في الزيادة بمعدل يقارب ٨ في المائة في الشهر خلال السنتين الماضيتين(٦٤) ومع انخفاض أسعار الحواسيب الشخصية وتكاليف الاشتراك والدخول إلى الإنترنت التي أصبحت في حدود القدرات المالية المتاحة، أصبحت مصر سوق الحاسوب الأسرع نمواً في العالم بعد الصين(٦٥). ويجري إنشاء مدن إنترنت وتكنولوجيا في كل من الإمارات العربية المتحدة وسوريا. ومن الممكن أن تكون هذه الاتجاهات بمثابة أدوات هامة لتسارع النمو ورفع الكفاءة وتحقيق التنمية والمستدامة.

الفوارق الرقمية (فوارق توزيع حصص التقنيات الرقمية)

لم يكن تجاوب معظم الدول العربية كافياً مع ثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كواقع جديد، وهنالك تفاوت في توزيع فوائد وفرص الحصول على المعلومات التي تقدمها هذه الثورة بصورتها الحالية. وقد أدى ذلك إلى بروز "الفوارق الرقمية" على المستوى العالمي، بين دول

(٥٩) Abdulilah Dewachi “Information and Communications Infrastructures of the ESCWA Region” prepare paper presented to Expert Panel on Information Technology and Development Priorities, Competing in a Knowledge-based Global Economy, Beirut 15-16 May 2000.

(٦٠) Dewachi, “Overview of Internet in Arab State”, الموضع السالف الذكر.

(٦١) المرجع السالف الذكر.

(٦٢) المرجع نفسه .

(٦٣) المرجع السالف الذكر .

(٦٤) المرجع نفسه .

(٦٥) المرجع نفسه .

المنطقة، وبين مختلف الشرائح السكانية. فعلى سبيل المثال، يوجد ٩٣ في المائة من مستخدمي الإنترنت في الدول التي تنتج ٨٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين لا يوجد سوي ٠,٢ في المائة من مستخدمي الإنترنت في الدول التي لا تنتج سوي ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[٦٦]. وعلاوة علي ذلك، في حين تشكل البلدان العربية ٤,٧ في المائية من عدد سكان العالم[٦٧]، فإن مستخدمي الإنترنت من العرب لا يمثلون سوي ٠,٥ في المائة (١٦٠ ٩٧٥ ١ مستخدما عربيا) من مستخدميها في العالم. و توجد في دول الخليج الأكثر ثراء (الكويت، و قطر، والإمارات العربية المتحدة) ولبنان أعلى معدلات دخول إلى شبكة الإنترنت، في حين برزت مصر كأكبر سوق للإنترنت في العالم العربي[٦٨]. ويشكل عدد مستخدمي الإنترنت في مصر والإمارات العربية المتحدة ولبنان والمملكة العربية السعودية والكويت حوالي ٨٢ في المائة من جميع المستخدمين في المنطقة العربية[٦٩]. ويستخدم معظم العرب شبكة الإنترنت من المنازل (٧٢ في المائة)، بينما لا تصل إليها سوي نسبة ٤ في المائة من المؤسسات التعليمية. ومعظم مستخدمي الإنترنت العرب من الفئات العمرية الأقل من ٣٥ عاماً (٧٠ في المائة)، في حين لا تمثل النساء سوي ٤ في المائة[٧٠] وتوجد أيضاً فوارق رقمية واضحة بين المجتمعات الريفية والحضرية، وبين المجتمعات المحظوظة والأقل حظاً في المناطق الحضرية[٧١].

وهناك اقتناع متزايد بأن تسهيل إجراءات حصول الجمهور على المعلومات والخدمات المحلية والعالمية التي توفرها شبكة الإنترنت يمكن أن يساعد المنطقة العربية على الانتقال السلس إلى مجتمع قائم علي المعرفة[٧٢]، قادر على دعم التنمية المستدامة بصورة أسهل. وعندما يكون الوصول إلي الإنترنت من المنازل محدوداً، يصبح من الضروري دفع النهج القائمة على المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تسهيل إجراءات الحصول على تراخيص مقاهي (نوادي) الإنترنت أو بمحاكاة

---

(٦٦) المرجع نفسه .

(٦٧) Arab states in this context means Egypt, Iraq, Lebanon, Syria, West Bank & Gaza, Yemen (Eastern Arab States; Algeria, Comoros, Djibouti, Libya, Mauritania, Morocco, Somalia, Sudan, Tunisia (North African Arab States); and Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia, and the UAE (Gulf States).

(٦٨) Dewachi, Regional Advisor on Communications and Computer Networking, الموضع السالف الذكر.

(٦٩) المرجع نفسه.

(٧٠) Women represent 38 percent of Internet users in the USA, 25 percent in Brazil and 17 percent in Japan. See Abdulilah Dewachi, "Overview of Internet in Arab States," Presentation to Arab Region Internet & Telecom Summit, Muscat, Oman, 28-30 May 2001.

(٧١) المرجع السالف الذكر.

(٧٢) المرجع نفسه.

النموذج المصري الذي يقوم علي إنشاء مراكز اتصالات عامة متعددة الأغراض (MC Ts)[٧٣]. ولن يؤدي ذلك الي المساعدة على تسهيل حصول المواطنين على هذه الخدمات فحسب، بل سيعزز إنشاء دليل معلومات محلي يمكن أن يسهل الترابط بين الحكومة والمواطنين وجماعات المجتمع المدني وأطراف القطاع الخاص.

التحدي اللغوي

تشكل اللغة إحدى العوائق الهامة التي تعوق الوصول إلي المعلومات بقدر أكبر في العالم العربي. وتعتبر اللغة العربية إحدى أهم اللغات العشر الأولى المستخدمة في العالم، ومع ذلك فإن ما تمثله في شبكة الإنترنت لا يضعها حتى من بين أهم اللغات العشرين الأولى[٧٤]. وفي حين يتقن معظم الأكاديميين والمشتغلين في قطاع الأعمال اللغة الانجليزية، فإن هناك محدودية في المحتوي وافتقار للتطبيقات المناسبة المتاحة لعامة الجمهور الناطق باللغة العربية[٧٥]. وإضافةً إلى ذلك، تعرض معظم مواد التنمية المستدامة الصادرة عن المصادر الرسمية وغير الحكومية، في شبكة الإنترنت باللغة الإنجليزية، مع بعض الإصدارات المترجمة إلى اللغة الفرنسية و/أو الأسبانية، في كثير من الأحيان. بيد أن المعلومات التي تقدم باللغة العربية عن التنمية المستدامة لا تزال مفقودة على الإنترنت وفي المنشورات المطبوعة التي تؤخذ عنها . ويخلق ذلك حاجزاً لغوياً يعوق فهم التنمية المستدامة وتنفيذها الفعال في المنطقة[٧٦].

في بداية التسعينات ولمواجهة هذا الحاجز اللغوي، بدأت الشركات الخاصة أبحاثها لتطوير البرامج العربية و تعريب تكنولوجيا المعلومات بهدف تطوير وترويج وتسويق منتجاتها. ومنذ ذلك الحين زاد الطلب على البرامج والتطبيقات العربية.

وخلال السبعينات والثمانينات، قادت المختبرات الحكومية والجامعات العامة والشركات الخاصة مبادرات لتعريب تكنولوجيا المعلومات. وازداد الطلب على البرامجيات والتطبيقات العربية في بداية التسعينات. وقد بدأت الحكومات ببطء في توفير تطبيقات الإنترنت مباشرة للجمهور (علي سبيل المثال، دولة الإمارات العربية المتحدة) و توسعت أيضا المنتجات الموسيقية والفنون العربية والبرامج الدينية في هذه الأنظمة التطبيقية. وعلاوة على ذلك، يجري جني فوائد اقتصادية من خلال تصاعد الطلب على مهارات تكنولوجيا المعلومات العربية. وعلى سبيل المثال، أصبحت الأردن بالفعل تمثل السوق الذي تستعين به الولايات المتحدة لتوفير البرامجيات العربية وتصميم

(٧٣) المرجع نفسه.

(٧٤) Dewachi , Overview of Internet in Arab States. المرجع السالف الذكر.

(٧٥) Dewachi, Regional Advisor on Communications and Computer Networking, المرجع السالف الذكر.

(٧٦) Thematic RT Report. P. 10.

المواقع العربية علي الإنترنت(في قطاع من المحتمل أن يوفر ٣٠٠٠٠ وظيفة و ١٥٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس القادمة)[٧٧]. وقد تصبح مصر رائدة المكوِّن العربي في هذا المجال بالنظر إلى هيمنتها على قطاع الإعلام الصادر باللغة العربية. ويمكن أن توفر هذه التطورات فرصا هامة لتنويع اقتصاد المنطقة في قطاعات خدماتية تؤدي إلى الإقلال من التلوث وزيادة كفاءة تبادل المعلومات. والأمل معقود علي أن تعمل هياكل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النهاية على تسهيل الإبداع المنطقة، والتكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة.

٣- الأثر الثقافي

لا تؤثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الكفاءة الاقتصادية فحسب، بل تؤثر أيضاً علي المجتمع والثقافة. وقد ساهمت أجهزة التلفاز وأطباق الأقمار الصناعية والهواتف المحمولة والإنترنت في جعل العالم قرية صغيرة، وتؤثر علي الهياكل الاجتماعية القائمة تقليديا على الترابط الأسري والاجتماعي. وكلما غذت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات العولمة، أصبح الحصول على المعلومات والأفكار متاحاً بدرجة أكبر ، مما يتيح لعامة الشعب فرصا متزايدة للفهم والمشاركة في التنمية العالمية والحوار المحلي —اللذان يعتبران من الجوانب للتنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى، برز توجه عام نحو تضمين التعريب الجيد النوعية في مكونات الشبكة، وإدخال تكنولوجيا المعلومات في النظم التعليمية، وتشجيع مجتمعات الشبكات الإلكترونية والخدمات الحكومية الإلكترونية. وتحظي أيضا نظم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالتقدير من خلال وسائل الإعلام وبرامج التدريب والتأكيد على التوافق بين القيم التقليدية والتكنولوجيات الحديثة[٧٨]. ومع ذلك، تنظر بعض دول المنطقة نظرة واحدة إلي "العولمة" و "محاكاة الغرب"[٧٩]، الأمر الذي أدي إلي تأخير لحاق العرب بركب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعض المناطق. ولا يزال الجدل دائرا حول كيفية المحافظة علي الهوية الثقافية، مع الاستفادة من نواحي التقدم التكنولوجي الجاري علي قدم المساواة مع بقية دول العالم[٨٠].

ثالثا – الدوافع الرئيسية المحركة و المؤثرة على التنمية المستدامة

تؤثر بعض الدوافع الاقتصادية والاجتماعية المحددة تأثيرا مباشراً على استدامة البيئة المنطقة. وسوف توضح أدناه هذه الضغوط وعلاقتها بالاستدامة ، أما الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتحديات والاستجابات فسوف يتم تفصيلها في الأجزاء التالية لهذا الفصل.

---

(٧٧) Dewachi, "Overview of Internet in Arab States, المرجع السالف الذكر.

(٧٨) ESCWA, Review of Industrial Strategies and Policies: Preparing for the Twenty-First Century, forthcoming from ID/SIPD , 2001

(٧٩) Hafed H. Al-Hinai, "A Study on the Role of Globalization in Labor Market Development,".

(٨٠) المرجع نفسه.

ألف – إنتاج النفط والغاز واستخراج الموارد الطبيعية غير المتجددة

تعتمد التنمية في المنطقة في الغالب على استغلال الموارد الطبيعية القابلة للنفاد. وعليه، يجب ألا تأخذ عمليات تقييم التنمية المستدامة في الاعتبار التبعات البيئية لإنتاج النفط والغاز والفوسفات واستخراج المياه الجوفية فحسب، بل أيضا مساهمتها باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية المنطقة. وقد تذبذب إسهام قطاعات النفط والغاز والتعدين (الصناعات الاستخراجية) في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة وانخفض من ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٩ في المائة في عام ١٩٩٩[٨١]. وفي حين أن ذلك يدل على التوجه نحو التنوع الاقتصادي، إلا أنه يكشف أيضاً عن انخفاض الدخل الناتج من قطاعي النفط والغاز ، وبالتالي انخفاض التمويل المتاح للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، وبالرغم من ان التوسع في الصناعات ذات القيمة المضافة يعتبر تطورا إيجابياً، فإن هذه القطاعات الجديدة قد تشكل مجموعة مختلفة من الشواغل البيئية إذا لم تتم إدارتها علي النحو الصحيح.

إنتاج النفط والغاز

تمتلك المنطقة موارد ضخمة من النفط والغاز تشكل حصة كبيرة في مجموع الاحتياطيات المثبتة في العالم. ومع ذلك، يتفاوت توزيع هذه الاحتياطيات في جميع أنحاء المنطقة حيث يتركز في منطقة الخليج والجزائر وليبيا، مع تصاعد مساهمات مصر وسوريا واليمن وتونس والسودان، في حين توجد في المنطقة بعض الدول التي تفتقر إلي الموارد الكافية لتلبية احتياجاتها الحالية والمستقبلية من الطاقة[٨٢]. وتسهم أيضاً إيرادات النفط والغاز إسهاما كبيرا في الاقتصاد المنطقة. وقد أدى التقدم في تحقيق التنوع الاقتصادي إلى تقليص مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي المنطقة إلى ١٥ في المائة، وشكل مع التعدين حوالي ١٩ في المائة في عام ١٩٩٩[٨٣].ويؤدي هذا إلى ترك التنمية والاستثمار في المنطقة عرضة للتأثر بالتقلبات الكبيرة التي تحدث في أسواق النفط العالمية، كما تجلي بصورة مذهلة في التأرجحات الحادة في أسعار النفط الخام خلال أواخر التسعينات من

(٨١) جامعة الدول العربية ، المرجع السالف الذكر .

(٨٢) EIS/ENRED/ESCWA Contribution to the Regional Assessment Report for Rio+10

(٨٣) جامعة الدول العربية ، المرجع السالف الذكر .

أدنى سعر قياسي بلغ ١٠ من دولارات الولايات المتحدة للبرميل في عام ١٩٩٨ إلى أعلى سعر بلغ حوالي ٣٠ دولارا للبرميل في أوائل عام ١٩٩٩[٨٤].

وموارد النفط والغاز في المنطقة لا تقوم فحسب بدور هام باعتبارها صادرات رئيسية، بل أيضا بوصفها تشكل مدخلات داعمة للصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، وذات القيمة المضافة التي تنتشر في جميع أنحاء المنطقة. ويمثل ذلك تحدياً مزدوجاً للتنمية المستدامة. ويترك هذا القطاع في المقام الأول آثاراً كبيرة على نوعية الهواء والماء و البيئة البحرية ، وينتج ذلك عن كثافة استغلال ومعالجة وإعادة إعداد وشحن النفط والغاز ، التي تتسم بها منطقة دول مجلس التعاون الخليجي دون المنطقة ودول شمال أفريقيا المصدرة للنفط. وقد بذلت بعض الجهود لإنشاء نظم استجابة إقليمية لمكافحة انسكابات النفط في البحار المنطقة،ولكن الحاجة تدعو إلي المزيد من التخطيط والتنسيق لهذه الجهود. ولا تشكل انسكابات النفط خطراً على استدامة البيئة البحرية والساحلية فحسب، بل تشكل عائقاً لمحطات تحلية المياه أيضا.

وفي المقام الثاني، فإن التوسع في الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، خاصةً في قطاعات البتروكيمائيات، والأسمدة والصلب والألومنيوم والأسمنت، يؤدي إلى تلوث الماء والهواء. ويستخدم أيضا البترول المنخفض التكلفة والجودة في تغذية محطات الطاقة ومحطات تحلية المياه في منطقة الخليج. وهذه المنشآت تنتج الانبعاثات الهوائية (مثل أكاسيد النتروجين وأكاسيد الكبريت والجسيمات والهيدروكربونات) والمخلفات المائية عن طريق عمليات التصريف الضخمة للمياه الشديدة الملوحة ومياه التبريد، التي تؤثر على مصائد الأسماك وتهدد بجعل الخليج العربي واحدا من أكثر البحار تلوثاً في العالم[٨٥].

استخراج الموارد الطبيعية

تحظي المنطقة باحتياطيات كبيرة من الحديد والنحاس والفوسفات والبوتاس. وعلي سبيل المثال، يبلغ الاحتياطي المعروف من الحديد حوالي ١٦,٨ بليون طن تنتشر في المقام الأول في موريتانيا وليبيا والمملكة العربية السعودية ومصر وسوريا[٨٦]. وقد ازدادت في جميع أنحاء المنطقة عمليات الاستخراج والمعالجة الصناعية للمعادن والفلزات بالإضافة إلى استخراج الوقود الأحفوري، وتعتبر هذه الأنشطة من المصادر الهامة للعملات الأجنبية في مصر وسوريا واليمن وتونس والسودان. ويمثل استخراج الحديد في موريتانيا والجزائر وليبيا نسبة ٦ في المائة من ناتج الصناعات الاستخراجية، بينما يمثل استخراج الفوسفات في المغرب والأردن وتونس ومصر

(٨٤) ESCWA, Review of Industrial Strategies and Policies....

(٨٥) Thematic RT Report.

(٨٦) جامعة الدول العربية ، المرجع السالف الذكر.

وسوريا، واستخراج البوتاس في الأردن نسبة ١٢ في المائة من مجموع ناتج الصناعات الاستخراجية. وبصفة عامة، يمثل التعدين (الخامات الفلزية واللافلزية) نسبة ١٨ في المائة من مجموع الصناعات الاستخراجية في المنطقة العربية(٨٧).

وتعتبر كل من الجزائر والأردن والمغرب وتونس من بين أكبر منتجي ومصدري الفوسفات والأسمدة المصنعة من الفوسفات في العالم. وبالرغم من أن هذه الصناعة تقوم علي الموارد الطبيعية غير المتجددة، فإن البعد البيئي لتوسع هذا القطاع ينبع من عمليات النقل البري والبحري لمنتجات الفوسفات وحوادث الانسكاب التي تهدد الحياة البحرية في المياه الساحلية. وانتشرت أيضاً في الأردن ولبنان والضفة الغربية المقالع وكسارات الحجارة (المحاجر) ومصانع إنتاج الأسمنت، بالرغم من أنها تؤدي إلى زيادة التعرض لهبوط التربة، وانتشار مشاكل السلامة والصحة المهنية، بالإضافة إلى انتشار الربو بين الأطفال، والآثار الصحية الأخرى التي تتأثر بها المجتمعات المجاورة لهذه المنشآت(٨٨). وأيضا تسعى كل من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر إلى التوسع في قطاعاتها لصناعة الألمنيوم والصلب التي تتسم بكثافة استخدام الطاقة، فضلا عن توسع مصر والبحرين في استخراج البوكسايت، واستخدام الطاقة المحلية الرخيصة، مما يسهم في انبعاث الغازات. كما بدأت مصر في تعدين الفحم، علما بأن قانونها البيئي لعام ١٩٩٤ يفرض الآن إجراء تقييم الأثر البيئي علي كل منشآت التعدين واستخراج الحجارة من المقالع.

وبناء عليه، وبالإضافة إلى ما تثيره عمليات استخراج ومعالجة المعادن الصناعية من الموارد غير المتجددة من قلق على البيئة والصحة البيئية ، فإن التوسع في الهياكل الأساسية للنقل قد يشكل تحديا إضافياً، وذلك لأن مكامن المعادن في معظم دول المنطقة توجد في مناطق نائية تبعد كثيراً عن منشآت المعالجة والموانئ ، ومن ثم تشكل الحركة مخاطر أخري على الهواء والموارد البحرية.

باء- التنمية الصناعية

تشكل التنمية الصناعية عنصرا أساسيا في عمليات تنمية العالم العربي ، وتوفر مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي من خلال التجارة وخلق الوظائف وإضافة القيمة للمنتجات الأولية. والتنمية الصناعية منشودة لتحقيق الأهداف الاجتماعية – الاقتصادية، والسياسية والإستراتيجية

(٨٧) المرجع نفسه.

(٨٨) MedPolicies Initiative, Mediterranean Environmental Technical Assistance Program, "The Impact of Stone-Crushers on Air Quality: A Case Study on the West Bank – Phase I," Social and Economic Aspects of Air Quality in the Mediterranean Region: Selected Case Studies, Beirut and Cambridge: Harvard Institute for International Development, 2000, pp. 74-81.

الوطنية، إذ أنها تساعد علي تحقيق الاكتفاء الذاتي وإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات وتنمية استغلال الموارد الطبيعية.

وتساهم الصناعة بقدر كبير في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، وتمثل حوالي ١١ في المائة منه (لا تشمل استخراج النفط). ويشير متوسط معدل النمو الصناعي في العالم العربي ، حسب التقديرات الأخيرة، إلى أن متوسط النمو السنوي خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠ بلغ ٠,٦ في المائة وارتفع خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٧ إلى ٢,٣ في المائة[٨٩]. وقد قامت معظم دول المنطقة بمراجعة سياساتها و استراتيجياتها بهدف تنشيط القطاع الصناعي. وتعتبر هذه الإجراءات هامة بوجه خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نظراً إلى تزايد تحرير التجارة، وتباين مقاييس التصنيع والمنتجات في مختلف الأسواق ، والمنافسة من المنتجين الأقل تكلفة وأكثر كفاءة في الأسواق المحلية وأسوق التصدير التقليدية. وتلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراُ في توفير الوظائف في المنطقة.

ومع ذلك، لم تكن المحاولات الرامية إلى إعادة هيكلة وتنويع اقتصادات المنطقة مرشدة في بعض الأحيان، كما أدت إلى وضع المزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية المحدودة. وعلى سبيل المثال ، في حين سعت برامج التوسع في التنمية الزراعية وتشجيع التكامل الرأسي في مجال صناعة الأغذية الزراعية إلى توفير المزيد من فرص العمل والتجارة ، فإنها شكلت ضغوطاً لا يمكن استمرارها علي الموارد المائية غير المتجددة المطلوبة لري واستصلاح الصحراء والأراضي الهامشية. وقد أدت محدودية الصلات بين المنتجين الزراعيين الوطنيين والإقليميين ومصنعي المواد الغذائية الزراعية إلى تدهور جديد في الكفاءات والي آثار بيئية أخري مرتبطة بعمليات نقل السلع مسافات طويلة والتصدير الفعلي للمياه عبر المنتج الزراعي، وتدهور حالة المياه والتربة. ولا يزال الرصد و الإدارة الفعالان للتلوث الصناعي والنفايات الخطرة يشكلان تحديا هاما لرجال الصناعة والمنظمين الحكوميين.

الصناعة التحويلية

من مكونات القطاع الصناعي الرئيسية في المنطقة الصناعات الاستخراجية والتحويلية. وازدادت باطراد خلال العقد الأخير مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي على عكس الانخفاض المستمر لإسهامات الصناعات الاستخراجية، مما يدل على التوجه نحو التنوع الصناعي والرغبة في التحول عن الاعتماد الشديد على النفط الخام وتصدير المعادن الخام. بيد أن

(٨٩) جامعة الدول العربية ، المرجع السالف الذكر.

إسهام قطاع الصناعات التحويلية لا يبلغ سوي ١١,٤ في المائة من الناتج المحلي الجمالي للمنطقة[٩٠].

وبالرغم من أن الصناعة التحويلية في المنطقة لا تزال معتمدة على إنتاج المواد الأولية، نما هذا القطاع ببطء . ومن بين الصناعات الأسرع نمواً في العالم العربي ، صناعة الأسمنت وتعبئة المياه والمنسوجات والكابلات[٩١]. ومع ذلك، استمرت المنتجات كثيفة الاستخدام للطاقة السمة السائدة في قطاع الصناعات التحويلية في الدول المصدرة للنفط حتى أواخر التسعينات ، خاصةً صناعة الأسمدة والصلب والبتروكيمائيات. و ولا يزال الكثير من الاقتصادات الأكثر تنوعا في المنطقة يركز على الصناعات التقليدية مثل تصنيع الأغذية والمنسوجات[٩٢]، التي تعد من الصناعات الأقل إضرارا بالبيئة بالمقارنة بالصناعات القائمة علي المعادن ، ولكنها تؤثر مع ذلك بشدة علي الموارد المائية من خلال الطلب علي المياه وصرف النفايات السائلة. وقد حدث أيضا تحول تدريجي نحو إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية، خاصة المواد الكيماوية والمطاط والبلاستيك والحديد والآلات الكهربائية[٩٣]. وبينما يمكن أن يدل ذلك على تطور هذا القطاع وحدوث زيادة في الروابط المتبادلة ، ينبغي أن نأخذ الحيطة بوجه خاص من أن تؤثر تبعات زيادة الإنتاج في هذه القطاعات الجديدة سلباً على نوعية الهواء والمياه في المجتمعات المحلية المحيطة بالمناطق الصناعية.

جيم – التنمية الزراعية

تساهم الزراعة وإنتاج الأغذية بصورة هامة في الاقتصاد الوطني في معظم بلدان الوطن العربي، حيث بلغت ٨٠ بليونا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٨ بمتوسط ١٢-١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة[٩٤]. و يمكن تصنيف دول المنطقة إلى ثلاث مجموعات هي: المجموعة التي تساهم فيها الأنشطة الزراعية مساهمة عالية نسبياً بما يتراوح ما بين ١٦ — ٤٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سبعة بلدان مرتبة تنازليا : السودان والعراق وسوريا وموريتانيا والمغرب واليمن ومصر . ويشكل إنتاج هذه المجموعة حوالي ٨٩ في المائة من مجموع الإنتاج الزراعي المنطقة في عام ١٩٩٨. و المجموعة التي تساهم فيها الأنشطة الزراعية مساهمة متوسطة

---

(٩٠) المرجع نفسه.

(٩١) ESCWA, Review of Industrial Strategies and Policies....

(٩٢) المرجع نفسه.

(٩٣) المرجع نفسه.

(٩٤) جامعة الدول العربية ، المرجع السالف الذكر .

(٩٥) UNEP, CEDARE, ACSAD, AGU, State of Environment in the Arab World, draft report, 2000, with figures based on League of Arab States.

نسبياً، في خمسة بلدان تشكل الزراعة فيها من ٧-١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وهي تونس والجزائر ولبنان وليبيا والمملكة العربية السعودية. أما مجموعة الدول التي يساهم فيها القطاع الزراعي مساهمة قليلة نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي فهي الإمارات العربية المتحدة وعمان والأردن وجيبوتي والبحرين وقطر والكويت، حيث يتراوح الإسهام الزراعي فيها ما بين ٠,٥ و٣,٥ في المائة[٩٥].

وظلت أنماط الإنتاج الزراعي في المنطقة ثابتة نسبيا في الفترة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٩، مع قليل من الانخفاض في إنتاج الحبوب والبقول وشهد إنتاج المحاصيل الصناعية توسعا طفيفا. ومن بين المحاصيل الصناعية، حقق إنتاج الزيتون أكبر المكاسب ، يليه قصب السكر، بينما سجل إنتاج ومساحة الأراضي المزروعة بالقطن والتبغ انخفاضاً ضئيلا. ويعكس ذلك أهمية الزراعة كأداة هامة تؤثر على مختلف جوانب التنمية المستدامة، وتحديداً العمالة والهجرة من الريف إلي الحضر، واستهلاك المياه وإدارة الأراضي، والبحث وتطوير التكنولوجيا، والأمن الغذائي، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والثقافية.

وعلى مستوى السياسات الاقتصادية، استمرت السياسة الحمائية للأنشطة الزراعية في جميع أنحاء المنطقة، كما استمر الدعم الحكومي الضخم لمياه الري (المستهلك الرئيسي للمياه العذبة في المنطقة)، والمواد الكيمائية الزراعية والأراضي، مما أدى إلى وجود أنماط زراعية غير مستدامة[٩٦]. وقد أدى ذلك بدوره إلى تحويل هذا القطاع إلى قطاع غير فعال ومعرض بوجه خاص لآثار اتفاقات تحرير التجارة التي تهدف إلى إلغاء الدعم الزراعي وتخفيض التعريفات الجمركية. وقد ساهمت أيضا المفاوضات الأخيرة حول تنسيق المبادئ والمعايير الزراعية في توجيه الإصلاح الزراعي وجهود التنمية. بيد أن عدم نجاح المبادرات الأخيرة بصورة أكيدة دفع بعض الحكومات إلى إعادة تطبيق أو إعادة تنفيذ تدابير سياسة التدخل[٩٧]، مما أدي إلى إدامة الآثار الخارجية البيئية السلبية.

ومع اتساع رقعة الأراضي المزروعة في معظم البلدان منذ عام ١٩٩٠[٩٨]، ارتفعت بالتالي الكثافة والإنتاجية الزراعية أيضاً. وانخفض إجمالي استهلاك الأسمدة في المنطقة بوجه عام[٩٩]، ومع ذلك، تشير بعض التقارير إلى أن استخدام الأسمدة في الهكتار الواحد كان مكثفا خلال العشرين

(٩٦) Thematic RT Report.

(٩٧) المرجع نفسه.

(٩٨) جامعة الدول العربية ، المرجع السالف الذكر.

(٩٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون ، المرجع السالف الذكر.

(١٠٠) World Bank, World Development Indicators, 2001, Washington, D.C.: The World Bank, 2001.

سنة الماضية[١٠٠]. ويرجع ذلك إلى حدٍ ما إلى استمرار بعض البلدان في دعم الأسمدة جزئيا من خلال نظم حكومية لتثبيت الأسعار، مع أن البعض الآخر قد أتجه نحو أسعار التجزئة القائمة على نظام السوق. وكان ذلك بسبب إدراك بعض البلدان للمخاطر الصحية والبيئية مما دفعها إلى الحد من الاعتماد علي الأسمدة والمبيدات والمواد الكيمائية الزراعية الأخرى.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها بلدان المنطقة لتحسين تقنيات الإدارة الميدانية، لا تزال أنماط الزراعة في المناطق البعلية والمروية بحاجة إلى تطويرها وفقا للاتجاهات الابتكارية ، وتوجيهها نحو تحقيق أقصي غلة محصولية لكل وحدة مياه بالنظر إلي محدودية موارد المياه. وتجدر أيضا ملاحظة إن إمكانية التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية تقتصر علي قليل من الدول منها السودان والعراق وموريتانيا والجزائر والصومال.

مصائد الأسماك والماشية والعلف

يعتبر قطاع مصائد الأسماك من القطاعات الاقتصادية الهامة في بلدان محددة في المنطقة العربية مثل المغرب وتونس وموريتانيا وعمان . وقد بلغ مجموع صادرات المنطقة من الأسماك في عام ١٩٩٨ نحو ٤٣١ ألف طن (بإيرادات بلغت ٩٦٦ مليون دولار)، وجاء أكثر من نصف هذه الصادرات (٥٦,٢ في المائة) من المغرب. ومنذ عام ١٩٩٠ (بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٩) ، ارتفعت حصيلة صيد الأسماك في معظم دول المنطقة، حيث زاد إنتاج الأسماك من ١٨٥٩ ألف طن إلى ٢٦٣٩ ألف طن، ولكن كان ذلك نتيجة زيادة كبيرة في مجهودات الصيد. ويطرح هذا تساؤلا بشأن استدامة الرصيد السمكي في بحار المنطقة . وقد أصبحت الموارد السمكية مهددة بأنشطة الصيد المفرط، وتدمير البيئة، وارتفاع درجة تلوث البحار والسواحل الناتج عن المصادر البرية وزيادة حركة السفن .

ويفرض النمو في قطاع تربية المواشي وزيادة استيراد اللحوم، تحديات بيئية وصحية على المنطقة . وتشمل هذه التحديات الحاجة إلى مزيد من خبراء العلوم البيطرية لمنع انتشار الأمراض، وإلي تحسين أنظمة الجمارك ومرافق فحص الأغذية للقيام بالإجراءات اللازمة فيما يتعلق باللحوم المستوردة والمحلية والعلف، بالإضافة إلي تخطيط استخدام الأراضي بشكل سليم لتوفير المساحات الكافية لرعي الماشية بعيدا عن امتدادات المناطق الحضرية.

(١٠١) المنظمة العالمية للسياحة.

دال – التنمية السياحية

يعتبر نصيب المنطقة في صناعة السياحة العالمية ضئيلاً، إذا يبلغ ٤ في المائة من الإجمالي العالمي[١٠١]. ومع ذلك، ينمو القطاع بإطراد ، حيث ارتفع عدد السائحين الوافدين من ١٧,٤ مليونا في عام ١٩٩٠ إلى ٢٧ مليونا في عام ١٩٩٩[١٠٢]. والسياحة أيضا من بين أسرع القطاعات نمواً في المنطقة ، وتسهم إسهاما كبيرا في إيرادات النقد الأجنبي. ويوظف القطاع ١٣ في المائة من العاملين في مصر[١٠٣]، كما يوفر حوالي ٦٠٠٠٠٠ وظيفة في المغرب[١٠٤]، و ١٣٠٠٠ وظيفة في البحرين[١٠٥].

ويحظى جزء المنطقة المطل على البحر الأبيض المتوسط، الذي يضم ثلث البلدان العربية، بثلث السياحة العالمية. واستخلاص الدروس من تلك الخبرة يمكن أن يكون بالغ الأهمية للبلدان العربية. ولهذا القطاع نتائج اجتماعية واقتصادية تتعلق بخلق الوظائف. ومع ذلك ، تجدر إضافة أن السياحة تتأثر بشدة بالأحداث المنطقة والعالمية، وتشهد تقلبات كبيرة في الإيرادات خلال فترات اشتداد عدم الاستقرار السياسي.

ويعتمد التوزيع الجغرافي للسائحين جغرافياً على نوع السياحة، مثلا، المواقع الأثرية والمتاحف وسياحة الغوص كما هي الحال في مصر، أو السياحة الدينية كما هي الحال في المملكة العربية السعودية. وبالرغم من أن السياحة تعتبر من الصناعات النظيفة بيئيا ، فإنها قد تسبب ضغوطا بيئية متزايدة يمكن أن تؤثر بصورة خطيرة على الموارد الطبيعية، والنظم الأيكولوجية والتراث الثقافي، إضافةً إلى تأثيرها على الهياكل الاجتماعية في الدول المضيفة. وقد أدى أيضا التوسع في قطاع الفنادق إلى الازدحام في المراكز التاريخية والثقافية وحولها ، وفي المناطق المحمية في المنطقة. وقد سجلت بالفعل في كثير من الأماكن في سائر المنطقة مؤشرات للتدهور البيئي بسبب الأنشطة السياحية. كما أن مخاطر التأثير السلبي على القيم الثقافية والمقومات الاجتماعية للمجتمعات المحلية الأصلية يمكن أن تمثل مشكلة. وعلي سبيل المثال ، فإنه مع تسارع وتيرة التوسع الحضري والزحف نحو المناطق الساحلية، ارتفعت أيضا ظواهر التخلص من النفايات الصلبة والسائلة في البحار المنطقة وتآكل الواجهات المائية وردم أو تدمير الشعب المرجانية القريبة من الساحل .

---

(١٠٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون ، المرجع السالف الذكر.

(١٠٣) ECES, 2000, علي النحو المذكور في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرين ، المرجع السالف الذكر.

(١٠٤) حكومة المغرب ، وزارة السياحة ، ١٩٩٩.

(١٠٥) KPMG, 1996, علي النحو المذكور في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرين ، المرجع السالف الذكر.

(١٠٦) ESCWA, Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region 2000-2001, electronic 5 raft, Transport Section, Chd.

ويبدو أن قصور الإدارة البيئية للمناطق الحضرية يمثل المصدر الرئيسي للمشكلة ، بالنظر إلي أن تداخل الاختصاصات بين أجهزة السياحة والتخطيط والبلدية والمياه والبيئة، بالإضافة إلي ضعف إنفاذ الأنظمة البيئية أدي إلى تهميش الجوانب الأيكولوجية والاجتماعية الناتجة عن نمو هذا القطاع الاقتصادي الهام.

ويتمثل التحدي الرئيسي للمنطقة في كيفية إيجاد السبل التي تساعد علي تحقيق التنمية السياحية مع المحافظة علي الموارد الطبيعية وحماية البيئة . وقد أدركت معظم الحكومات المخاطر التي تهدد الموارد الطبيعية والتراث الثقافي، ولذلك شرعت في اعتماد السياسات وتنفيذ الإجراءات اللازمة لتخفيف التدهور البيئي الذي تسببه السياحة. ومن الأهمية إدماج الأنشطة السياحية في تخطيط وتنفيذ التنمية المستدامة. وقد تم إدخال أنشطة السياحة غير الضار ة بالبيئة وتنشيط السياحة الايكولوجية في العديد من المواقع السياحية في المنطقة العربية. ومع ذلك، لا تزال جهود المحافظة علي الموارد السياحية وحمايتها في المنطقة غير كافية. وهناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات، خاصة مع تزايد أعداد السواح القادمين إلى المنطقة.

هاء – قطاع النقل

يؤدي قطاع النقل دورا هاما في دعم التنمية المستدامة ، من خلال توفير شبكات نقل متكاملة، وتيسير حركة نقل الركاب والسلع[١٠٦]. بيد أن قطاع النقل ليس قطاعا غير ضار بالبيئة علي الإطلاق، حيث تستخدم جميع وسائل النقل الوقود[١٠٧]. وتتمثل الآثار البيئية الرئيسية لقطاع النقل في تلوث الهواء والضوضاء وحوادث المرور.

المركبات والطرق

استمرت أعداد المركبات المسجلة في المنطقة في الزيادة باطراد منذ منتصف الثمانينات، حيث تضاعفت مرتين بل ثلاثة مرات في بعض البلدان[١٠٨]. وتوجد حوالي ٢٠ مليون مركبة في جميع الدول العربية تخدم ٢٨٤ مليون شخص، أي حوالي ٧٤ مركبة لكل ألف شخص. ويتفاوت عدد المركبات بالنسبة للفرد الواحد تفاوتا كبيرا في العالم العربي. ويعود هذا الاختلاف في الغالب إلى الوضع الاقتصادي والتوسع الحضري في الدولة، ويتراوح عدد المركبات لكل ألف شخص من

---

(١٠٧) ESCWA, Review of Transport in ESCWA Member Countries, Number 11, Document # E/ESCWA/TRANS/2001/1, English, New York, United Nations 10 April 2000.

(١٠٨) المرجع نفسه.

١٢ في موريتانيا والسودان إلى ٣١ في الجزائر و ٤٠٨ في الكويت. وأيضا ، يعتمد الأثر البيئي على تركز المركبات وعمرها وصيانتها وفحصها[١٠٩].

والنقل مصدر هام من مصادر تلوث الهواء من خلال انبعاث الغازات، والمركبات العضوية المتطايرة وأكاسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين والجسيمات، كما يعتبر المصدر الرئيسي لبعض الملوثات الأخرى. وتسهم وسائل النقل بالمركبات بحوالي٩٠ في المائة من مجموع إنبعاثات أول أكسيد الكربون في الدول العربية، و تقدر الإنبعاثات بحوالي ١٦ مليون طن في السنة من أول أكسيد الكربون[١١٠]. وينبعث من المركبات ١,١ مليون طن سنوياً من أكاسيد النتروجين ، ويمثل ذلك ٤٠ في المائة من مجموع الانبعاثات في المنطقة (ينبعث ٦٠ في المائة من قطاعي الصناعة والطاقة)[١١١]. وتتسبب أكاسيد النتروجين والكبريت في ترسيب الأحماض في التربة والنباتات والماء ، كما تتسبب في الإضرار بالمحاصيل والغابات ومصائد الأسماك. وتولد أكاسيد النتروجين أيضا الضباب الدخاني الكيمائي الضوئي الذي يلاحظ بصورة متزايدة في المراكز الحضرية في جميع أنحاء المنطقة[١١٢].

وتنتج الهيدروكربونات من الاحتراق الجزئي للوقود أو من تبخر المواد البترولية غير المحترقة من خزانات الوقود ومنظماته بالسيارات ، وينبعث حوالي ٣ ملايين طن/ سنة من الهيدروكربونات من المركبات في الدول العربية[١١٣] ويمثل البترين أحد أنواع الهيدروكربونات المعروفة أكثر من غيرها. وينشأ ما بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من إجمالي انبعاثات الهيدروكربونات من وسائل النقل ، وتقوم الهيدروكربونات بدور هام في تكوين المؤكسدات الكيمائية الضوئية. ولا يزال الرصاص المضاف للبترول يسهم بأكثر من نصف مجموع انبعاثات الرصاص إلى الغلاف الجوي في الدول العربية ويصل إلى حوالي ١٠٠ في المائة في المناطق الحضرية.

ويلعب أيضا تخطيط وسلامة وصيانة الطرق دورا كبيرا في تأثير قطاع النقل علي بيئة المنطقة. وتعتبر حوادث الطرق السبب الرئيسي في وفاة الأشخاص من الفئات العمريه النشطة اقتصاديا[١١٤].

---

(١٠٩) SOURCE.

(١١٠) البنك الدولي، ١٩٩٤. الجدول ٣١علي النحو المذكور في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرين ، المرجع السالف الذكر .

(١١١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون ، المرجع السالف الذكر.

(١١٢) المرجع نفسه.

(١١٣) البنك الدولي ١٩٩٤، علي النحو المذكور في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرين، المرجع السالف الذكر.

(١١٤) المرجع نفسه.

(١١٥) ESCWA, Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region 2000-2001,….

السكك الحديدية والمطارات والموانئ

توفر القطارات بصفة عامة وسيلة نقل للأشخاص والسلع، غير ضارة بالبيئة وبديلة للنقل بالشاحنات. كما أنها تحقق وفورات الحجم الأمر الذي شجَع مجموعة من دول المنطقة على مد خطوط السكك الحديدية خلال العقد الماضي . وجري أيضا تنفيذ مشاريع لربط شبكات السكك الحديدية في المنطقة، لإعتبارات سياسية واقتصادية. وبناء عليه، بالرغم من استخدامها المحدود، لا تزال السكك الحديدية تمثل أدوات إيجابية لرفع كفاءة قطاع النقل والحد من الآثار التي يرتبها على البيئة.

أما فيما يتعلق بقطاع النقل الجوي، فقد شهد معظم بلدان المنطقة زيادة في حركة الطائرات وأعداد الركاب ونقل السلع بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨[١١٥] وبرغم أهميتها للتنمية الاقتصادية، فقد أثرت مشاريع توسيع المطارات على المناطق السكنية المجاورة ، والموارد البرية، إضافة إلى المناطق الساحلية. وقد ظهر ذلك بصورة جلية في زيادة معدلات تلوث الهواء والضوضاء، وإنشاء الطرق ومشاكل إعادة توطين المجتمعات المقيمة في طريق مشاريع توسيع المطارات.

وساعد التوسع في أعداد وأحجام الموانئ البحرية و الشحن بالحاويات في المنطقة منذ عام ١٩٩٢ على رفع كفاءة الأنشطة التجارية، لكنه كانت له أيضا آثار سلبية على البيئة . وعلى سبيل المثال، زادت مخاطر حوادث انسكاب و تسرب النفط في الخليج، مع زيادة تجارة ونقل البترول في المنطقة. وقد تعرض البحر الأحمر أيضا والبحر الأبيض المتوسط- وهما من مناطق العبور الرئيسية لنقل البترول في العالم- لخسائر في مصائد الأسماك ، والسياحة وصحة النظم الأيكولوجية البحرية بسبب حوادث انسكاب النفط، والنفايات النفطية وإغراق مخلفات السفن في بحار المنطقة .

واو - التوسع الحضري والضغوط الحضرية

التوسع الحضري في العالم العربي مسألة حتمية، إذ أنه كلما أصبحت الأراضي الزراعية أكثر محدودية، ازدادت الإنتاجية الزراعية، واستمرت هجرة العمالة وارتفع عدد السكان. والمنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق النامية الأخذة في التوسع الحضري في العالم، حيث يقطن ٦٩ في المائة من سكانها في مراكز حضرية[١١٦]. وقد أدت عدم كفاية السيطرة على التوسع الحضري ومسبباته إلى خلق ضغوط حضرية ، أثرت سلبيا على كفاءة النقل ، والإسكان والصحة والصحة العامة والتكامل الاجتماعي –الاقتصادي[١١٧]. وقد أدى أيضا التوسع الحضري الناتج عن زيادة

(١١٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون ، المرجع السالف الذكر.

(١١٧) Thematic RT Report.

(١١٨) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون ، المرجع السالف الذكر .

الهجرة من الريف إلى الحضر والتصنيع إلي ارتفاع الطلب على الأغذية ، وزيادة الاستهلاك وتوليد النفايات البلدية والصناعية. وأدي أيضا إلي زيادة الضغوط على موارد التعليم وتوسع قطاع الإسكان غير النظامي والمناطق السكنية العشوائية، إضافة إلى فقدان المساحات الخضراء لإنشاء الهياكل الأساسية[١١٨]. كما أدت زيادة التجمعات السكانية حول المناطق الصناعية إلى توسيع نطاق قطاع الإسكان غير النظامي وخلق مشاكل صحية. وتشير التقديرات إلي أن ما يتراوح بين ١٥ و ٥٠ في المائة من سكان المدن في المنطقة من فقراء الحضر الذين يعيشون في أحياء عشوائية، وأقسام فرعية غير قانونية، ومساكن دون المستوي في قلب المدن، وأحياء فقيرة غير مخططة، وفي مساكن مستأجرة[١١٩].

وقد أدى استمرار النمو السكاني في المدن الكبيرة إلى تكوين المدن الرئيسية والضخمة التي أصبحت واحدة من أهم المظاهر المميزة للتوسع الحضري[١٢٠]. وتوسع المناطق الحضرية على حساب المناطق الزراعية والزحف الحضري المناطق الساحلية أصبح جليا أيضا بصورة متزايدة أمام تزايد كثافة الحضر. وقد أضافت هذه الظواهر بعداً جديدا يربط الآثار البيئية للتوسع الحضري (تلوث الهواء ، وتلوث المياه ، والمرافق الصحية) بإدارة المناطق الساحلية والتنمية الزراعية. وقد ثبت أن هذا يمثل مشكلة بالنظر إلي استمرار عمليات تصريف مخلفات المياه البلدية والصناعية المعالجة جزئياً من كثير من المدن الحضرية والساحلية في الأنهار والبحار المنطقة[١٢١]. وأدى أيضا التوسع الحضري في المناطق الساحلية إلى تغيير الشريط الساحلي بالإضافة إلى تدمير مواطن تكاثر الأسماك والأحياء البحرية[١٢٢].

وقدرة سلطات الحضر علي توفير الخدمات العامة والهياكل الأساسية الضرورية للمحافظة على صحة المجتمعات الحضرية والمواطنين المحليين ، تواجه صعوبات. وعلى الرغم من تحقيق تحسن هام في خدمات الإسكان وتوصيل المياه ، والمرافق الصحية والكهرباء في المراكز الحضرية الرئيسية بصورة هامة في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ و ١٩٩٠[١٢٣]، تزايدت الضغوط على أنظمة الخدمات العامة خلال التسعينات مع تصاعد الضغوط السكانية . ودفع ذلك كثيرا من الحكومات إلى التخلي

---

(١١٩) CEDARE, 1997, Hamza, 1995 as cited in UNEP, CEDARE, ACSAD, AGU, 2001. State of the Environment in the Arab World. draft

(١٢٠) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون ، المرجع السالف الذكر.

(١٢١) Thematic RT Report.

(١٢٢) المرجع نفسه.

(١٢٣) ESCWA, Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region 1998-1999, Document #: E/ESCWA/ ED/ 1995/5 , English 2 April 1999 .

(١٢٤) مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ١٩٩٤، علي النحو المذكور في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرين ، المرجع السالف الذكر .

تدريجياً عن إدارة بعض الأنشطة وفتح المجال أمام الخصخصة وقيام القطاع الخاص بتوفير خدمات مختارة. وبدأ تدريجيا اعتبار المدن المتوسطة والصغيرة الحجم كسبل بديلة لتوسع الحضر. غير أن هذه المراكز بحاجة إلى الدعم إذا ما أريد أن تكون قادرة علي توفير فرص العمل المنتج والحد من الهجرة إلي المناطق الحضرية المكتظة للغاية. وبناء عليه ، أدي ضعف وعدم كفاية سياسات وأدوات وإستراتيجيات إدارة المناطق الحضرية في معظم الدول إلي تفاقم مشاكل التوسع الحضري والبيئية الحضرية في المنطقة[١٢٤]، رغم بعض التحسن التدريجي الملحوظ.

وأدى أيضا النمو الحضري والتنمية السريعان والكبيران إلى بروز مشاكل بيئية وصحية هامة. واصبح تلوث الهواء الناتج عن استخدام الطاقة، والصناعة، والنقل وحرق النفايات يمثل مشكلة صحية خطيرة. كما تمثل النفايات الصلبة مشكلة رئيسية في معظم المناطق الحضرية في الدول العربية. وتتطلب مواجهة هذا التحدي الحضري تضافر جهود الحكومات علي كافة المستويات ، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخاصة، والمجتمعات المحلية والمواطنين. وعلى الرغم من إدخال أنظمة الإدارة الحضرية في كثير من مدن المنطقة و تحسن إدارة النفايات الصلبة، لا تزال الجهود المبذولة والموارد المخصصة حاليا غير كافية لمعالجة المشاكل المتنامية بسبب التنمية الحضرية.

زاي – أنماط الإنتاج والاستهلاك

تحتاج المنطقة بصفة عاجلة إلى تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك. وعمليات تقييم أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستجابات المنطقة بحاجة إلي مراعاة الاختلافات الكبيرة القائمة بين دول المنطقة. وعلاوة علي ذلك ، وبرغم استخدم قليل من البلدان الإجراءات المالية والحوافز الاقتصادية و أدوات إدارة البيئة التقليدية لتغيير ممارسات الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستمرار[١٢٥]، لا يزال هناك الكثير المطلوب عمله. وهناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لتشجيع الإنتاج الأنظف في قطاع الصناعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى وتحقيق تجانس المعايير البيئية بين الدول العربية[١٢٦].

---

(١٢٥) Thematic RT Report.

(١٢٦) UNEP, CAMRE, ESCWA, 2001. Regional Stakeholders Roundtable in Preparation for The World Summit on Sustainable Development WSSD, 23-25 September 2001, Manama, Bahrain

(١٢٧) EIS/ENRED/ESCWA Contribution to the Regional Assessment Report for Rio+10, p. 2.

إنتاج واستهلاك الطاقة

تتسم أنماط استهلاك الطاقة السائدة حاليا في المنطقة بأنها غير مستدامة. ونتيجة لذلك — وبرغم الدور الحيوي التي تلعبه الطاقة في تنمية المنطقة — كانت لهذا القطاع آثار عكسية واضحة علي البيئة في معظم دول المنطقة، خاصة علي الهواء وموارد المياه[١٢٧]. وفي حين لا يزال الطلب على الطاقة مرتفعا ،فإنه من ناحية العرض، حدث تنويع كبير فيما يتعلق بتعدد مصادرها خلال العقد الماضي، مع زيادة ملحوظة في استخدام الغاز الطبيعي في قطاعي توليد القوي الكهربائية والنقل. وتحول كثير من البلدان العربية إلي إنشاء محطات توليد القوي بالدورة الموحدة التي تستخدم الغاز الطبيعي، وتعمل بتكلفة منخفضة وكفاءة عالية وترتب آثارا بيئية أقل. وقد بدأ تطبيق تكنولوجيات الطاقة الشمسية و الطاقة الريحية علي نطاق واسع في بعض الدول، ومن المرجح أن يؤدي هذا إلي زيادة تنويع مصادر الطاقة وتقليل الآثار البيئية[١٢٨].

ومع ذلك ، حال بطء الإصلاحات المؤسسية والمتعلقة بالسياسة العامة في المنطقة دون إيجاد بيئة مشجعة لاستثمارات القطاعين العام والخاص في قطاع الطاقة[١٢٩]. كما أن فرص التمويل ونقل التكنولوجيا والتعاون بين البلدان العربية والدول الصناعية في قطاع الطاقة كانت محدودة و لم تزد بدرجة كبيرة منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[١٣٠]. وهذه مسألة مزعجة حيث تحتاج المنطقة إلى توظيف استثمارات كبيرة من المصادر المحلية والأجنبية لتلبية الطلب الحالي علي الطاقة والنمو المتوقع في هذا القطاع[١٣١]. ويتمثل التحدي فيما إذا كان الاستثمار في المحطات الجديدة لن يكون ضارا بالبيئة، من خلال نقل التكنولوجيات الجديدة من البلدان المتقدمة النمو ، أم أنه سيعني قيام المزيد من العقبات أمام التنمية المستدامة.

٢- إنتاج واستهلاك المواد

يزداد العرض والطلب علي السلع الاستهلاكية والمنتجات الصناعية بزيادة معدلات النمو السكاني وتوسع اقتصاد المنطقة. و يؤثر ذلك على قدرة الحكومات والبلديات علي إدارة الكميات المتزايدة من النفايات الصلبة والنفايات السائلة، ويرغمها علي مواجهة تحديات جديدة تتعلق بإدارة النفايات الخطرة والنفايات الطبية. بيد أن إنتاج النفايات في المنطقة العربية يتفاوت تفاوتا كبيرا ، حيث يتراوح متوسط النفايات المخلفة في معظم الدول ما بين ١٨٠ و ٣٠٠ كلغم للفرد في

(١٢٨) المرجع نفسه.

(١٢٩) Thematic RT Report.

(١٣٠) المرجع نفسه.

(١٣١) المرجع نفسه.

(١٣٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون ، المرجع السالف الذكر.

السنة. ومع ذلك، ارتفع حجم الإنتاج التقديري لنفايات البلديات في دول مجلس التعاون الخليجي إلى معدلات عالية ، وازداد خمس مرات خلال السنوات الثلاثين الماضية[١٣٢].

وعلاوة علي ذلك، في حين توجد في بعض بلدان المنطقة (مثل مصر ولبنان) نظم غير رسمية لإعادة تصنيع الورق والكرتون والمعادن الخردة، تؤدي محدودية الوعي والحوافز إلي الحد من إضفاء الصفة الرسمية علي إعادة التصنيع باعتبارها سياسة وطنية. ومن المفارقات ، في حين يقوم مصدرو قطاع الأغذية الزراعية في المنطقة بتغيير معايير المنتج والتصنيع لتفي باشتراطات التغليف الجديدة في الأسواق الأجنبية (مثلا ، أوامر الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتغليف ، وأنظمة الولايات المتحدة المتعلقة بالتغليف) ، عادة ما لا تطبق تلك المعايير علي المنتجات التي تباع في الأسواق العربية مما يضطر المستهلك العربي لان يختار من بين منتجات أقل جودة[١٣٣]. وقد يؤدي تشجيع جمعيات حماية المستهلك وتوحيد معايير أنظمة الصحة البيئة في جميع أنحاء المنطقة إلي علاج هذه الاستجابة الملتوية للسوق[١٣٤]. وتحقيق لامركزية وخصخصة خدمات إدارة النفايات الصلبة وتنشيط برامج الإرشاد الوطني بشأن تقليل النفايات وإعادة تصنيعها يمكن أيضا أن تكون سبلا للحد من إنتاج المواد واستهلاكها.

رابعا – الاتجاهات البيئية، والاستجابات والإنجازات

ألف – إدارة الموارد الطبيعية

١ – موارد المياه العذبة

أ – القضايا ذات الأولوية وحالة موارد المياه العذبة في المنطقة العربية

تسود المنطقة العربية ظروف مناخية شديدة الجفاف، وجافة وشبه جافة، ومعدلات تبخر عالية وتساقط محدود للأمطار وتدفق أنهار بصورة محدودة. والأنهار الرئيسية الثلاثة، التي تمثل ٥٥ في المائة من الموارد المائية، تنشأ خارج المنطقة. وهناك اختلال واضح بين توافر موارد المياه والاحتياجات المائية في جميع بلدان المنطقة تقريبا، وتمثل التنمية المستدامة لموارد المياه العذبة الشاغل الذي يحتل الأولوية العليا في المنطقة العربية.

---

(١٣٣) انظر ESCWA, Trade and Environment in the ESCWA Region: Selected Issues, forthcoming from TIE/EDIPD, 2000.

(١٣٤) Regional Stakeholders Roundtable in Preparation for The World Summit on Sustainable Development WSSD, ,23-25 ptember Se2001, Manama, Bahrain,

(١٣٥) جامعة الدول العربية ، المرجع السالف الذكر.

وتُقدر موارد المياه المتجددة الفعلية التراكمية، التي تشمل المياه العذبة الناشئة داخليا وموارد المياه الناشئة من مصادر خارجية بحوالي ٢٢٩ كيلومتر مكعب في السنة في البلدان العربية في أفريقيا. وتستحوذ البلدان العربية في آسيا على ما مجموعه ١١٢,٨ كيلومتر مكعب في السنة من موارد المياه المتجددة الفعلية. وفي عام ١٩٥٠، جاوز متوسط نصيب الفرد من السكان في السنة من موارد المياه المتجددة الفعلية ٠٠٠ ٤ مترمكعب للفرد في السنة في المنطقة العربية. وانخفض هذا النصيب بشدة إلى ٣١٢ ١ متر مكعب للفرد في السنة في عام ١٩٩٥، و ٢٣٣ ١ متر مكعب للفرد في السنة في عام ١٩٩٨ (مقارنة بـ ٥٠٠ ٥ متر مكعب في أفريقيا، و ٥٠٠ ٣ متر مكعب في آسيا و ٧٠٠ ٧ متر مكعب للعالم[١٣٥]، ومن المتوقع أن يهبط إلى ٥٤٧ متر مكعب للفرد في السنة بحلول عام ٢٠٥٠. وهناك تباين هائل حول هذا المتوسط بين مختلف المناطق دون الإقليمية والدول . ففي الكويت، على سبيل المثال، يبلغ نصيب الفرد ١١ مترا مكعبا في السنة من موارد المياه المتجددة، بينما يتجاوز نصيب الفرد في موريتانيا ٥٠٠ ٤ متر مكعب في السنة[١٣٦].

وتشمل العوامل الرئيسية لمشاكل المياه في المنطقة تسارع نمو السكان، وتسارع التنمية والتنافس على المياه في القطاعات الحضرية والصناعية والزراعية، وسياسات وممارسات إدارة المياه غير الفعالة، وتذبذب هطول الأمطار وحالة السلم والأمن الشديدة الاضطراب في المنطقة. وأدى تزايد مطالب بلدان المنبع وأعالي الأنهار باقتسام موارد المياه إلى زيادة نقص حصة البلدان العربية في مصبات الأنهار، وخاصة سوريا والعراق.

وتقوم موارد المياه الجوفية بدور رئيسي في إشباع الطلب المتزايد على المياه في المنطقة[١٣٧]. وموارد المياه العميقة يمكن أن تغطي حوالي ١٥ في المائة من الطلب على المياه في المنطقة. وبوجه عام، فإن موارد المياه الجوفية التي يسهل الوصول إليها في المنطقة مستغلة بصورة مفرطة الأمر الذي يزيد من خطر الإضرار باحتياطيات المياه الجوفية عن طريق توغل مياه البحر أو تسرب الملوثات[١٣٨]. ومن ناحية أخرى، تحتفظ أحواض المياه الجوفية العميقة باحتياطيات كامنة كبيرة من المياه الجوفية التي لم يتم اكتشافها والاستفادة منها بقدر كاف بسبب ارتفاع تكاليف

---

(١٣٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٥، "الري في أفريقيا بالأرقام"، تقرير المياه رقم ٧: منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٧، "الري في منطقة الشرق الأدنى بالأرقام"، تقرير المياه رقم ٩.

(١٣٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

(١٣٨) The World Bank Group From Scarcity to Security – Averting a Water Crisis in the Middle East and North Afric Internet: http://www.worldbank.org/html/extdr/offrep/mena/Focus/BOOKLET.ARA.html

المياه الجوفية التي لم يتم اكتشافها والاستفادة منها بقدر كاف بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار[١٣٩].

وتوجد موارد المياه الجوفية المتجددة في شكل طبقات مياه جوفية رسوبية ضحلة تتجدد مياهها من الأنهار الرئيسية في المنطقة أو مباشرة من الأمطار التي تهطل في مناطق ساحلية محدودة. أما الخزان الجوفي النوبي في طبقة الصخور الرملية، وهو حوض لا تتجدد مياهه في الصحراء الكبرى وتتقاسمه أربع دول (مصر وليبيا والسودان وتشاد)، فتبلغ مساحته ٢ ٣٥٠ كيلومتر مربع، بسعة تخزينية قصوى تبلغ ١٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مكعب[١٤٠].

ويوجد حوالي ٢٠ حوضا من أحواض المياه الجوفية المختلفة في جميع أنحاء البلدان العربية الآسيوية، باحتياطي تقديري يبلغ ١٤٣,٨ كيلو متر مكعب[١٤١]. وفي الوقت الحاضر، يتسم وضع موارد المياه الجوفية في المنطقة العربية، بوجه عام، وفي شبه الجزيرة العربية بوجه خاص، بأنه وضع حرج إذ أن الأحجام المسحوبة تتجاوز بكثير تجدد مياهها بصورة طبيعية مما يؤدي إلى هبوط مستمر في مناسيب المياه الجوفية وتدهور نوعية المياه العذبة في معظم البلدان بسبب توغل مياه البحر والمياه الحبيسة.

ويستخدم العديد من البلدان العربية مصادر مياه غير تقليدية لتلبية احتياجاتها المتزايدة من المياه. وتشمل هذه المصادر محطات تحلية المياه وإعادة استخدام مياه الصرف البلدية المعالجة، بيد أن مدى استخدام هذه المصادر لا يزال محدودا. وفي شبه الجزيرة العربية (بلدان مجلس التعاون الخليجي)، فإنه من كل كيلومتر مكعب تقريبا من مياه الصرف المعالجة سنويا، لا تتم معالجة سوى حوالي ٠,٤ كيلومتر مكعب معالجة ثلاثية وتستخدم هذه المياه لري المحاصيل غير الغذائية وعلف الماشية بالإضافة إلى ري المزروعات التجميلية. ويتم تصريف حوالي ٦٠ في المائة من مياه الصرف المعالجة جزئيا في البحر أو الأراضي المنخفضة، في حين تستخدم بلاد المشرق العربي حوالي ٠,٢ كيلومتر مكعب من مياه الصرف المعالجة سنويا لأغراض الري. وتصل الطاقة المجتمعة لمحطات التحلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي (٤٧ محطة عاملة) إلى ١,٦ كيلومتر مكعب في السنة، تمثل ٦٠ في المائة من مجموع الطاقة الإنتاجية في العالم، وتغطي حوالي ٥٠ في المائة من الاحتياجات من مياه الشرب المحلية. ومن المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية من محطات التحلية ٣ كيلومتر مكعب في

---

(١٣٩) World Water Council, 2000. Arab Countries Vision Consulations. Internet: http://www.worldwatercouncil.org/Vision/Documents/ArabCountries Vision. PDF Consultations.

(١٤٠) CEDARE (2001) Center for Environment and Development Programme for the Development of Strategy for the utilization of the Nubian Sandstone Aquifer Sysem Regional.

(١٤١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

السنة بحلول عام ٢٠٢٠. بيد أن هذه المحطات ترتب آثارا بيئية من جراء التخلص من المياه الساخنة الشديدة الملوحة التي تحتوي على بقايا هالوجينية ومواد تآكل[١٤٢].

ووفقا لنمط الطلب الحالي، يستخدم حوالي ٨٩ في المائة من المياه لأغراض الري، و ٦ في المائة للأغراض المترلية، و ٥ في المائة للأغراض الصناعية. ومن المتوقع ألا تتأثر كثيرا في المستقبل الاحتياجات من المياه للأغراض المترلية والصناعية والتجارية وسيتم تغطيتها حتى في ظل أزمة مياه حادة، حيث أنها لا تمثل سوى ١١ في المائة من مجموع الطلب على المياه. وهكذا يأتي الطلب الأساسي على المياه من القطاع الزراعي، سيما وأن معظم بلدان المنطقة اعتمد سياسات لتحقيق الاكتفاء الذاتي للأغذية أو سياسات للأمن الغذائي ليست قابلة للاستمرار من ناحية الموارد المائية. وتركز معظم استراتيجيات المياه على هذا القطاع في الوقت الراهن.

وقد أصبحت أيضا نوعية المياه قضية رئيسية تثير القلق في المنطقة العربية. ويشكل تلوث المياه، خاصة بجراثيم مياه المجاري، والنفايات الصناعية ونقايات الصرف الزراعي، خطرا بالغا على صحة الإنسان ويزيد من تفاقم ندرة المياه بتقليل كمية المياه النظيفة المتاحة.

ومن المشاكل الرئيسية المتعلقة بنوعية المياه في بلدان المغرب العربي ارتفاع نسبة الملوحة العالية في الأنهار الموسمية، وارتفاع مجموع المواد الصلبة العالقة في مياه الأنهار في مواسم الفيضانات، والانجراف المفرط لمجاري الأنهار (تبلغ معدلات التحات ١ ٠٠٠ طن/كيلومتر مربع/سنة، مما يُسهم في طمر الخزانات بالطمي)، وارتفاع محتوى الفلوريدات في المياه الجوفية المحلية. ويشمل التلوث الناتج عن الأنشطة البشرية التلوث الجرثومي لموارد المياه الناتج عن مياه صرف البلديات غير المعالجة. كما رصد تلوث المياه الجوفية بالنترات من الأسمدة في العديد من البلدان. وتتسبب السدود في ارتفاع منسوب المياه، مما يؤدي إلى تغدق التربة بالمياه وزيادة ملوحة المياه الجوفية والتربة. ومن المشاكل الشائعة أيضا تصريف المياه المُشبعة بعنصر الكادميوم من مناجم الفوسفات وتشبع مياه الخزانات بالعناصر الغذائية المتحللة[١٤٣].

أما في منطقة المشرق العربي دون الإقليمية، فقد أثار التخلص من مياه الصرف غير المعالجة أو المعالجة جزئيا الناتجة عن أنشطة زراعية وصناعية ومياه البلديات في قنوات المياه قلقا عميقا إزاء آثارها الصحية، وعرض الأراضي الزراعية والموارد المائية إلى تلوث شديد، ولا سيما أثناء فترات بطء جريان المياه. كما أن تلوث طبقات المياه الجوفية القريبة من السطح بالنترات واضح أيضا في

---

(١٤٢) Al-Zubari, W.K. (1997). Towards the Establishment of a Total Water Cycle Management and Re-Use Programme in the GCC Countries. 7th Regional Meeting of Arab IHP Committees. 8-12 September 1997, Rabat, Morocco.

(١٤٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

كثير من البقاع، حيث يُشكل مخاطر صحية كبيرة. كما ظهرت آثار تلوث المياه في أحواض الأنهار في بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية على نحو مشابه للتلوث في بلدان المغرب العربي(١٤٤).

وخلال العقود القليلة الماضية، تركزت جهود السلطات المسؤولة عن إدارة موارد المياه في المنطقة على زيادة الإمداد بالمياه، وبدرجة أقل، على إدارة الطلب والمحافظة على المياه. وفي الآونة الأخيرة، جرى إدخال برامج تتعلق بإدارة الطلب على المياه، وحفظ المياه، وحمايتها في المنطقة.

ب - الإنجازات في مجال التنمية المستدامة للموارد المائية

سعت البلدان العربية خلال العقدين الماضيين إلى تعزيز جهودها من أجل مواجهة أزمة المياه ووضعت رؤية لخطة عربية مشتركة للمياه لتحقيق إدارة وتنمية الموارد المائية على نحو ملائم حتى عام ٢٠٢٥(١٤٥). وجرى الاعتراف بضرورة الاستثمار في مجال تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف. كما أصبحت مكافحة تلوث المياه اتجاها في السياسة العامة في المنطقة.

وقد تحسنت بشكل ملحوظ سياسات المياه وقضايا الإدارة العامة ذات الصلة بالمياه، وانعكست في تحسن تنسيق وتكامل الجهود المبذولة بين مختلف المؤسسات والشركاء المعنيين، بيد أن الوضع لا يزال بعيدا عن المثالية. وقد قام كثير من البلدان في المنطقة بإعداد خطط رئيسية وطنية للمياه العذبة، وضعت سياسات زراعية أكثر ملاءمة. وعلاوة على ذلك، جرى اتخاذ بعض الإجراءات الرامية إلى تحسين استخدام المياه، مثل وضع قيود على استخدام المياه، واسترداد تكلفتها، وتخفيض أو إلغاء الإعانات المالية. وجرى مؤخرا تطبيق نُهج لإدارة الطلب، ولكنها لا تزال محدودة النطاق نوعا ما حتى تؤتي ثمارا ملموسة ولتنعكس على وضع المياه العام في المنطقة. وقد أظهرت التجربة الملحوظة لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة أن موارد المياه المتوفرة غير المستخدمة أو المهدرة تمثل حوالي ٥٠ في المائة من مجموع الطلب الحالي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ككل، مما يؤكد مدى أهمية إدارة الطلب على المياه بكفاءة.

والمسؤولية عن إدارة موارد المياه يتزايد إسنادها إلى السلطات المناسبة والشركاء المعنيين، مع تزايد المشاركة مع القطاعين العام والخاص(١٤٦). وارتفع أيضا الوعي العام بقضايا المياه في

---

(١٤٤) Hamad, I.G. Abdelgawad and F. Fares. 1997, Barada River Water Quality and its use in Irrigated Agriculture (Case Study) UNEP-ROWA/AGU Regional Workshop on the Techmologes of Wastewater Treatment and Re-use. Bahrain 2-4 June 1997.

(١٤٥) World Water Council, 2000. Arab Countries Vision Consultations. Internet: http://www.worldwatercouncil.org/Vision/ Documents/ArabCountries Vision PDF.

(١٤٦) Thematic Roundtable 2001.

المنطقة وأثار اهتماما مشتركا بموارد المياه، وخلق إحساسا بالمسؤولية المشتركة. ومن بين التطورات الإيجابية الأخرى في قطاع المياه تزايد استخدام النُهج والمنهجيات المتقدمة والملائمة لتقييم وتخطيط موارد المياه. ويزداد أيضا الاستثمار في إدارة موارد المياه، مثل الاستثمار في تكنولوجيات الري الأكثر كفاءة.

ج - العقبات والتحديات أمام التنمية المستدامة لموارد المياه في المنطقة العربية

تتمثل العقبات والتحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة في محدودية وتفاوت نوعية إمدادات المياه الناتجة عن أسباب طبيعية (مثل ظروف الجفاف) و/أو تدفق الأنهار المشتركة بسبب الاستحواذ على أعالي الأنهار واستغلالها. وتتسع الفجوة بين إمدادات موارد المياه المتاحة وبين الطلب المستقبلي بصورة مستمرة بسبب النمو السكاني السريع، وطرق وأنماط توفير واستهلاك المياه، التي لا تتناسب مع موارد المياه المحدودة في المنطقة. ولا تحظى المنطقة إلا بنسبة ٠,٥ في المائة من هطول الأمطار في العالم، يُفقد ٨٠ في المائة منها بسبب التبخر[١٤٧]. وعلاوة على ذلك، فإن قرابة ٥٥ في المائة من موارد المياه السطحية في المنطقة ينشأ خارج المنطقة (ارتفاع التبعية المائية). وهناك قلق إزاء موارد المياه المشتركة في المنطقة العربية. ولذلك، تدعو الحاجة إلى أن تقدم الأمم المتحدة الدعم إلى البلدان العربية في إدارة موارد المياه المشتركة.

وفي معظم البلدان، لا يزال هناك عدد من العقبات المؤسسية والمتعلقة بالسياسة العامة التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه بما في ذلك الافتقار إلى استراتيجية وسياسة شاملتين للموارد المائية، وعدم كفاية وتفتت إطار العمل المؤسسي، وعدم كفاية مخصصات المياه والتخطيط، وقلة الجهود المبذولة للتنقيب عن المياه وعدم كفاية التقييم، وتوافر البيانات بصورة محدودة وصعوبة الحصول عليها، وعدم كفاية نُظم الرصد وشبكات جمع البيانات، وعدم كفاية الموارد المالية ونقص الموظفين المهرة. ويشكل الإطار التشريعي أيضا بعض العقبات الرئيسية. فقد أصبح معظم التشريعات والقواعد والأنظمة السائدة عتيقا وغير مناسب للسيطرة على جميع جوانب قطاع المياه وحمايتها وتعزيزها. ويصبح الوضع أكثر تعقيدا بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية وعدم كفاية القدرات البشرية لإنفاذ التشريعات الصادرة المتعلقة بالمياه.

وتُشكل مكافحة تلوث موارد المياه العذبة تحديا كبيرا بالنظر إلى كثرة تنوعها. وهناك أيضا عقبات تتعلق بإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، ومياه المجاري ومياه الصرف الصناعي بسبب نوعية وحجم مياه الصرف، وعدم كفاية إدخال أو تطبيق التكنولوجيا المناسبة، والتكلفة، وأشكال الكفاءة في استخدام الطاقة. ويلاحظ أيضا أن تقنيات التحلية تواجه عددا من العقبات،

(١٤٧) جامعة الدول العربية، المرجع السالف الذكر.

مثل ارتفاع التكلفة، واستخدام مصادر الطاقة غير المتجددة، والافتقار إلى الموارد والاستثمارات الكافية، والافتقار إلى القوى البشرية المدربة، وما إلى ذلك.

ويُشكل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى والافتقار إلى مرافق معالجة المياه ومعالجة مياه الصرف في الأراضي المحتلة، فضلا عن استمرار النزاع في الشرق الأوسط، عقبات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه في هذا الجزء من المنطقة العربية.

٢ - المنطقة البحرية والساحلية

تُشكل الموارد البحرية والساحلية موارد بالغة الأهمية لمعيشة سكان المنطقة العربية، التي ارتبط تاريخها وثقافتها بالبحر منذ آلاف السنين. ويتركز أكثر من ٦٠ في المائة من سكان المنطقة في المناطق الساحلية الممتدة لأكثر من ٠٠٠ ١٨ كيلومتر. بيد أن كثيرا من المناطق الساحلية في المنطقة يتعرض لضغوط متزايدة بسبب الأنشطة البشرية المتنامية. وتشمل العوامل الرئيسية لهذه الضغوط تزايد السكان المرتبط بالتوسع الحضري السريع وزيادة المناطق السكنية على طول الساحل، والنمو الصناعي، والتنقيب عن النفط وإنتاجه وتصديره وما يرتبط بذلك من حركة ناقلات النفط وصيد الأسماك والسياحة والزراعة ومزارع تربية الأسماك وتحلية مياه البحر.

وتشمل العوامل الرئيسية المهددة للبيئة البحرية والساحلية في المنطقة التغيير المادي للموائل وتدميرها؛ والتلوث بمياه المجاري، والنفايات الصلبة، والمخلفات الصناعية، وانسكابات النفط، والتلوث الناتج عن الصرف الزراعي، والتدمير الناتج عن الأنشطة السياحية والترفيهية واستنزاف الموارد بسبب الصيد المفرط وجلب الأنواع الدخيلة. وقد ظهرت في البحر الأبيض المتوسط والخليج على حد سواء أعراض التشبع بالعناصر الغذائية المتحللة خلال السنوات القليلة الماضية في شكل انتشار الطحالب ونفوق الأسماك.

ومن الأفضل معالجة البيئة الساحلية والبحرية في المنطقة من خلال الإطار الجغرافي للبحار الإقليمية الثلاثة الرئيسية شبه المغلقة: البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن، والمنطقة البحرية للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية[١٤٨].

ويمثل الصيد البحري النشاط الرئيسي في جميع البحار الإقليمية الثلاثة. وقد زاد مجموع حصيلة صيد الأسماك من ١,٣ مليون طن متري في عام ١٩٩٠ إلى ١,٧ مليون طن متري في عام ١٩٩٧[١٤٩]. وهذا يقابل زيادة بنسبة ٢٦ في المائة خلال هذه الفترة. ومع ذلك، يتفاوت المتوسط في المناطق دون الإقليمية المختلفة حيث يتراوح ما بين ١٢ في المائة في الخليج و ٤١ في المائة في

(١٤٨) المنطقة البحرية هو الاسم المستخدم لوصف الخليج، وخليج عمان وأجزاء بحر العرب على النحو المشار إليه في اتفاقية الكويت (١٩٧٨)، التي أنشئت بموجبها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية.

(١٤٩) FAO 1998, FAOSTAT Online database Internet: http:/www.fao.org/waicent/faostat .

البحر الأحمر[١٥٠]. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تكون هذه الزيادة مصحوبة بزيادة هامة في جهود الصيد، مما يشير إلى الإفراط في الصيد في هذه المناطق.

أ - البحر الأحمر وخليج عدن

يمثل البحر الأحمر واحدا من أهم مستودعات التنوع البيولوجي في العالم. ويعتبر البحر الأحمر واحدا من أقل البحار تأثرا من الناحية الإيكولوجية مقارنة بغيره من البحار شبه المغلقة. وقبل عقدين، كان البحر الأحمر في الغالب منطقة محافظة على نقاء بيئتها وتتسم بخفة سكانها وقلة موانيها ومدنها، ووجود أنشطة برية وبحرية محدودة جدا. وتنتشر الشُعب المرجانية على نطاق واسع وتنمو جيدا في البحر الأحمر، وهناك ما لا يقل عن ٤٥٠ نوع مرتبط بالشُعب المرجانية[١٥١]. ويستفاد من بعض هذه الأنواع كمؤشرات تعكس حالة نُظم الشُعب المرجانية. وتمثل المحميات البحرية القليلة الموجودة في البحر الأحمر وخليج عدن مأوى رئيسيا للطيور المهاجرة في المنطقة واحتياطيا عاما للأنواع فيها. ومع ذلك، تتزايد مخاطر التلوث والتدهور البيئي للبيئة الساحلية والبحرية بسبب التوسع السريع في الصناعة البحرية، والسياحة، والترفيه، وأنشطة التنقيب عن النفط، مما يُشكل خطرا على الموائل الساحلية والبحرية وتنوعها البيولوجي الغني.

ويُشكل التغيير المادي للموائل وتدميرها، بممارسة أنشطة من قبيل أعمال التجريف، والردم، والتعدين، وقلع الأحجار مخاطر رئيسية تهدد معظم بلدان البحر الأحمر[١٥٢]. وتؤدي الترسيبات الناتجة عن هذه الأنشطة إلى اختناق المجتمعات البيولوجية في قاع البحر وتؤثر سلبيا على النظم الإيكولوجية المحيطة؛ وأشجار المنغروف والأعشاب البحرية والشُعب المرجانية. ويؤدي ذلك بالتالي إلى نقص إنتاجية مناطق الروبيان وغيرها من مصائد الأسماك التي تعيش قرب القاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة السياحية غير الخاضعة للسيطرة، مثل الأضرار التي تُلحقها المراسي بالشُعب المرجانية، وحركة القوارب السياحية، وقيام الغواصين بكسر الشُعب، والتلوث الناتج عن إلقاء القمامة وتصريف المياه المستعملة من المنتجعات الساحلية والناقلات العابرة والسفن الأخرى، أسفرت عن إلحاق ضرر ودمار كبيرين بالموائل الرئيسية.

وقد شجع التوسع الحضري السريع المرتبط بأنشطة السياحة وتنمية صناعة النفط، على النحو الذي تشهده مصر والأردن والمملكة العربية السعودية — الذي يُهدد النظم الإيكولوجية الهشة للشُعب المرجانية والبيئات البحرية — المبادرة إلى إنشاء المنظمة الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (١٩٨٢). وقد دلت دراسات تقييم مصادر التلوث البرية التي قامت بها

(١٥٠) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

(١٥١) Randall, J. E, 1983. Red Sea Fishes. IMMEL Publ., London.

(١٥٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنظمة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ١٩٩٧؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

المنظمة على أن البحر الأحمر يتعرض أيضا إلى مخاطر كبيرة من التلوث البحري، بما في ذلك التلوث البحري بالنفايات النفطية المرتبطة بإنتاج ونقل النفط[١٥٣]. ويجري نقل أكثر من ١٠٠ مليون طن من النفط سنويا عبر البحر الأحمر. كما يتعرض النقل البحري إلى مخاطر ملاحية، خاصة عند مدخل مضيق عدن[١٥٤]. وتتسم حركة المرور البحري في البحر الأحمر بأنها غير منظمة كما أن صيانة المعينات الملاحية حول الممرات الضيقة غير كافية الأمر الذي خلق مناطق خطيرة للغاية. كما يشكل تسرب النفط بعيدا عن السواحل والانسكابات من مصانع النفط خطرا آخر يهدد الموارد الساحلية والبحرية في الجزء الشمالي من البحر الأحمر ومنطقة خليج السويس. وتعتبر عمليات تصريف المياه غير المعالجة والسيئة المعالجة (مياه المجاري بصفة رئيسية) والنفايات الصلبة أخطارا بيئية هامة في جميع أنحاء المنطقة ويبلغ عنها العديد من بلدان البحر الأحمر.

وأفادت التقارير عن تلوث البحر الأحمر من الأنشطة الزراعية عند خليج السويس في مصر ومن السودان واليمن والصومال. وتحمل مياه الصرف الزراعي بقايا مبيدات الآفات ومبيدات الحشرات ومبيدات الأعشاب والأسمدة.

ب - البحر الأبيض المتوسط

يمثل البحر الأبيض المتوسط واحدا من أغنى المناطق الثقافية في العالم وهو أيضا واحد من أكثر البحار شبه المغلقة المهددة بيئيا بسبب الأنشطة البشرية الممتدة والمعقدة عبر تاريخه الطويل.

ويعتبر نمو وتوزيع السكان قوى دافعة رئيسية مؤثرة في المنطقة. وخلال العقد الماضي، ازداد عدد سكان المناطق الساحلية باطراد. ويعيش حوالي ٤٠-٥٠ في المائة من السكان في البلدان العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط في المناطق الساحلية[١٥٥]. ولتلبية الطلب المتزايد على الأرض، جرى استصلاح الأراضي الرطبة المتاخمة للساحل وتحويلها إلى استخدامات زراعية. وجرى استغلال هذه الأراضي بكثافة لإنتاج المحاصيل الزراعية. وأدى الاستخدام المكثف للأسمدة، ومبيدات الآفات، ومبيدات الأعشاب إلى حدوث مشاكل تلوث للمياه من مصادر غير محددة في

(١٥٣) UNEP/PERSGA 1997. Assessment of land –based sources and activities affecting the marine environment in the Red Sea and Gulf of Aden. UNEP Regional Seas Reports and Studies No. 166.

(١٥٤) World Bank, 1996. The Experience of the World Bank in the Legal. Institutional and Financial Aspects of Regional Environment Programmes: Potential Applications of Lessons Learned for the ROPME and PERSGA Programmes, Washington D.C.

(١٥٥) UNEP/MAP. 1996. The State of the Marine and Coastal Environment in the Mediterranean Region. MAP Technical Reports Series No. 100.

كثير من بلدان المنطقة. وتشير التقارير إلى أن استهلاك الأسمدة في البلدان العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط يتراوح ما بين ٠٠٠ ٢٥ و ٠٠٠ ٩٩٠ طن/سنة[١٥٦].

ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تسارع التوسع الحضري في البلدان العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط لمواكبة النمو السكاني، وتوسع الأنشطة السياحية والترفيهية. وتسهم السياحة بصورة هامة في الناتج المحلي الإجمالي في تونس، ومصر والمغرب. وصناعة السياحة آخذة في الارتفاع في هذه البلدان وغيرها ومن المؤكد أن تُلقي مزيدا من الضغط على الموارد الساحلية.

والتلوث الناتج عن الأنشطة البرية مرتفع نسبيا في البحر الأبيض المتوسط بالمقارنة بالبحار الإقليمية الأخرى. وعلى سبيل المثال، تُقدر كمية المواد العضوية من مياه المجارير المترلية التي يتم تصريفها في المياه الساحلية في شرق البحر الأبيض المتوسط سواء مباشرة أو عن طريق الأنهار بحوالي ٠٠٥ ٦ و ٢٥٠ ٣١ طن/سنة في سوريا ولبنان على التوالي[١٥٧].

وتجري معالجة قضايا التلوث من المصادر البرية والبحرية من خلال تنفيذ "الخطة الزرقاء"، التي أقرتها خطة العمل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط (ماب ١٩٧٢). وقد شجعت أيضا خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إقامة محميات بحرية في المنطقة. وتوجد حاليا ١٩ منطقة محمية، خمس منها في مناطق بحرية، وهناك مقترحات لإقامة شبكة أوسع بكثير من المحميات على طول المناطق الساحلية.

ج - منطقة الخليج

شهدت هذه المنطقة، ربما أكثر من البحار الإقليمية الأخرى، تنمية ونموا سكانيا غير مسبوقين، مما نتج عنه تسارع الطلب على المناطق الساحلية والموارد البحرية. ويمثل التلوث البحري، وتدمير الموائل والصيد المفرط للأسماك تحديا كبيرا تعين على المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية أن تواجهه منذ إنشائها.

وفي إطار تقييمها للتلوث الناتج من المصادر البرية في المنطقة، حددت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية مصادر التلوث البرية في المنطقة بأنها تشمل مياه الصرف الصحي والتلوث النفطي، والتغيير المادي للموائل، والمخلفات الصناعية، والنفايات الصلبة وإغراق القمامة. وأدت زيادة المدخلات من العناصر الغذائية، والمواد العضوية والمخلفات الصناعية في المياه الدافئة التي

(١٥٦) UNEP/MAP. 1996. The State of the Marine and Coastal Environment in the Mediterranean Region. 100 . NoriesMAP Technical Reports Se.

(١٥٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

تنقص فيها نسبة الأوكسجين في الصيف إلى زيادة التشبع بالمغذيات المتحللة، ولا سيما في خلجان من قبيل خليج الكويت، مما أدى إلى انتشار الطحالب ونفوق الأسماك.

ومن خلال وضع بروتوكولات إقليمية تتناول إجراءات الطوارئ البحرية لحماية البيئة البحرية من التلوث النفطي، واستكشاف واستغلال الرصيف القاري، والتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود ومنع حدوث تلوث بحري ناتج من مصادر برية، تجري معالجة تلوث البيئة البحرية. وقد تمكنت الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية من الحد من الآثار التي ترتبها الأنشطة الإنسانية على البيئة البحرية؛ ومع ذلك، لا تزال حالة البيئة البحرية بعيدة عن استعادة وضعها السابق. ونفوق الأسماك في الآونة الأخيرة في خليج الكويت يُذكر بأن المنطقة تتعرض للتشبع بالمغذيات المتحللة في مصبات الأنهار والخلجان المغلقة.

والجهود التي تبذلها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية لإقامة شبكة إقليمية من المنشآت التي تستقبل العوادم النفطية وغيرها تُبشر بتخفيض مستويات التلوث بالنفط التي تبلغ حاليا ما يربو على مليون برميل/سنة نتيجة عمليات الصرف المزمنة من أنشطة النقل البحري.

ويمثل اعتماد خطة عمل إقليمية لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية خطوة أخرى نحو تحسين حالة البيئة البحرية.

د - الإنجازات

على الرغم من التدهور الواسع النطاق في صحة النظم الإيكولوجية البحرية في الخليج وفي البحر الأبيض المتوسط، كان هناك وعي أفضل وتحسن في تخفيف التلوث الناتج من مصادر برية، وزيادة في عدد مرافق استقبال مياه العوادم النفطية والعوادم الأخرى، وتطبيق بعض الأدوات الاقتصادية مثل تنفيذ مبدأ تغريم الملوث. وقد اتخذت خطوات هامة نحو بناء القدرات، وتحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات، وإدخال نظم التحكم والمراقبة للرصد وتنمية المزارع السمكية. وتم أيضا تطوير السياسات وخطط العمل للحد من المخاطر الملاحية وتحسين إدارة الموائل الساحلية والبحرية والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك الشُعب المرجانية. وقد أعدت خطط طوارئ لمكافحة التلوث النفطي في العديد من البلدان، كما أقرت بروتوكولات بشأن حماية التنوع البيولوجي وإنشاء مناطق محمية، بما في ذلك المناطق التي تغطيها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية والمنظمة الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

وخلال العقد الماضي، جرى إحراز تقدم هام في الترويج لنُهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في معظم بلدان المنطقة، ولا سيما في البلدان العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال تطبيق برامج إدارة المناطق الساحلية في إطار خطة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. كما أحرز تقدم في مجال إنشاء مرافق استقبال العوادم النفطية

وغيرها، وتنفيذ وإعمال الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن٧٨/٧٣، ولا سيما في منطقة الخليج، حيث أعدت دراسة جدوى برعاية المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية تهدف إلى إقامة شبكة إقليمية لمثل تلك المرافق.

وأحرز تقدم أيضا نحو حماية الموارد البحرية الحية والإدارة المستدامة لمصائد الأسماك. وتم اتخاذ إجراءات تتعلق بالسياسة الوطنية والإقليمية للحد من الصيد المفرط للأسماك، بما في ذلك فرض قيود في مواسم صيد الأسماك، وحظر بيع أنواع معينة، وتقنين معدات الصيد وحظر الصيد في مناطق معينة.

وتُشارك جميع بلدان المنطقة في خطط عمل رئيسية منظمة في ثلاثة بحار إقليمية: خطط عمل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والكويت والبحر الأحمر وخليج عدن.

هـ - العقبات

هناك ضغوط متزايدة على البيئة الساحلية والبحرية بسبب التوسع الحضري بدون تخطيط مناسب لاستخدام الأرض، وزيادة التجريف واستصلاح الأراضي، وتزايد أنشطة السياحة والتنافس على استغلال الموارد، وعدم كفاية إجراءات مكافحة التلوث البري والبحري. ويتفاقم الوضع بسبب ضعف الوعي بأهمية الموائل البحرية والساحلية، ونظمها الإيكولوجية، وعدم كفاية التشريعات المتعلقة بإدارة الموارد والموائل الساحلية والبحرية بطريقة مستدامة، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بإدارة الأرصدة السمكية العابرة للحدود والمتداخلة.

ومن معوقات الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية الاستغلال المفرط لبعض الأنواع البحرية الثمينة، وتدمير الموائل الحساسة (مثل الأراضي الرطبة، ومواطن توالد السلاحف، والشُعب المرجانية ومواطن المحار) وعدم كفاية الدعم المالي للإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية.

وقد أدى التطور البطيء للعمل الإقليمي الرامي إلى زيادة مراقبة السفن، والسيطرة على الصيد غير القانوني والتلوث الناتج عن التنقيب في البحار إلى إعاقة تنفيذ خطط العمل الموضوعة على الصعيد الإقليمي. ويؤدي عدم الالتزام بتوفير الأموال بشكل مستدام للمنظمات الإقليمية إلى إعاقة التخطيط الطويل الأجل لتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية بصورة فعالة. وعلاوة على ذلك، لم تتمكن معظم الدول الأعضاء من أن تدمج الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف دمجا كاملا في سياساتها وتشريعاتها الوطنية وأن تضع إجراءات لتعزيزها والالتزام بها من أجل تنفيذها.

ومن المعوقات الرئيسية أيضا الافتقار إلى الأسس الرقابية المنتظمة والمستمرة بصورة مناسبة للمتغيرات المختلفة والظواهر البيولوجية (مثل الأنواع الدخيلة المغيرة)، وصعوبة الحصول على

البيانات والمعلومات وضعف النُهج القائمة على المجتمعات المحلية لإدارة المناطق الساحلية إدارة متكاملة.

وكثيرا ما تكون المنطقة مسرحا للحروب الإقليمية والمنازعات المسلحة بمختلف أشكالها. وتسبب هذه المنازعات أضرارا بالغة بالبيئة البحرية والساحلية ولا سيما في شكل انسكاب كميات هائلة من النفط والتخلص من كميات كبيرة من الحطام والنفايات الخطرة.

٣ - الموارد البرية

أ - حالة موارد الأرض

إن آثار الضغوط البيئية الناتجة عن الأنشطة البشرية، وتدهور موارد المياه، وتقلبات المناخ وتغير المناخ تثير قلقا بالغا إزاء الإدارة المستدامة للموارد البرية الشحيحة في المنطقة. ويمثل تدهور الأرض والأمن الغذائي قضايا رئيسية تثير القلق. والموارد البرية للمنطقة العربية محدودة للغاية. وتبلغ المساحة الكلية لأراضي المنطقة حوالي ٤٠٢ ١ مليون هكتار، لا تمثل الأراضي الصالحة للزراعة منها سوى ١٩٧ مليون هكتار (١٤ في المائة). وقد قُدرت الأراضي المزروعة في عام ١٩٩٩ بحوالي ٧١ مليون هكتار، تمثل حوالي ٥ في المائة من المساحة الكلية للأراضي و ٣٦ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة[١٥٨]. وتقع معظم الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة في السودان. وتشمل فئات استخدام الأراضي الرئيسية الأخرى أراضي الرعي وتمثل ٢٥ في المائة ومناطق الغابات وتمثل ٣,٩ في المائة. وهناك تباين واضح في توزيع موارد الأرض بين بلدان المنطقة. ويستحوذ السودان وحدها على ٥٣ في المائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة (١٠٥ مليون هكتار)، و ٨٢,٧ في المائة من مناطق الغابات، في حين تستحوذ المملكة العربية السعودية على ٤٩ في المائة من أراضي الرعي في المنطقة[١٥٩].

وقد أصبح تدهور الموارد البرية، وهو ظاهرة عالمية، قضية بيئية جلية في المنطقة. والتصحر، بوصفه شكلا متقدما من أشكال تدهور الأرض، يمثل مصدر القلق الأكثر شيوعا ويهدد معظم البلدان. وعلى سبيل المثال، فقدت الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس، وجميعها يقع على حدود الصحراء الكبرى، ما يُقدر بـ ٦٥ مليون هكتار من الأراضي الخصبة خلال الخمسين سنة الماضية[١٦٠]. وقد تجاوز تدهور الأراضي بسبب الأنشطة البشرية في غرب آسيا المتوسط

---

(١٥٨) AOAD. 1998. Arab Agricultural Statisties Yearbook, Khartoum, Sudan. League of Arab States. المرجع السالف الذكر.

(١٥٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

(١٦٠) FAO 1993, Follow up of the UNCED: Integration Environment and Sustainabiliy into Agricultural Pol-icy Analysis. FAO(ESPC/N/93/5). Romel.

العالمي، بما يُقدر بـ ١٥ في المائة في المتوسط، وبلغت المعدلات ٥٣ في المائة في العراق و ٤٠ في المائة في الأردن. وتتمثل الضغوط الرئيسية المسببة لعمليات التدهور في تزايد السكان، والتوسع الحضري ونمو المستوطنات السكانية، وضغوط المناخ والجفاف، والرعي المفرط، وإزالة الأحراج، وحرائق الغابات، والممارسات الزراعية السيئة، وزراعة الأراضي الهامشية، وحيازة الأراضي على نحو غير سليم، والممارسات التجارية غير الملائمة، والنظم الزراعية غير المناسبة التي تشمل الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية الزراعية والمدخلات الزراعية لتحقيق أقصى غلة.

وتشمل آثار الضغوط البيئية على الموارد البيئية تدمير الغطاء النباتي الطبيعي للمراعي وفقدان التنوع البيولوجي، وفقدان خصوبة التربة، وتدمير مناطق الغابات، وتلوث الأراضي الشحيحة، وأحواض موارد المياه، وملوحة التربة وتغدق التربة بالمياه، وزيادة الفقر وتبديد عائدات اقتصادية ضخمة، والآثار الاجتماعية العكسية واتجاهات الهجرة من الريف إلى الحضر.

والزراعة قطاع محوري في العديد من بلدان المنطقة، وتقوم بدور رئيسي في سياسات البلدان في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية والأمن الغذائي مع المساهمة بصورة هامة في الاقتصادات الوطنية. وقد تراوح متوسط مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بين ١٢ و ١٣ في المائة خلال التسعينات. وتقوم الزراعة أيضا بدور اجتماعي حيث تتيح فرص عمل لـ ٣٠ مليون نسمة. وبالإضافة إلى ذلك تُسهم الزراعة في قطاع التصدير والصناعات التحويلية[١٦١]. وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩ وحدها، زادت المساحات المزروعة من ٥٧,٦ مليون هكتار إلى ٧١ مليون هكتار[١٦٢]. بيد أن القطاع الزراعي يمثل المستهلك الرئيسي للمياه في المنطقة (٨٩ في المائة) ومن ثم يضع ضغوطا متزايدة على موارد المياه الشحيحة بالفعل.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، طبقت بلدان المنطقة سياسات موجهة نحو زيادة الإنتاج الزراعي لسد الاحتياجات المتزايدة باستمرار للأعداد السكانية المتزايدة بسرعة. وارتكزت تلك السياسات على زيادة المساحة المزروعة، وتطبيق نُظم الإنتاج المكثف، والاستخدام المكثف للماكينات الزراعية والاستخدام الكثيف للمدخلات الزراعية بما في ذلك الأسمدة والمواد الكيميائية الزراعية. وجرى التوسع الأفقي بقيادة القطاع العام بإعانات مالية كبيرة، مع التحكم في تسعير وتسويق السلع المنتجة. وتطلبت السياسات الوطنية للأمن الغذائي تطبيق الحماية الزراعية على نطاق واسع، ودعم أسعار المدخلات والمنتجات الزراعية وفرض الحواجز التجارية. أما المواد الكيميائية الزراعية المدعومة بشدة إلى جانب توفير مياه الري بلا مقابل أو بأسعار منخفضة، فقد

(١٦١) جامعة الدول العربية، المرجع السالف الذكر.

(١٦٢) جامعة الدول العربية، المرجع السالف الذكر.

أثرت بشدة على موارد المياه والأراضي وأسهمت في وجود أنماط إنتاج زراعي غير قابلة للاستمرار(١٦٣).

ويواجه قطاع الزراعة مشاكل بيئية عديدة مثل استخدام مياه الري على نحو غير قابل للاستمرار وسوء الممارسات الإدارية، مما أدى إلى ملوحة التربة وتغدقها بالمياه، وزيادة قلويتها وإزالة عناصر التربية المغذية في مساحات كبيرة في المنطقة. وكذلك، ادى الاستخدام المفرط للأسمدة الأزوتية إلى زيادة تركيز النترات في خزانات المياه الجوفية الأرضية المحلية، وفي مياه الصرف وبالتالي تقييد استخدامها. وأدى الطلب المتزايد على الأغذية في المنطقة إلى إدخال النظم الزراعية في الأراضي الهشة الهامشية(١٦٤).

والوضع الحالي للاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية يتفاوت بصورة كبيرة على أساس إقليمي. وتتفاوت فجوة الأغذية من سنة لأخرى ولكنها قُدرت بما يبلغ ١٣ بليونا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩. وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي، تتسع الفجوة على ما يبدو بسبب تزايد السكان وتزايد الطلب على الأغذية.

ب - إنجازات المنطقة في مجال التنمية المستدامة لموارد الأض

منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، تجمع للبلدان العربية فهم ومعرفة أفضل فيما يتعلق بمواردها من الأراضي وممارساتها الزراعية وأدركت ما لها من ارتباطات بالبيئة. ويرجع الفضل في هذا التقدم بشكل مباشر إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات وأدوات صنع القرار، وزيادة مشاركة الشركاء المعنيين من خلال رابطات المزارعين والمستعملين. وتحظى أيضا القضايا المتعلقة بنوع الجنس بقدر أكبر من الاهتمام. ونتيجة لذلك، قام معظم بلدان المنطقة بتطوير وإصدار التشريعات المتعلقة باستخدام المياه والأراضي بدرجات نجاح متفاوتة، وإن كانت متواضعة بوجه عام، بسبب قصور التطبيق والتنفيذ.

أما جهود البحث العلمي الرامية إلى تحسين التنمية المستدامة فإنها تجد التشجيع، وتشمل إدخال واستخدام التقنيات الحديثة لتقييم التصحر وتخفيف حدته. وتضطلع بلدان المنطقة بأنشطة متباينة لتقييم ورصد عمليات تدهور الأراضي من أجل مكافحة الآثار العكسية المختلفة للتدهور.

وطبق بعض البلدان في المنطقة تقنيات إنتاج مُحسَّنة نتج عنها مزيد من إنتاج الأغذية (الحبوب في الغالب)، في حين لم تحقق بلدان أخرى فوائد مماثلة في مجال تطبيق التكنولوجيا وزيادة الأغذية.

---

(١٦٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر؛ UNEP 2002 Global Environment Outlook-3 Draft.

(١٦٤) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

وقد انضم معظم بلدان المنطقة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وعلى هذا النحو، بدأ كثير من بلدان المنطقة في إعداد وتنفيذ برامج عمل وطنية وإقليمية لمكافحة التصحر. بيد أن التنفيذ لا يزال قاصرا على مشاريع فردية، والتأكيد على التعاون الإقليمي في مكافحة التصحر يتجسد على أفضل وجه في الاتفاق على تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي في معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالتعاون مع الآلية العالمية، والمركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة.

وتقوم الحكومات أيضا بمزيد من الأعمال الاستباقية للحد من استخدام المواد الكيميائية الزراعية الخطرة في المنطقة. وعلى سبيل المثال، تشترك عدة بلدان الآن في اتفاقية روتردام وبذلك يتطلب استيراد معظم المواد الكيميائية موافقة حكومية مدروسة مسبقا. وعلاوة على ذلك، تدرس بعض الدول سياسات تتعلق باستخدام كائنات محوَّرة وراثيا على أساس المخاوف البيئية والصحية.

ولتعزيز التنمية المستدامة لقاعدة الموارد، قام كثير من الحكومات المعنية بانتهاج سياسات للتحرير والإصلاح الهيكلي في مجالات التسويق، وتسعير وتجارة السلع الغذائية والزراعية المنتجة مع إلغاء أو تخفيض الإعانات المالية للمدخلات إلى أدنى حد. وقد طُبقت تلك السياسات من أجل تحسين الصادرات والتجارة الخارجية. وإضافة إلى ذلك، جرى اتخاذ إجراءات لتشجيع التجارة الأقاليمية بموجب اتفاقات تجارية ثنائية وتعزيز وإقامة مناطق تجارة حرة عربية.

ج - العقبات والتحديات

بالإضافة إلى العقبات الطبيعية المرتبطة بجدب المنطقة، تشمل العقبات الرئيسية للاستخدام المستدام لموارد الأرض الافتقار إلى وجود استراتيجيات وطنية وإقليمية شاملة ووسائل تنفيذها لمعالجة تدهور الأراضي والأمن الغذائي، وندرة المياه والموارد الأرضية، والافتقار إلى تخطيط استخدام الأراضي، وتزايد عدد السكان المرتبط بانخفاض نصيب الفرد في رقعة الأراضي المزروعة، والأراضي الصالحة للزراعة وحصة الأغذية. وهناك أيضا الموارد المالية المحدودة والاستثمارات غير الكافية في موارد الأرض. وتشمل العقبات الأخرى التي تقود إلى تزايد تدهور الأراضي وزراعة الأراضي الهامشية، عدم الكفاءة في استخدام المياه ونقص إمدادات المياه، وتدهور نوعية المياه والافتقار إلى التكنولوجيات الملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، في حين تأخذ البنية المؤسسية في التحسن، اتسم ذلك التحسن بالبطء ولا يزال التنسيق بين المؤسسات ومع الشركاء المعنيين غير قوي بما فيه الكفاية.

ويواجه كثير من المنتجين الزراعيين في المنطقة منافسة متزايدة بسبب تخفيض الحواجز التجارية، وتطبيق المعايير البيئية، وتناقص خدمات الدعم وفقدان الإعانات المالية بسبب التكيف

الهيكلي وفرض سياسات الإصلاح الاقتصادي. ولا يزال يتعين وضع نهج إقليمي موحد لمعالجة آثار اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الصادرات الزراعية.

٤ - الجبال والغابات

أ - القضايا ذات الأولوية وحالة موارد الجبال والغابات في المنطقة العربية

تمتد الجبال في جنوب شرق، وشمال غرب وشمال شرق المنطقة العربية. وهي تمثل احتياطيات هائلة من الموارد الثمينة — مثل المياه، والطاقة والتنوع البيولوجي — فضلا عن أنها مراكز ثقافية وترفيهية هامة. وتؤدي الغابات أيضا وظائف بيئية هامة مثل تثبيت التربة، والتحكم في التحات وتنظيم التدفق المائي.

وتقدر مساحة الغابات الكلية في المنطقة العربية بحوالي ٣٤٤ ٥٠ ألف هكتار[١٦٥] أي حوالي ٣,٧ في المائة من إجمالي مساحة الأرض في المنطقة العربية، و ١ في المائة فقط من مساحة الغابات في العالم. وخلال المائة سنة الماضية، تقلصت مساحة الغابات مع ارتفاع معدل إزالة الغابات بصورة هامة. وتشير الإحصاءات المتاحة إلى أن مساحة الغابات في المنطقة نقصت بحوالي ٧,٣ مليون هكتار خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٨ (٥,٦ في المائة من إجمالي مساحة الغابات)، بمعدل انخفاض سنوي بلغ ٤٣٠ ألف هكتار[١٦٦]. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، تناقصت الغابات في المنطقة بمعدل سنوي بلغ ١,٦ في المائة[١٦٧] ويرجع سبب هذا المعدل المرتفع للتصحر إلى تطهير الأراضي بصورة مكثفة بغرض إقامة مستوطنات بشرية، وممارسة الأنشطة الزراعية، ورعي الماشية، والإفراط في جمع خشب الوقود وإنتاج الفحم النباتي، والزحف الحضري، والحرائق المتكررة سواء كانت طبيعية أو بسبب نشاط الإنسان والجفاف. وفي الـ ١٥ سنة الماضية، أصبحت السياحة ظاهرة جديدة يتعاظم دورها في تدهور النظم الإيكولوجية في الجبال ومناطق الغابات.

وتُقدر المساحات المفقودة سنويا من الغابات بسبب الحرائق بحوالي ٠٠٠ ٤٤ هكتار. وفي بعض البلدان، تضاعف معدل إزالة الغابات بسبب إنتاج الفحم بما يزيد على ٨-١٠ أضعاف الطاقة الإنتاجية للغابات . وتشمل العوامل الأخرى التي تُسهم في تآكل ثروة الغابات غموض الملكية، والافتقار إلى الموظفين التقنيين، وخدمات الإرشاد الزراعي، والافتقار إلى الموارد المالية وتقنيات التنمية. ويتمثل ضغط رئيسي آخر على بعض الغابات في المنطقة في تزايد الطلب على

---

(١٦٥) FAO (1999) State of the World's Forests. FAO, Rome.

(١٦٦) CAMRE/UNEP/ACSAD, 1996. State of Desertification in the Arab Region and the Ways and means to deal with it. ACSAD Publications (Arabic).

(١٦٧) FAO (1999) State of the World's Forests. FAO, Rome.

الصمغ العربي[١٦٨]. وقد أدى تقلص مساحة الغابات إلى انخفاض الحث على تنظيم المياه والمحافظة على التربة في مكانها.

وإنتاجية الغابات في المنطقة منخفضة نوعا ما، وتتراوح ما بين ٠,٢ –٠,٥مليون متر مكعب/هكتار/سنة، باستثناء غابات الجبال الساحلية في لبنان وسوريا. وتعاني جميع البلدان في المنطقة من عجز في إنتاج الأخشاب وتعتمد على الاستيراد لإشباع احتياجاتها المحلية[١٦٩]. ويلاحظ أيضا أنه في معظم بلدان المنطقة، تتسم مساهمة منتجات الأحراج في الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض إلى حد ما. وفيما عدا السودان، تتسم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأهمية، حيث تصل إلى ١٣ في المائة[١٧٠].

ب – الإنجازات في مجال التنمية المستدامة للجبال والغابات

تنعكس اهتمامات البلدان بشأن تدهور الغابات في البرامج التي بدأت في المنطقة لإعادة التشجير وإعادة التحريج على نحو قابل للاستمرار، وقد اتخذت في الآونة الأخيرة تدابير مختلفة لحماية وزيارة مساحة الغابات. ويجري رسم حدود مناطق الغابات في بعض البلدان. وقد أعلن عن تطبيق نظام احتياطي الغابات في الأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وعُمان واليمن وسوريا وتونس والجزائر والسودان والمغرب، نتيجة لتزايد الوعي والاهتمام بالمحافظة عليها. وتجري حاليا إدارة الغابات على أساي مستدام في المنطقة. وبوجه عام، جرى تنفيذ أعمال التشجير لأغراض مختلفة مثل تثبيت الكثبان الرملية، وإصلاح المناطق السهلية المتدهورة، وإصلاح تحسين المراعي، وإدارة أحواض تصريف الأنهار، وحماية المناطق الزراعية واستخدام مياه النفايات المعالجة في معظمها. بيد أن الجهود المبذولة لتشجير الغابات لم تتمكن من تعويض الخسارة في الغابات الطبيعية.

ج – العقبات والتحديات

تتمثل التحديات والعقبات الرئيسية التي تقف عقبة أمام تحقيق الإدارة المستدامة للغابات والجبال في ضعف المؤسسات وتنفيذ التشريعات، وممارسات حيازة الأراضي، ومحدودية المياه والظروف المناخية، والافتقار إلى الموظفين التقنيين وخدمات الإرشاد الزراعي، والافتقار إلى الموارد المالية والتقنيات الإنمائية، وسوء إدارة الغابات والفشل الأساسي للأسواق الدولية والسياسات المتعلقة بتسعير موارد الغابات، والسياسات التجارية.

---

(١٦٨) CAMRE/UNEP/ACSAD, 1996. State of Desertification in the Arab Region and the Ways and means to deal with it ACSAD Publications (Arabic), برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

(١٦٩) FAO (1996) Forestry Policies of Selected Countries in Africa. FAO. Rome.

(١٧٠) FAO (1999) State of the World's Forests. FAO, Rome.

٥ - التنوع البيولوجي

أ - القضايا ذات الأولوية وحالة التنوع البيولوجي

ليست المحافظة تُشكل المحافظة على التنوع البيولوجي تقليدا جديدا على ثقافة العرب. ويشهد على ذلك النظام "الحمى" في السهول، الذي طُبق بشكل صارم في شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا قبل الإسلام وبعده. ويمثل احتياطي الغابات الذي عرف باسم "الأحراش" في مصر في العصور الوسطى وفي واحات المغرب والأندلس شكلا آخر من أشكال المحافظة. وكان من مسلمات الديانات الشرقية القديمة والديانات الإغريقية الرومانية أنه يمكن أن تكون للحيوانات والنباتات والكائنات الطبيعية الأخرى أهمية روحية مثل الإنسان تماما ولذلك فهي جديرة بالاحترام. ويحرم الإسلام الصيد خلال بعض أشهر السنة وهي "الأشهر الحرم"[١٧١].

ويتعرض التنوع البيولوجي الفريد والشديد الحساسية في المنطقة العربية إلى خطر بالغ بسبب تزايد الأنشطة البشرية. وتشمل القضايا البيئية الرئيسية المثيرة للقلق بشأن التنوع البيولوجي في المنطقة العربية تدهور و/أو تدمير الموائل وفقدان الأنواع. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ازداد التزام المنطقة بحماية التنوع البيولوجي، غير أن إجراءات المحافظة والحماية غير كافية حتى الآن لوقف وإبطال تدمير الموائل وفقدان التنوع البيولوجي. ومع أن معظم المنطقة يقع في بيئات جافة وشبه قاحلة، فإن تباين الملامح الجغرافية الطبيعية وتضاريس الأرض ووجود مناطق مناخية متداخلة أدى إلى وجود نظم إيكولوجية متنوعة، يعيش فيها العديد من أنواع النباتات والحيوانات.

وعلى الرغم من قلة التنوع البيئي من ناحية غزارة الأنواع في المنطقة العربية فإن له قيمة خاصة من منظور تنوع الخصائص الإيكولوجية والكيميائية والوراثية للأنواع "التنوع البيئي للخصائص والصفات" الذي يوفر مخزونا وفيرا من الموارد البيولوجية التي يمكن أن تدخل في استخدامات التكنولوجيا الحيوية لخدمة الأغراض الزراعية والدوائية والصناعية[١٧٢]. وتمثل المنطقة الموئل الأصلي للفصائل البرية للعديد من نباتات المحاصيل الغذائية ومحاصيل الأعلاف. وللنباتات

---

(١٧١) Draz. O. (1969). The Hema System of Rangeland in the Arabian Peninsula. FAO/PL/PEC/13.

Kassas. M. (1972). National Parks in Arid Regions. Proceedings of Second World Conference on National Parks. Ghabbour. S. I., 1975 National parks in Arab countries. Environ. Conuserv. UNESCO. 1996. Protecting Natural Heritage in North Africa and the Middle East. UNESCO.Cairo.

(١٧٢) Hegazy, A. K. (2000a). Intra-population variation in reproductive ecology and resource allocation of the rare biennial species Verbascum sinatiicum Benth in Egypt. Journal of Arid Environments.

Hegazy. A. K. (2000b). Reproductive diversity and survival of the potential annual Diplotaxis harra (Forssk.) Boiss. (Cruciferae) in Egypt. Ecography (accepted for publication).

البرية في المنطقة أهمية خاصة، حيث يستخدم حوالي ٧٠ في المائة منها في مجالات مفيدة، ويستخدم ٣٥ في المائة منها "لأغراض متعددة" كمصدر للغذاء التقليدي، وعلف للحيوانات، وتدخل في صناعة الأدوية والمستحضرات الطبية وزراعة الغابات[١٧٣].

وتهدد الأنشطة البشرية المتزايدة التنوع البيولوجي في المنطقة. وتشير التوقعات إلى أن النسبة المئوية لفقدان الأنواع الموجودة خلال العقدين القادمين ستبلغ أعلى نسبة قدرها ٣٤ في المائة من الغطاء النباتي في الأردن، وحوالي ٢٣ في المائة و ٢٤ في المائة من الثدييات في الكويت وموريتانيا، على التوالي. وتصل النسبة المتوقعة لفقدان أنواع الطيور إلى حوالي ٢٣ في المائة في جزر القمر و ١١,٢٥ في المائة في ليبيا، و١٠,٢٠ في المائة في موريتانيا. وفيما يتعلق بالزواحف، ستصل نسبة الفقدان المتوقعة ٦,٩٠ في المائة و ٦,٢٥ في المائة في الكويت وعُنمان، على التوالي[١٧٤].

ومن بين العوامل الرئيسية التي تُهدد التنوع البيولوجي في المنطقة النمو السكاني، والتوسع الزراعي والحضري في المناطق الإيكولوجية الهامة، والفقر واستغلال نباتات المنطقة وحيواناتها على نحو غير قابل للاستمرار، والتلوث الصناعي، والضغوط المناخية ذات الآثار الممتدة على نطاق كبير كالجفاف. ويضيف سوء إدارة الأراضي السهلية، والإفراط في الرعي والإفراط في صيد الأسماك، والصيد البري والأعمال العدائية ضغوطا إضافية على البيئة. ومن بين العوامل الناشئة التي تهدد التنوع البيولوجي في المنطقة الغزو البيولوجي بالأنواع الدخيلة والأنواع المحورة وراثيا، مما قد يؤدي إلى تزايد تجانس نباتات المنطقة وحيواناتها. وقد أدى انخفاض منسوب المياه الجوفية في العديد من البلدان إلى تدهور وفقدان ينابيع المياه النادرة والأراضي الرطبة مع النباتات والحيوانات المرتبطة بها. وأدت الآثار المتزايدة لرياضات رحلات القنص، مجتمعة مع الثراء النفطي في القرن العشرين، وانتهاك المبادئ والقيم التقليدية، إلى تدمير الكثير من تراث التنوع البيولوجي في البلدان العربية.

أما مفهوم "النقاط الساخنة في التنوع البيولوجي" التي تمثل مواقع ذات أهمية خاصة ومراكز لا تقدر بثمن لتجمع أنواع ذات قيمة عالية من التنوع والتوطن، فسرعان ما أصبح ذا أهمية بالغة[١٧٥]. وهناك عشر نقاط ساخنة رئيسية في المنطقة العربية تشمل: أراضي النجود الشرقية، ومرتفعات شمال العراق، وهضاب جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، وتشمل أجزاء من جبال عسير، وأرخبيل سوقطرة (اليمن)، وواحات الضباب في ظفار، وجبال الأماتونغ والمنخفضات المحيطة على الحدود بين السودان وأوغندا، وجبل مرة، ومنطقة جبل ألبا،

---

(١٧٣) UNESCO/UCO (1998). Multipurpose Species in Arab African Countries. UNESCO Cairo Office.

(١٧٤) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

(١٧٥) Myers. N. (1990) The biodiversity challenge: Expanded hot spots analysis. The Environmentalist.

ومنخفضات تاسيلي داجور، وجبال أطلس العليا التي تمتد على طول الجزء الشمالي للمغرب وحتى تونس[١٧٦].

وتتسم البحار الإقليمية في المنطقة بغزارة الأنواع، حيث يوجد أكثر من ٣٣٠ نوعا من الشُعب المرجانية و٢٠٠ نواعا من السراطين، و ٢٠ نوعا من الثدييات البحرية وأكثر من ٢٠٠ ١ نوعا من الأسماك في البحر الأحمر والخليج على حد سواء[١٧٧]. وتم تسجيل توطين كثير من المجموعات الحيوانية والنباتية وبنسبة عالية بين اللافقاريات البحرية[١٧٨]. وتمثل الأراضي الرطبة، وغابات المانغروف، وطبقات الأعشاب البحرية والمسطحات الطينية كذلك موائل بحرية فريدة ذات تنوع بيولوجي عال.

ويتمثل أحد الأعمال الهامة لتدمير الموائل في المنطقة في اختفاء مستنقعات ما بين النهرين في العراق، التي تمثل كارثة بيئية كبيرة تشير إلى واحدة من أسوأ الكوارث التي صنعها النشاط البشري. وأدت هذه الكارثة إلى انقراض هائل لأنواع ذات أهمية عالمية وإقليمية ووطنية، وأثرت على النظم الإيكولوجية النهرية والبحرية في الخليج، وزعزعة الأوضاع الاقتصادية للسكان المحليين الذين يعيشون في المنطقة[١٧٩].

ب - الإنجازات

يجري حاليا تنفيذ مشاريع لإنشاء مناطق محمية ومناطق احتياطية للبيئة الحيوية في جميع أنحاء المنطقة. ولا تزال المساحة الكلية التي أعلن رسميا عن أنها مناطق محمية اقل من ٥ في المائة من مساحة الأراضي، أي دون المعايير العالمية (١٠ في المائة). ومع ذلك، يهدف بعض البلدان إلى زيادة مناطقها المحمية لأكثر من ١٥ في المائة خلال العقد القادم. وتوجد حاليا في بلدان المنطقة أكثر من ١٥٠ منطقة محمية و ١٤ منطقة احتياطية للبيئة الحيوية. وقد بلغت النسبة المئوية للمناطق المحمية في عُمان ١٣ في المائة، في حين تغطي في المملكة العربية السعودية ومصر حوالي ٨,٨ في المائة و ٧,٥ في المائة[١٨٠] من المساحة الكلية للأراضي، على التوالي. وفي الجزائر والأردن والسودان، تتجاوز

---

(١٧٦) UNEP,CEDARE. ACSAD. AGU, State of the Environment in the Arab World. Draft.2001.

(١٧٧) Fouda. M.M., Hermosa. G., and Al-Harthi. S. 1998. Status of Fish Biodiversity in the Sultanate of Oman. Italian Journal of Zoology Speciale. Vol. 65 Supplement 1.

(١٧٨) Sheppard. C, C. Price and C. Roberts (1992). Marine Ecology of the Arabian Region. Academic Press. London. United Kingdom.

(١٧٩) UNEP. 2001. The Mesopotamian Marshlands: Demise of an Ecosytem Early Warning and Assessment Technical Report UNEP/DEWA/TR.01-3.

(١٨٠) EEAA. 1998. Towards Establishing a Network Plan for Protected Areas in Egypt. Nature Conservation Sector. EEAA., Egypt.

النسبة المئوية للمناطق المحمية ٣ في المائة من المساحة الكلية للأراضي. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٩، عقد أكثر من ٣٠ اجتماعا إقليميا لتعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي، شارك فيها معظم الدول العربية بانتظام. وقد أصدر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة برنامجا شاملا للسياسة العامة في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي في عام ١٩٩٥.

وفي إطار اتفاقيات التنوع البيولوجي الدولية، أصبحت معظم دول المنطقة طرفا في اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض وبالحيوانات والنباتات البرية، واتفاقية الأنواع المهاجرة، وعلى نطاق أضيق في اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة.

ح - المعوقات

تشمل معوقات المحافظة على التنوع البيولوجي والموائل وحمايتها: ندرة المياه، وتدهور الأراضي، والفقر، وضعف إعمال الأنظمة والاتفاقيات، والافتقار إلى الموارد المالية في معظم البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك صعوبات في ترجمة الخطط والاستراتيجيات إلى تطبيق عملي تُشارك فيه المجتمعات المحلية، فضلا عن الافتقار إلى الموظفين الفنيين المدربين في مختلف ميادين التنوع البيولوجي في المنطقة.

ويقف الافتقار إلى برنامج متكامل وشامل للمحافظة على التنوع البيولوجي للفهم العميق لقيمة النظم الإيكولوجية من حيث تركيبها ووظيفتها عائقا يحول دون قدرة المنطقة على المحافظة على التنوع البيولوجي. ومن بين المعوقات الأخرى ضعف مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في برامج المحافظة التي أنشئت في معظم بلدان المنطقة. وفي معظم الأحوال، تقوم حركات المحافظة بناء على مبادرات حكومية في الغالب وبذلك تواجه باستمرار بعدم الرضا من جانب السكان المحليين.

٦ - نوعية الهواء

أ - القضايا ذات الأولوية وحالة نوعية الهواء في المنطقة العربية

يبرز تلوث الهواء في المناطق الحضرية بوصفه مشكلة خطيرة لا تواجه المدن الكبيرة فحسب بل أيضا كثيرا من المدن المتوسطة الحجم في المنطقة. وتتعرض تلك المدن إلى تلوث الهواء بالغازات، والجسيمات والرصاص بمعدلات كثيرا ما تتجاوز المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية[١٨١].

(١٨١) WB.1995. Middle East and North Africa Environmental Strategy: Towards Sustainable Development. The World Bank, New York, USA.

ويمثل التوسع الحضري والتصنيع، وإنتاج الطاقة واستخدامها العوامل الرئيسية المؤدية إلى مشاكل تلوث الهواء.

ويتعرض سكان المدن إلى أمراض الجهاز التنفسي مثل الربو، والالتهاب الشُعبي وانتفاخ الرئة. ويُعزى ذلك إلى التعرض لجرعات ضارة من الانبعاثات الصناعية، وغازات عوادم السيارات والملوثات الضارة الأخرى، ولا سيما المراكز الحضرية الضخمة المكتظة بالسكان. وتتفاقم الحالة بسبب التوسع الحضري السريع، واستخدام التكنولوجيات القديمة وعدم كفاية إجراءات الحد من انبعاثات الهواء. وتسهم العواصف الرملية الموسمية في ترسب الرمل، والمواد العضوية، والمغذيات، والمواد الكيميائية الزراعية والملوثات الأخرى في البر والبحر، وكثيرا ما تمتد إلى مسافات كبيرة وبكميات يمكن أن تتجاوز ١٤٠/طن كيلومتر مربع في السنة ولا سيما خلال شهور الصيف الجافة في الأجزاء الشمالية منطقة الخليج[١٨٢] ويمكن أن تتجاوز كمية الجسيمات العالقة في الهواء في بعض المدن العربية ٧٠٠ ميكروغرام/متر مكعب، في حين يمكن أن تؤدي العواصف الترابية إلى زيادة تدهور حالة نوعية الهواء (برفع مستويات الجزئيات العالقة بما يربو على ٣٠٠ ميكروغرام/متر مكعب).

وتتمثل المصادر الرئيسية لتلوث الهواء في المنطقة في قطاعات الطاقة والإنتاج الصناعي وانبعاثات المركبات، التي تميل إلى الاتساع مع النمو الاقتصادي[١٨٣]. وتعتبر انبعاثات المركبات المصدر الأكثر انتشارا لتلوث الهواء وتصل إلى ٩٦ في المائة من انبعاثات أول أكسيد الكربون، بسبب سوء الصيانة، وقدم السيارات، ورداءة نوعية الوقود وسوء إدارة المرور وحالة الطرق[١٨٤] أما مصادر التلوث الثابتة مثل محطات توليد القوى العتيقة، ومصافي النفط، ومصانع الأسمدة، ومصانع الأسمنت، والمحطات الحرارية لتحلية المياه وتوليد القوى، فإنها تُسهم بصورة هامة أيضا في تدهور نوعية الهواء، ولا سيما عند استخدام نوعية وقود رديئة لأغراض توليد القوى. وينبعث من المركبات الموجودة في العالم العربي ١،١ مليون طن/سنة من أكاسيد النيتروجين، و ٣ ملايين طن/سنة من الهيدروكربونات[١٨٥]. وينبعث من محركات الديزل أيضا ثاني أكسيد الكبريت وجسيمات دقيقة. وتتسبب أكاسيد النيتروجين بالإضافة إلى أكاسيد الكبريت في الأمطار الحمضية وترسيب الأحماض. كما يتولد من أكاسيد النيتروجين والهيدروكربونات الضباب الدخاني

---

(١٨٢) ROPME 1999. Regional Report of the State of Environment. The Regional Orgnization for the Protection of the Marine Environment (RoPme). Kuwait.

(١٨٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

(١٨٤) World Bank, 1994, Industrial Pollution Projection System.

(١٨٥) المرجع نفسه World Bank, 1999 World Development Indicators. The World Bank. Washington D.C.

الكيميائي الضوئي وتؤدي إلى رفع مستويات الأوزون على سطح الأرض في المدن. ولا يزال الرصاص، المستخدم كمادة مضافة إلى البترول، يُسهم بأكثر من نصف انبعاثات الرصاص الكلية في الغلاف الجوي في البلدان العربية وما يقرب من ١٠٠ في المائة في المناطق الحضرية.

وتنبعث من المناطق والمرافق الصناعية غازات تشمل أول أكسيد الكربون وأكاسيد الكبريت والمركبات العضوية المتطايرة، والجسيمات وأكاسيد النيتروجين. وقد ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنطقة العربية ارتفاعا كبيرا من ١٤١,٦ مليون طن متري من الكربون في عام ١٩٨٠ إلى ٢٥٤,٣ مليون طن متري من الكربون في عام ١٩٩٠. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، يبلغ المجموع السنوي لكمية الانبعاثات الجوية بالنسبة للفرد الواحد ٣,٨٥ طن، تتكون من ٢٨ في المائة من أول أكسيد الكربون، و ٢٧ في المائة من أكاسيد الكبريت و ٢٣ في المائة من الجسيمات.

وتفتقر معظم المدن العربية إلى بيانات رصد نوعية الهواء المحيط خلال فترات زمنية طويلة، على الرغم من أن بعض المدن قد جمعت كما كبيرا من البيانات الأولية لنوعية الهواء. وفي بعض البلدان، توجد عدة وكالات تعمل في آن واحد في جمع البيانات المتعلقة بنوعية الهواء، ويتم ذلك في كثير من الأحيان بدون اتباع برامج لمراقبة النوعية/ضمان الجودة و/أو تكامل تحليل البيانات.

ب - الإنجازات

أصدرت معظم الدول العربية تشريعات تهدف إلى حماية البيئة بما في ذلك تحديد معايير نوعية الهواء المحيط ومعايير الانبعاثات من النشطة الصناعية. وفي معظم البلدان العربية، تتناقص انبعاثات الرصاص، وثاني أكسيد الكربون والكبريت بسبب تشجيع استخدام البترين الخالي من الرصاص واستخدام المحولات المساعدة وتحسين نوعية وقود الديزل. وقد ركزت بعض البلدان على قطاع السكك الحديدية والهياكل الأساسية لخطوط مترو الأنفاق، بما في ذلك الخطوط المكهربة مثل ما هي الحال في الجزائر ومصر والمغرب وتونس(١٨٦).

وقد تم وضع وتنفيذ عدة برامج لرفع كفاءة الطاقة، ولا سيما في قطاعي القوى والصناعة. وعلى سبيل المثال، اتفقت كل من مصر والعراق والأردن وسوريا وتركيا مبدئيا على تكوين شبكة كهرباء دون إقليمية، وطلبت لبنان الانضمام إلى هذا الاتفاق. وقد تم سلفا ربط الشبكة المصرية الأردنية السورية، ومن المتوقع ربطها بشبكة الكهرباء دون الإقليمية لشمال أفريقيا بحلول نهاية عام ٢٠١. والهدف الرئيسي من إنشاء هذه الشبكة دون الإقليمية هو تحسين موثوقية وكفاءة شبكات الكهرباء بتجميع المصادر والاستفادة من مختلف هياكل التحميل لدى الأعضاء. وبالتالي

(١٨٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

يمكن تلبية الاحتياجات بسلاسة إلى حد ما في أوقات ذروة التحميل[١٨٧]، وذلك لإمكان تنظيم خدمة أفضل من حيث الكم والنوع. والفوائد البيئية للاتفاقية تشمل تحقيق كفاءات أعلى، وبالتالي تقليل الانبعاثات وتلوث الهواء؛ وتحقيق تكامل مصادر الطاقة المتجددة، وبخاصة الموارد المائية. كما أنها تعني الإعداد الأفضل لمحطات القوى وتخفيض طاقة المحطات المركبة وبالتالي تخفيض الانبعاثات الملوثة أو غازات الدفيئة والأمطار الحمضية، وكذلك تخفيض الآثار المترتبة على الموارد الساحلية والبحرية[١٨٨].

وفي قطاع النقل، أدى التحول إلى نوعيات أفضل من الوقود ورفع كفاءة استخدامه إلى تحسين نوعية الهواء. وعلى سبيل المثال، تمثل الحاجز السلبي الأولي لتشجيع استخدام المركبات ذات الكفاءة في استخدام الوقود وشجعا على بيع السيارات والشاحنات المغلقة القوية الكبيرة الحجم في تخفيض تكلفة البترين في المنطقة أقل من سع السوق في بداية العقد الماضي[١٨٩]. بيد أن معظم البلدان قامت في الآونة الأخيرة بإعادة تعديل أسعار الوقود لتضاهي بدقة أسعار السوق، الأمر الذي من المحتمل أن يشجع التحول إلى استخدام مركبات أصغر وأكثر كفاءة في استهلاك الوقود وأقل تلويثا. وعلاوة على ذلك، شهد استخدام البترين الخالي من الرصاص زيادة هامة في بعض البلدان، وبخاصة مصر حيث يمثل الآن حوالي ٩٠ في المائة من الاستهلاك السنوي للبترين. كما حل الغاز الطبيعي محل أنواع الطاقة في عدة قطاعات.

أما برامج التحكم في انبعاثات الهواء فإنها في سبيلها للانتشار في العديد من البلدان العربية، ولا سيما في مصانع الأسمنت والصلب والألومنيوم ومصافي البترول الجديدة أو المجددة. كما أن مفاهيم المحافظة على الموارد والإنتاج الأنظف، والتنمية المستدامة تكتسب اهتماما كبيرا، ومن المتوقع أن ترتب آثارا إيجابية على نوعية البيئة (بما في ذلك الهواء) في المستقبل. ويوجد ما لا يقل عن ثلاثة مراكز للإنتاج الأنظف في المنطقة وما لا يقل عن ثلاثة مراكز أخرى تمر بمرحلة التخطيط.

---

(١٨٧) ESCWA, Technical and Economic Aspects of the Establishment of a Regional Electricity Network, Document #: E/ESCWA/ENR/1997/3, 20 August 1997 English, United Nations, 1997.

(١٨٨) , ESCWA, Technical and Economic Aspects of the Establishment of a Regional Electricity Network, Document #: E/ESCWA/ENR/1997/3, 20 August 1997 (English), United Nations, 1997.

(١٨٩) ESCWA, Review of Transport in ESCWA Member Countries, Number 11, Document # E/ESCWA/ TRANS /2000/ 1 , New York, United Nations ,English ,10 April 2000 .

ج – العقبات والتحديات

تفتقر معظم البلدان العربية إلى البيانات الطويلة الأجل لرصد نوعية الهواء المحيط. أما البلدان التي جمعت كميات كبيرة من بيانات رصد نوعية الهواء، فإنها تفتقر في الغالب إلى الخبرة والدراية الفنية في مجال تحليل البيانات وتفسيرها.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تحسين نوعية هواء المناطق الحضرية في إمكانية استبدال أسطول المركبات والمصانع القديمة البناء بأخرى جديدة تستخدم تكنولوجيات الإنتاج الأنظف. كما يُشكل نقل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من داخل المدن وحولها إلى مناطق مناسبة إلى حد أبعد خارج المناطق الحضرية قضية مثيرة للتحديات. وفي البلدان غير المنتجة للنفط، هناك افتقار إلى الموارد الكافية لاستخدام الطاقة ذات الكفاءة الإيكولوجية مثل الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، ورفع كفاء الطاقة في قطاعات توليد القوى والإنتاج الصناعي.

٧ – الغلاف الجوي العلوي (تغير المناخ واستنزاف طبقة الأوزون)

أولا – تغير المناخ

أ – القضايا ذات الأولوية وحالة تغير المناخ في المنطقة العربية

يُشكل احتراق الوقود الأحفوري في المنطقة العربية أكبر مصدر لتلوث الغلاف الجوي بغازات الدفيئة. وتبلغ نسبة سكان البلدان العربية ٦ في المائة من سكان العالم، يسهمون بحوالي ٤ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم[١٩٠]. وتمثل الزيادة في إنتاج الطاقة واستهلاكها وكذلك في عدد المركبات في المدن الكبرى المصدر الرئيسي لتلوث الهواء في المنطقة. وقد زاد إنتاج البلدان العربية من الطاقة من ٤٦,٨ كادرليون وحدة حرارية في عام ١٩٨٠ إلى ٥٦,٥ كادرليون وحدة حرارية في عام ١٩٩٨، أي حوالي ١٥ في المائة من مجموع إنتاج الطاقة الأولية في العالم. غير أن استهلاك هذه الدول ارتفع أكثر من الضعف خلال نفس الفترة من ٦,٢٧ كادرليون وحدة حرارية إلى ١٥,٢ كادرليون وحدة حرارية، أي ما يعادل ٤ في المائة من مجموع استهلاك الطاقة الأولية في العالم[١٩١]. أما البلدان التي لديها صناعات قديمة العهد مثل مصر والمغرب فقد أظهرت زيادات في استهلاكها بلغت أكثر من الضعف، في حين أظهرت البلدان التي لديها صناعات ناشئة مثل سوريا والأردن زيادة بلغت ثلاثة أضعاف. بيد أن منطقة الخليج شهدت ارتفاعا أكثر حدة في استهلاك الطاقة وأصبحت واحدة من بين أعلى الدول استهلاكا للطاقة التجارية بالنسبة للفرد الواحد في العالم[١٩٢]. ومن الجدير بالذكر مع ذلك أن

---

(١٩٠) US Energy Information Administration, 1998. International Energy Outlook. UNEP. CEDARE. AC-SAD. AGU. 2001. State of the Environment in the Arab World, Draft.

(١٩١) US Energy information Administration, 1998. International Energy Outlook.

للطاقة التجارية بالنسبة للفرد الواحد في العالم[١٩٢]. ومن الجدير بالذكر مع ذلك أن معدلات الزيادة السنوية في استهلاك الطاقة أخذت في الانخفاض، وعلى سبيل المثال، من ٥,٧ في المائة في السنة في عام ١٩٩٦ إلى ٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٩. ومن الجدير بالذكر أيضا أن انبعاثات غازات الدفيئة في دول الخليج لا ترجع إلى احتراق الوقود الأحفوري المحلي، بل إلى عمليات إنتاج النفط وتكريره لمقابلة احتياجات السوق العالمية. وهناك مؤشرات بالفعل تدل على أن هذا المعدل سينخفض كلما تبنى المزيد من الشركات مبدأ الانبعاث الصفري في عملياتها النفطية. وسيؤدي التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في محطات توليد القوى/التحلية بدلا من النفط إلى زيادة انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة.

ولم يُدرس أو يفهم بالكامل أثر تغير المناخ على المنطقة العربية. وسجلات درجات الحرارة السنوية خلال الفترة ١٩٠٠ – ١٩٩٦ تُبين عدم وجود تغير تقريبا في معظم أنحاء الشرق الأوسط في المنطقة. ولا يوجد اتجاه يمكن تمييزه في معدل هطول الأمطار السنوي خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ في المنطقة ككل، ولا في معظم أنحاء المنطقة – ما عدا الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية، حيث كانت هناك زيادة بلغت ٢٠٠ في المائة[١٩٣]. وتشير نماذج المناخ المتوقع إلى احتمال ارتفاع درجات الحرارة في المنطقة بمقدار ١-٢° مئوية بحلول عام ٢٠٣٠ – ٢٠٥٠. ومن المتوقع أن يزيد معدل هطول الأمطار زيادة طفيفة في الشتاء في جميع أنحاء المنطقة وفي الصيف في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية. والمنطقة جافة وشبه جافة في معظمها وتسودها صحارى، والمروج وبعض الغابات. وتتوقع النماذج المتعلقة بالنباتات حدوث تغير طفيف في معظم أنواع النباتات التي تغطي معظم الأراضي الجافة (أو الصحارى) تحت ظروف التغيرات المناخية المتوقعة. وقد تكون الآثار أكبر في الأراضي شبه الجافة. ويمكن أن ترتفع كفاءة بعض النباتات في استهلاك المياه في ظل ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون مما يؤدي إلى بعض التحسن في إنتاجية النباتات وتغييرات في تركيبة النظم الإيكولوجية. بيد أن هذا لن يفوق في أهميته الآثار السلبية لارتفاع درجات الحرارة. وتركيز إنتاج الأغذية والألياف في الأراضي التي تدار على نحو أكثر كثافة يمكن أن يؤدي إلى زيادة التعويل على إنتاج الأغذية والحد من الآثار الضارة للأحداث المناخية العنيفة، مثل الجفاف.

والرؤية المذكورة أعلاه تناقضها دراسات أخرى تتوقع أن تكون الآثار كبيرة بصورة خاصة، وأن تغطي مختلف جوانب الموارد الهشة، بما في ذلك موارد الأرض، والنظم الإيكولوجية،

---

(١٩٢) World Bank. 1999 World Development Indicators. The World Bank. Washington D.C,.

(١٩٣) IPCC. 1998. "Special Report on the Regional Inpacts of Climate Change, Chapter 7: Middle East and Arid Asia".

وموارد المياه، والمناطق الساحلية، والمستوطنات البشرية، والسياحة والتنوع البيولوجي. وفي مناطق الأراضي الجافة، التي تسود معظم المنطقة، فإن النمو السكاني سيدفع السكان إلى الأراضي الهامشية، ذات الحساسية البالغة للتغيرات المناخية. وستكون إدارة الموارد المائية من أصعب الأمور في المناطق دون الإقليمية التي تعاني بالفعل من مشاكل المياه. ويتوقع أن يصبح الجفاف أكثر تكرارا، الأمر الذي يؤثر بصورة خطيرة على توفر الأغذية، كما حدث في القرن الأفريقي (بما في ذلك الصومال) خلال الثمانينات والتسعينات. وفي الواقع، يمكن أن يُزيد تغير المناخ من شدة تأثر المنطقة بالكوارث الطبيعية، التي تشمل الجفاف ونقص الأغذية، والفيضانات، والأعاصير الحلزونية، والآفات الحشرية. كما أن ظاهرة النينو، وهي ظاهرة مناخية دورية غير منتظمة تُغير نمط الرياح المنتظمة وتسوق الرياح الرطبة من الشرق إلى الغرب، ولها آثارها الواضحة على المنطقة.

ب - الإنجازات والتوقعات

انخفضت الانبعاثات في البلدان ذات الانبعاثات العالية ما بين ٥٥ و ١٦ في المائة خلال التسعينات. وقد حدث ذلك كنتيجة مباشرة للسياسات الوطنية التي اعتمدت برامج لتطبيق إجراءات الطاقة الأنظف، واستخدمت تكنولوجيات جديدة فعالة ووضعت معايير لنوعية الهواء.

وقد صادقت أو انضمت معظم البلدان، باستثناء القليل منها، إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

ج - العقبات والتحديات

يمثل الافتقار إلى البحث الواقعي وتقييم مدى حدة الآثار التي يمكن أن ترتبها التغيرات المناخية المحتملة على المنطقة سببا رئيسيا يدعو إلى القلق، ولا سيما فيما يتعلق بالآثار التي ترتبها على أنماط هطول الأمطار وتوزيعها وارتفاع مستوى البحر. وفي ظل هشاشة النظم الإيكولوجية في المنطقة، ينبغي استخدام المبادئ التحوطية كأساس لتحليل آثار التغيرات المناخية المحتملة على الموارد المائية، والأراضي وعلى المناطق الساحلية.

ثانيا – المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

أ - القضايا ذات الأولوية وحالة الامتثال لبروتوكول مونتريال في المنطقة العربية

بوجه عام، تواجه بلدان المنطقة ظروفا مناخية قاسية، ولا سيما خلال موسم الصيف. وقد أكسبت هذه الظروف المواد المستنفدة للأوزون أهمية قصوى، بما لها من تأثير على جميع القطاعات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. وبصرف النظر عن المستوى الاجتماعي – الاقتصادي للمواطنين في المنطقة، تمتلك كل أسرة تقريبا مختلف المعدات ذات الصلة بالمواد المستنفدة للأوزون

(مثل الثلاجات، ومبردات الماء، ومكيفات الهواء في المنازل، والمباني العامة والسيارات وما إلى ذلك).

وقد صدقت أو انضمت جميع البلدان العربية (ما عدا العراق وفلسطين) إلى اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال. وبناء على تقرير "حالة التصديق على بروتوكول مونتريال"، الصادر عن أمانة طبقة الأوزون، في آب/أغسطس ٢٠٠١، فإنه من بين البلدان العربية البالغ عددها ٢٢ بلدا، صدقت معظم البلدان على اثنين على الأقل من تعديلات البروتوكول الأربعة[١٩٤].

وفي غرب آسيا، أنشئت شبكة إقليمية للمواد المستنفدة للأوزون منذ عام ١٩٩٧، وتعمل الشبكة بنشاط لتنسيق الجهود وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء والمنظمات والأمانات ذات الصلة. ويجري التنسيق في هذا الصدد مع دول شمال أفريقيا من خلال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة.

ب - الإنجازات

تعمل جميع الدول العربية، باستثناء العراق وفلسطين، وفقا للفقرة ١، المادة ٥ من بروتوكول مونتريال. فقد تقدمت بعض الدول لطلب الدعم من صندوق بروتوكول مونتريال المتعدد الأطراف (مثلا، تقدمت مصر والأردن وتونس بطلباتها وتتلقى الدعم منذ عام ١٩٩١)، ولم تتقدم البلدان الأخرى بطلباتها للحصول على ذلك الدعم إلا مؤخرا (مثل ليبيا والكويت والصومال). وقد نجحت البلدان العربية التي استفادت من دعم الصندوق في استبدال المواد المستنفدة للأوزون المستخدمة في معظم القطاعات والأنشطة[١٩٥]. كما حصلت معظم الشركات في تلك البلدان على مساعدات الصندوق لإكمال عمليات التحول عن المواد المستنفدة للأوزون وتحسين هياكلها الأساسية ومنتجاتها باستخدام بدائل المواد المستنفدة للأوزون. وعلى الرغم من عدم حصول معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي على دعم مالي من الصندوق، فإنها فرضت تنفيذ بروتوكول مونتريال من خلال أطر لوائحها الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق باستبدال المواد المستنفدة للأوزون في قطاع الصناعة[١٩٦].

أما برامج بناء القدرات المقدمة للدول الأعضاء، والمبادرات الحكومية وحملات وسائط الإعلام قد أسهمت جميعا في إنجاح جهود إحلال البدائل محل المواد المستنفدة للأوزون.

---

(١٩٤) UNEP 2001. Status of Ratification of The Montreal Protocol, Ozone Secretariat, August 2001.

(١٩٥) UNEP/DTIE, 2001. "Trend Analysis" a report issued by UNEP/DTIE in June 2001.

(١٩٦) Report of the 34th meeting of the ExCom of the MFMP 21 July 2001.

ج – العقبات والتحديات

على الرغم من قيام جميع الأطراف في المنطقة العربية بفرض تنفيذ بروتوكول مونتريال فإنها لم تحصل جميعا على نفس الدعم المالي والتقني من صندوق بروتوكول مونتريال المتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، هناك بعض الدول التي لم تحصل على أي دعم من الصندوق (مثل جزر القمر، وجيبوتي، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) وذلك إما للافتقار للقدرات (جزر القمر وجيبوتي) أو باعتبارها من البلدان ذات الدخل المرتفع كما هو الحال مع بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي الواقع، واجه الكثير من بلدان مجلس التعاون الخليجي صعوبات في اعتماد مشاريعها بسبب تصنيف هذه البلدان بأنها دول مرتفعة الدخل. وقد خلق هذا الوضع نوعا من الحيرة حيث تصنف هذه البلدان أيضا بأنها من البلدان التي تنطبق عليها المادة ٥، وتكون بالتالي مؤهلة للحصول على الدعم.

وعلى الرغم من نجاح معظم الأطراف في المنطقة في تجميد استخدام مركبات الكلوروفلورو كربون في عام ١٩٩٩، فإن التقرير الأخير الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة التنفيذية (مونتريال، ١٨-٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١) سلَّم بأنه من غير المرجح أن تفي بعض البلدان بالتزاماتها المتعلقة بالتجميد، مما يتطلب بذل جهود أكبر من جانب جميع الأطراف لتحقيق هذا الهدف.

باء – الكوارث الطبيعية

الجفاف والفيضانات المفاجئة

أ – الوضع الراهن

تسود المنطقة العربية ظروف مناخية جافة وشديدة الجفاف، تؤثر على أكثر من ٧٨ في المائة من مساحتها الكلية. وهناك ظروف مناخية أخرى، بما في ذلك شبه الجفاف والجفاف شبه الرطب، تغطي مساحات محدودة نسبيا. ومنذ العصور المسيحية، عانى سكان المنطقة العربية من موجات جفاف متكررة تفاوتت طبيعتها، وشدتها، وآثارها. ولا يزال الجفاف يُشكل قضية رئيسية تثير القلق في المنطقة، لما له من آثار اجتماعية – اقتصادية خطيرة. وتتسم بعض أجزاء المنطقة، مثل شمال غرب أفريقيا، بشدة تفاوت معدل سقوط الأمطار وتكرار موجات الجفاف[١٩٧]. ويعتبر الجفاف مقترنا بالاستخدام غير الحكيم للموارد الطبيعية في المنطقة أحد الأسباب الرئيسية للتصحر[١٩٨].

(١٩٧) Swearingen, W.D. (1996). "Is Drought Increasing in Northwest Africa? A Historical Analysis" In: W.D. Swearingen and Abdellatif Bencherif. ed., The North African Environment at Risk. pp. 17-34 Westview Press.

(١٩٨) UNEP 2002 Global Environment Outlook 3. West Asia Draft report.

وتشمل آثار الجفاف السلبية تناقص الإنتاجية، وتدهور الموارد الطبيعية، والظروف الإنسانية والاجتماعية، وتدهور الاعتبارات الاقتصادية العاجلة والآجلة. ومن الآثار المباشرة التي تتطلب الاهتمام العاجل التناقص الكبير في إنتاجية الأراضي السهلية ومناطق الزراعة البعلية، ونقص الموارد المائية. وتقلل موجات الجفاف في الواقع، من الناحيتين الهيدرولوجية والزراعية، من رطوبة التربة ومن توفر مغذيات معينة وبالتالي تقلل إنتاجية أراضي الأعلاف البعلية والمحاصيل الغذائية. ونقص إنتاجية الأراضي السهلية يؤثر سلبيا على إمكانياتها الرعوية، وخصوبة الماشية، والمنتجات الحيوانية. وتنعكس آثار الجفاف المباشرة والأكثر أهمية على غلات المحاصيل، وعلى المساحات المزروعة، وفي حالات معينة، على مساحات محاصيل التصدير[١٩٩]. كما يتقلص مخزون الحبوب لدى المزارعين مما يؤدي إلى تكرار فشل المواسم الزراعية وانخفاض احتياطيات البذور اللازمة للزراعة في المواسم التالية. وانخفاض مستويات إنتاج الأغذية بسبب الجفاف يمارس ضغوطا كبيرة من أجل إدخال المزيد من الأراضي في الإنتاج، ويرغم المزارعين على زراعة الأراضي الهامشية، وهي في الأصل أراضي سهلية منتجة ومن ثم يقبلون إنتاجية أقل فضلا عن فقدان أراضي الرعي. وحساسية الزراعة في الأراضي الهامشية للتغيرات المناخية كبيرة بوجه خاص. ويمكن أن يرتب الجفاف أثرا إضافيا يتمثل في تحريك النطاقات المناخية الزراعية[٢٠٠]. وتؤدي ظروف الجفاف دائما إلى تدهور الغطاء النباتي الطبيعي، المتدهور بالفعل بسبب الرعي المفرط على أنواع النباتات المستساغة.

ويتمثل أحد الآثار الرئيسية للجفاف في هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية. وفي خلال فترات الجفاف الطويلة، يهاجر أفراد أسر المزارعين ورعاة الأراضي السهلية إلى المراكز الحضرية بحثا عن العمل. ويكون هؤلاء في الغالب من الأجيال الشابة، التي تُشكل العمود الفقري لليد العاملة في المناطق الريفية. وفي حالات الجفاف الشديد، تهجر أسر بأكملها أراضيها بحثا عن إمدادات الغذاء الطارئة في مراكز الإغاثة من المجاعات.

وترتب حالات الجفاف آثارا سلبية هامة على العديد من البارامترات الاقتصادية بما في ذلك زيادة استيراد الأغذية، واختلال الواردات/الصادرات، وتذبذب الأسعار، وركود السوق، وحركة فائض السلع الغذائية، فضلا عن انخفاض الدخل الفردي والعائلي والقومي. وكثير من العوامل الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك النمو السكاني السريع، والتوسع الحضري غير المنضبط، وضعف القوانين المنظمة للتصنيع، وآثار الاستعمار، يؤدي إلى حدوث تغييرات في الممارسات الزراعية، والأخذ بأنماط الاستخدام المكثف للأراضي بصورة تدريجية. وفي بعض البلدان

(١٩٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

(٢٠٠) Parry, M. (1990) Climate Change and World Agriculture. Earthscan Publication Limited, Jordan.

التي يعتمد اقتصادها اعتمادا كبيرا على الزراعة البعلية مثل المغرب، تعكس التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي ارتباط الناتج الزراعي بحالة الطقس[٢٠١].

وتشكل أيضا الفيضانات المفاجئة إحدى المخاطر الطبيعية في العديد من بلدان المنطقة. وتحدث هذه الفيضانات عادة عقب تساقط الأمطار بغزارة لفترة قصيرة. وتنجرف التربة السطحية مع تدفق المياه الجارية. وفي غياب الغطاء النباتي الذي يُخفف من آثار المطر، على التربة، فإنها تتركز وتجري في شكل فيضانات. وتكون مياه الفيضان محملة عادة بالرواسب، التي تترسب في مناطق بعيدة. وتُشكل الفيضانات المفاجئة خطرا بالغا على حياة الإنسان، والحيوان والممتلكات[٢٠٢].

ب – الإنجازات

على الصعيد الوطني، تواجه البلدان آثار الجفاف من خلال معالجة سياساتها الزراعية والمائية مع إعطاء الأولوية للمناطق المتأثرة بالجفاف. ويشمل هذا تقديم الإعانات المالية لمواجهة تبعات الجفاف، مع ترشيد استخدام المياه والتوقف عن زراعة المحاصيل المروية. وتعامل بعض بلدان المنطقة الجفاف باعتباره قضية خطيرة وتسعى إلى إيجاد حلول لها بعيدة المدى، تشمل تمويل المشاريع التي توفر العمل في المناطق الريفية لكي يبقى المزارعون في أراضيهم.

وقد وضعت الحكومات في المنطقة العربية سياسات تهدف إلى تجنب أو تخفيف مخاطر الجفاف، بما في ذلك تغيير الممارسات والتكنولوجيا الزراعية، وإعادة تنظيم أنماط استخدام الأراضي، وتوسيعها "رأسيا" (عن طريق تقليل الأراضي البور) و "أفقيا" (عن طريق التوسع في الأراضي الهامشية المنخفضة الأمطار ذات التربة الفقيرة). وقد بُذلت جهود كبيرة لتفادي التوسع في زراعة الحبوب في المناطق السهلية المعرضة للجفاف.

ج – العقبات

لا تمتلك معظم البلدان العربية، وبصورة أكثر تحديدا أضعف السكان، قدرات المواجهة الكافية للتعامل مع الجفاف أو الفيضانات المفاجئة. وتشمل هذه القدرات الهياكل الأساسية، والخبرة والمعرفة والموارد المالية. والتعامل مع حالات الجفاف يعوقه ضعف قدرات التنبؤ وعدم كفاية توافر المعلومات وسبل الحصول عليها، بما في ذلك بيانات التوابع الاصطناعية. وعلاوة على ذلك، فإن مرافق الاستجابة لحالات الطوارئ، وتخطيط الطوارئ، وإدارة المخاطر وخطط التأهب إما أن تكون منعدمة أو غير كافية. كما أنه لا توجد موارد مياه إضافية كافية لاستخدامها في

(٢٠١) African Development Bank, 1999. African Development Report: Infrastructure development in Africa. ADB. Abidjan. Cote De Voire.

(٢٠٢) UNEP 2002 Global Environment Outlook 3. Draft.

حالات الطوارئ، مثل نُظم الري التكميلي. وتتسم الدراسات والبحوث والتعاون الإقليمي في قضايا الجفاف والفيضانات المفاجئة بأنها محدودة ولا تتناسب مع احتياجات المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن برامج الإعانة والإغاثة الإقليمية أقل من أن تفي باحتياجات الطوارئ.

جيم – المحافظة على التراث الثقافي

أ – حالة التراث الثقافي في المنطقة العربية

إن أعداد الجماعات الإثنية والمتنوعة ثقافيا في المنطقة العربية، والتحركات الواسعة لسكانها، وخطوط التجارة المتوسعة دائما، والحروب والفتوحات السياسية، وقيام الامبراطوريات والدول وانهيارها والتقارب بين الحضارات، كلها يفسر تنوع وتعدد تراث المنطقة. وبالإضافة إلى أن المنطقة مهد للديانات السماوية الرئيسية الثلاث (المسيحية واليهودية والإسلام) وبسبب موقعها الاستراتيجي بين ثلاث قارات، فقد شكلت مسرحا لميلاد ثقافات وحضارات انتشرت بين الأمم. ويمكن أن يرجع تاريخ حضارة المنطقة العربية إلى أكثر من ٠٠٠ ١١ سنة.

وبوصفها مهدا لأعظم حضارات العالم، تحظى المنطقة العربية بثروة هائلة من التراث الثقافي الذي تكمن فيه إمكانيات هائلة للتنمية. ومن خلال هذه المقدمة المنطقية، هناك إدراك متزايد في المنطقة بأهمية الأبعاد الثقافية في دفع التنمية وإدارتها. وهكذا، هناك حاجة إلى المحافظة على تراث المنطقة واستخدام القدرات الاقتصادية للقطاع الثقافي لتدعيم التنمية في المنطقة. ويمكن أن يفتح التراث الثقافي فرصة كبيرة للنمو الاقتصادي ويوفر قاعدة غنية لتعليم السكان[٢٠٣].

ويرتبط فقدان التراث الثقافي بعوامل اجتماعية وبيئية وطبيعية واقتصادية إلى جانب الضعف المؤسسي. وعلى الرغم من وفرة المواقع الثقافية والأثرية التي تمثل جزءا من حياة المواطن اليومية، فإن وعي السكان بأهمية تراثهم محدود. ولذلك، فإن إدراكهم لإمكانات هذا التراث غير كافية للمحافظة عليه والاستفادة منه.

وهناك مجموعة أخرى من المشاكل المتعلقة بالظروف البيئية، التي تختلف بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ويظهر هذا الاختلاف في نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء، ومعدلات تغير الحرارة والرطوبة، وتفتت بلورات الملح جزئيا أو كليا. وتقود هذه الظروف إلى تدهور المواقع الأثرية والثقافية. وتعزى بعض أشكال التدهور إلى الظروف الطبيعية في حين يُعزى البعض الأخر إلى أنشطة الإنسان. ومن بين أشكال التدهور التي تُعزى إلى الظروف الطبيعية التغيرات الكبيرة التي تطرأ على المكونات الحجرية الناتجة عن ذوبان الكربونات وتآكل أملاح الكربونات. كما أن وجود بكتريا النترجة يُساعد على تكوين حامض الكبريتيك وحامض النيتريك.

(٢٠٣) World Bank 2001 Culture heritage and Development. A Framework for Action in the Middle East and North Africa.

أما التدهور البيئي الناتج عن الأنشطة البشرية في المواقع الأثرية والثقافية في المنطقة فهو ناتج عن اهتراء شبكات توزيع مياه الشرب في المناطق الأثرية، وعدم كفاية شبكات المرافق الصحية والمجارير البالية التي عفى عليها الزمن، وحركة المرور الكثيفة التي تؤثر على أساس المباني القريب من سطح الأرض. ومن بين العوامل المؤثرة الأخرى ظروف التربة في المناطق الأثرية، التي بنيت في معظمها بنظام الجدران الداعمة في أخاديد مردومة بالتربة، بالإضافة إلى تجمع القمامة مما يؤدي إلى تسارع تدهور الحضر في كثير من المدن الأثرية إذ لا تزال تعتمد على جهود فردية منظمة بصورة بدائية. وقد أدت الحروب والنزاعات المدنية إلى تدمير كثير من المناطق الأثرية والمدن التاريخية التي كانت تشكل مصدر جذب للسياح ذات يوم، وبخاصة الصراع العربي الإسرائيلي. كما دمرت الزلازل آثارا ومواقع تاريخية كبيرة، مثل المسجد الكبير في بعلبك في لبنان.

ورتبت أيضا عمليات التوسع الحضري الحديث أثرا سلبيا على التراث الثقافي. فقد أدى تشييد المباني الحديثة إلى تدهور النواحي الجمالية الحضرية في المناطق التاريخية والأثرية، حيث لا يوجد تناسب بينهما في الشكل أو اللون أو المظهر. وهو نمط معماري ليست له أية صلة كانت على ما يبدو من حيث الشكل أو المضمون كما أنه دخيل سواء على البيئة المحلية أو السمات المعمارية للتراث.

ب - الإنجازات

تُعرف المنطقة بنوعين من أنواع التراث الثقافي:

(أ) المواقع الأثرية والتاريخية، والآثار والمجموعات التذكارية التي تشمل ٤٨ موقعا أدرجتها منظمة اليونسكو بوصفها تراثا عالميا، إلى جانب مئات المواقع الأخرى التي تندرج تحت مختلف درجات المحافظة، أو تنتشر في مختلف بلدان المنطقة وتشكل مصادر جذب للسياح. كما ينتشر عدد هائل من التحف القديمة في مختلف متاحف بلدان المنطقة والبلدان الأخرى. هذا بالإضافة إلى المواقع الحضارية والريفية مثل الأحياء غير الأوروبية في مدن شمال أفريقيا والقلاع في شمال أفريقيا، التي تشهد على وحدة تراث الحضارة منذ العصور القديمة.

(ب) يتضمن التراث الثقافي الحي اللغة والأدب والفنون الشعبية والفنون التقليدية وما إلى ذلك. واللغة العربية تقدر بسهولة على خلق الكلمات والمصطلحات الجديدة للتكيف مع احتياجات الاستكشافات العلمية والفنية الجديدة. وتجري المحافظة على القيم والتقاليد، الراسخة إلى حد كبير في الإسلام، بصورة جيدة في المنطقة. وهناك اهتمام متزايد بالفنون الشعبية التقليدية التي أسهمت الأجيال الجديدة في المحافظة عليها وإدامتها في جميع بلدان المنطقة. وتمثل الفنون والحرف التقليدية أصولا اقتصادية هامة أيضا تنتشر على نطاق واسع في المنطقة من خلال المحلات الأسرية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

(ج) العقبات والتحديات

على الرغم من كثرة الآثار ومواقع التراث الثقافي وتنوعها في المنطقة العربية، يُشكل ضعف الوعي الشعبي بقيمة هذا التراث أكبر المعوقات التي تقف أمام المحافظة على هذه المواقع. وقد يُعزى ذلك إلى الحاجة الاجتماعية والاقتصادية غير المواتية لسكان تلك المناطق، التي تتسم عادة بارتفاع الكثافة السكانية. وباستثناء مصر وتونس، تُطبق بلدان المنطقة قوانين قديمة أو حماية وأنظمة ضعيفة فيما يتعلق بتلك المواقع والثقافات. وما لم يتم إدخال التقنيات والآليات الحديثة في الصناعات الحرفية واليدوية لكي تصبح جذابة فإن احتمال بقائها في المستقبل ضعيف. ومن ناحية أخرى فإن تدهور المواقع الأثرية والثقافية الناتج عن المؤثرات الطبيعية و/أو التي هي من صنع الإنسان (مثل الأمطار الحمضية)، وارتفاع مناسيب المياه الجوفية ومشاريع إدارة المياه المرتبطة بالتنمية والتوسع الحضري تمثل جميعا مصدر قلق رئيسي في معظم البلدان الأعضاء.

خامسا – الاتفاقيات والاتفاقات الدولية والإقليمية الداعمة للتنمية المستدامة

ألف – الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاتفاقات البيئية الإقليمية

١-أ – ألف الاتفاقات والاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف

في المنطقة العربية، انعكس الاهتمام والالتزام السياسي بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في التوقيع والتصديق والانضمام إلى أكثر من ٦٤ اتفاقية واتفاق بيئي دولي وإقليمي[٢٠٤]. بيد أن أهمية وأولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للمنطقة العربية تختلف اختلافا كبيرا من اتفاق لآخر، ومن بلد لآخر. ومن بين أهم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ثلاث اتفاقيات تُركز على التنمية المستدامة، هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. أما الاتفاقيات العالمية الأخرى ذات المغزى والأهمية للمنطقة العربية فهي اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها واتفاقية ماربول ٧٨/٧٣. وأظهرت المنطقة أيضا التزاما سياسيا متزايدا باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض واتفاقية الأنواع المهاجرة، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة[٢٠٥].

بيد أن تطبيق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في المنطقة كان متواضعا إلى حد ما في كثير من البلدان بسبب الافتقار إلى الموارد الكافية (المالية والتكنولوجية والبشرية). وقد نتج ذلك

(٢٠٤) UNEP 2000 Global Environment Outlook, (GEO-2).

(٢٠٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

عن عديد من العوامل من أهمها الاهتمامات والضغوط الدولية الرامية إلى تطبيق اتفاقات محددة، وعدم وجود الموارد المالية الخارجية التي كان يتعين أن تقدمها البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. ومن بين كل الاتفاقات المذكورة أعلاه، حقق تطبيق بروتوكول مونتريال النجاح الأكبر في المنطقة العربية، مما يدل على التزام المنطقة بالقضايا البيئية العالمية عندما تتوفر الموارد المالية والدعم التقني. ومن ناحية أخرى، لم تحقق بعض الاتفاقيات ذات الأهمية الكبرى للمنطقة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي، تقدما ملموسا. ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى ضعف الاهتمام الدولي ومحدودية التمويل الخارجي الذي أتيح للمنطقة، بالإضافة إلى عدم كفاية الموارد الوطنية والإقليمية، والهياكل الأساسية والدراية الفنية اللازمة لتحقيق تقدم ملموس ولا سيما فيما يتعلق بالاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي، وهي حالة تتطلب أن ينظر فيها المجتمع الدولي وبلدان المنطقة بعناية.

وفي خلال العقد الماضي، انصب تنفيذ معظم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في المنطقة على إعداد الأطر، والأولويات، ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل، وتعبئة الأموال. وكان التنفيذ ضئيلا على الصعيد الميداني، باستثناء تنفيذ مشاريع فردية تجريبية. وكانت تلك هي الحال فيما يتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر(٢٠٦).

وطريقة الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في معظم بلدان المنطقة تعتمد بشدة على الصكوك القانونية القائمة التي تتناول القضايا البيئية الرئيسية. بيد أن بعض البلدان يقوم حاليا بصياغة لوائح فيما يتعلق بتطبيق اتفاقيات محددة. وكان نهج القيادة والسيطرة هو نهج السياسة المفضلة أكثر من غيره لتنفيذ مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في المنطقة. ولم تحظ الأدوات الاقتصادية القائمة على السوق باهتمام كاف، على الأقل في الماضي. بيد أن الأدوات الاقتصادية من قبيل الحوافز، والضرائب والرسوم، واستراتيجيات التسعير والتدابير المباشرة الأخرى يجري تطبيقها على قليل من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف مثل بروتوكول مونتريال واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

---

(٢٠٦) UNEP/ESCWA. 1991a. The National Plan of Action to Combat Desertification in Bahrain. UNEP hrainBa.

UNEP/ESCWA. 1991b. The National Plan of Action to Combat Desertification in The United Arab Emirates. NEP BahrainU.

UNEP/ESCWA. 1991c. The National Plan of Action to Combat Desertification in The Republic of Yemen.. UNEP Bahrain.

UNEP/ESCWA. 1992a. The National Plan of Action to Combat Desertification in The Sultanate of Oman.. .UNEP Bahrain

١-ب- الاتفاقات البيئية الإقليمية

حققت بلدان المنطقة مستويات امتثال أعلى بوجه عام للاتفاقيات والاتفاقات الإقليمية بسبب تناولها للقضايا والأولويات البيئية الإقليمية وحصولها على دعم سياسي فوري من خلال المحافل الوزارية التي تشرف على تنفيذ هذه الصكوك القانونية. كما أن وعي الجمهور بالاتفاقات والاتفاقيات البيئية الإقليمية أقوى إلى حد ما منه تجاه الاتفاقات والاتفاقيات الدولية. وكثيرا ما كانت الدول الأعضاء تنادي بالمزيد من التفاعل الفوري بين أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة المنفذة أو المنسقة في المنطقة، كما هي الحال فيما يتعلق ببروتوكول مونتريال. ومع ذلك، فإن عدد الاتفاقات الإقليمية محدود نوعا ما. وتشمل الاتفاقيات الرئيسية اتفاقيات البحار الإقليمية، وتحديدا (١) اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون من أجل حماية البيئة البحرية من التلوث (١٩٧٨)، و (٢) الاتفاقية الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (جدة، ١٩٨٢)، و (٣) اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث — ماب (برشلونة، ١٩٧٦). وقد ثبت أن هذه الاتفاقيات تُشكل أدوات إقليمية مفيدة لحماية الموارد البحرية والساحلية والاستخدام المستدام لها في المنطقة.

١—ج- تنفيذ القوانين المرنة

كان جدول أعمال القرن ٢١ من أكثر القوانين المرنة قبولا وفعالية على نطاق واسع التي توجه الإدارة البيئية في المنطقة. وقد قامت بعض البلدان، مثل تونس والمملكة العربية السعودية، بصياغة جداول أعمالها الوطنية للقرن ٢١. وما برحت بعض بلدان المنطقة، غير بلدان مجلس التعاون الخليجي، تحاول الاستفادة من آليات التمويل العالمية، مثل مرفق البيئة العالمية، فضلا عن الجهات المانحة الدولية الأخرى ومصارف التنمية الإقليمية (مثل البنك الإسلامي للتنمية) في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٢ - الإنجازات

شكلت الاتفاقيات العالمية قوة دافعة هامة لعمليات بناء القدرات المؤسسية للمؤسسات الوطنية، ولإنشاء مؤسسات جديدة لمتابعة اتفاقيات محددة. وبذلت أيضا جهود لتحديد الأولويات، واعتماد استراتيجيات وخطط عمل وطنية في المناطق ذات الصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وامتدت هذه الجهود أيضا إلى توعية الجمهور بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. كما ساعدت الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف العالمية على تحقيق التنسيق الإقليمي فيما يتعلق بقضايا الملوثات العابرة للحدود من خلال المنظمات الإقليمية القائمة أو التي أنشئت خصيصا لذلك، مثل منظمتي البحار الإقليمية، المعروفتين باسم المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية والمنظمة الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

وعلى الصعيد الإقليمي، تجري معالجة قضايا التنمية المستدامة بصورة رئيسية من خلال العديد من المنتديات الوزارية. فقد أنشئ مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في عام ١٩٨٧، وهو أكبر منتدى وزاري يتناول البيئة. ويعتبر مجلس التعاون الخليجي، ومجلس خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط، ومجلس المنظمة الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، ومجلس المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، منتديات دون إقليمية، وقامت المجالس الثلاثة الأخيرة بتوقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي غرب آسيا (بما في ذلك مصر)، يعالج وزراء التخطيط و/أو الاقتصاد قضايا التنمية المستدامة من خلال المجلس الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويشترك الوزراء العرب من دول شمال أفريقيا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، قام مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة بإصدار استجابة عربية لجدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعنوان "البرامج العربية للتنمية المستدامة". وتضمنت الاستجابة ١٣ برنامجا تتعلق بالتنمية المستدامة؛ وجرى ربط الأنشطة في كل برنامج ربطا مرجعيا بالفروع ذات الصلة في جدول أعمال القرن ٢١. ويشكل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة مجلس الإدارة الرئيسي المشترك بين الحكومات في المنطقة. وقام مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة أيضا بإنشاء اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي في عام ١٩٩٢، من أجل تسهيل التنسيق والتعاون بين البلدان الأعضاء والمنظمات العربية والإقليمية والدولية.

ويُشكل إعلان أبو ظبي (٢٠٠١) الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة بشأن منظورات العمل البيئي في المنطقة العربية، إطارا للأنشطة البيئية في المنطقة للقرن الحادي والعشرين.

٣ - العقبات

شكل العدد الكبير للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف عقبة رئيسية أمام الامتثال للاتفاقات المتعددة الأطراف وإنفاذها في المنطقة. فقد أصبحت الحكومات مثقلة بمتطلبات تقديم التقارير التي يقتضيها العدد المتزايد من الاتفاقيات. ويضاف إلى هذا الافتقار إلى وجود الآليات الواضحة للتنفيذ، الأمر الذي أدى إلى عدم الامتثال بقدر كاف للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتشمل المعوقات الرئيسية الأخرى التي تعرقل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في المنطقة الافتقار إلى التمويل الكافي، وقصور القدرات المؤسسية، وصعوبة انتهاج سياسات بيئية وافية بالغرض، وقلة الثقافة التنظيمية، وضعف القدرة التفاوضية لبعض البلدان، والمشاركة الهامشية للمجتمع المدني والقطاع الخاص، ومحدودية التنسيق والمعلومات المتاحة بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ولا سيما للجمهور.

باء – الاتفاقات والتحالفات الاقتصادية والتجارية

خلال السنوات العشر الماضية، قامت معظم البلدان العربية بالتفاوض والدخول في اتفاقات اقتصادية جديدة ثنائية ومتعددة الأطراف. وعلى الرغم من أن آثارها كانت متفاوتة، فإن هذا الاتجاه يدعم الاستمرارية في عمليات الإصلاح الاقتصادي ويشجع على القيام بالمزيد من الأنشطة التجارية والاستثمارية في المنطقة. كما أنه يسهل اندماج اقتصادات البلدان في الاقتصاد العالمي. كما شجعت عضوية الاتفاقات التجارية المصدرين الإقليميين الساعين إلى الاستفادة من الدخول بصورة أسهل إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، على الامتثال للمعايير البيئية العالية[٢٠٧].

١ – الاتفاقات العالمية

خلال العقد الماضي، دفعت اتجاهات العولمة معظم البلدان العربية إلى السعي بصورة أنشط للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية. وقد انضمت تسع دول حاليا إلى عضوية المنظمة (البحرين ومصر والأردن والكويت وعمان وقطر والمغرب وتونس والإمارات العربية المتحدة). ولا تزال ثلاث دول أخرى في مرحلة التفاوض (لبنان والمملكة العربية السعودية واليمن)، في حين حصلت لبنان على مركز المراقب في عام ١٩٩٩. وكانت هناك استجابات مؤسسية وسياسية وتجارية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية[٢٠٨]. وعلى الصعيد المؤسسي، شرعت بلدان المنطقة في تعديل مؤسساتها لكي تتمكن من معالجة الاهتمامات التجارية والبيئية على نحو أفضل. ومن ناحية أخرى، ركزت استجابات السياسة الإقليمية على الاستعداد لجولة جديدة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وشجعت أيضا اتجاهات العولمة على القيام بالمزيد من الأنشطة الإقليمية وعلى تقاسم التكاليف وفوائد تحقيق اتساق و/أو تقارب الآليات التنظيمية، مثل المعايير البيئية والإجراءات الجمركية الرامية إلى تسهيل التجارة. كما حثت المزيد من الدول العربية على المشاركة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتجارة، مثل اتفاقية روتردام وإجراءات الموافقة المدروسة المسبقة فضلا عن اتفاقية بازل.

٢ – الاتفاقات الإقليمية

يوفر التكامل الاقتصادي الإقليمي وسيلة التقدم للدخول الفعلي في الترتيبات الاقتصادية العالمية. وفي الآونة الأخيرة جرت صياغة ترتيبين اقتصاديين إقليميين يحظيان بعضوية موسعة بصورة متزايدة: اتفاق الشراكة الأوروبية – المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية.

---

(٢٠٧) ESCWA. Tarde and Environment in the ESCWA Region. Selected Issues, forthcoming from TIE/EDIPD. 2001.

(٢٠٨) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

وقد أُعلن اتفاق الشراكة الأوروبية – المتوسطية في برشلونة في عام ١٩٩٥ ويهدف، من بين أمور أخرى، إلى تحقيق تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي و ١٢ دولة من الدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط. وقد قامت ثلاثة بلدان عربية (تونس والمغرب والسلطة الفلسطينية) بالتصديق على اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي. كما وقعت مصر والاتحاد الأوروبي اتفاقا في عام ٢٠٠١ (ولكنه في انتظار التصديق). وهناك أربعة بلدان عربية أخرى (الجزائر والأردن ولبنان وسوريا) لا تزال في مرحلة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي. بيد أنه من غير المحتمل على ما يبدو تحقيق الشراكة الكاملة بحلول عام ٢٠١٠ وهو التاريخ المستهدف، وذلك بسبب بطء عملية التصديق وظهور نقاط خلاف متنوعة في المفاوضات. وسيؤدي إلغاء التعريفة الجمركية إلى انخفاض الإيرادات بصورة كبيرة لكثير من الحكومات في المنطقة (وبخاصة الأردن ولبنان)، مما يتطلب تصحيح الأوضاع الاقتصادية والمالية (مثل الإصلاح الضريبي) من أجل تأمين دخل كاف لاستدامة الخدمات الاجتماعية. وقد يؤدي اتفاق الشراكة الأوروبية – المتوسطية إلى عقد ترتيبات "المركز والفروع" بين البلدان العربية والاتحاد الأوروبي ما لم تنفذ استجابات سياسية ملائمة وفعالة لدعم التكامل الاقتصادي العربي(٢٠٩).

وقد أحرز بعض التقدم في قيام كتلة اقتصادية لعموم البلدان العربية من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية. ومنذ أن بدأ تنفيذ الاتفاقية في عام ١٩٩٨، انضمت إليها ١٤ دولة عضو في جامعة الدول العربية، تمثل ٩٠ في المائة من التجارة الخارجية العربية و ٩٥ في المائة من التجارة داخل المنطقة(٢١٠). ومن بين البلدان الباقية الثمانية الأعضاء في الجامعة العربية التي لم توقع الاتفاقية، تصنف ستة بلدان من بين أقل البلدان نموا (جيبوتي والسودان والصومال والسلطة الفلسطينية وجزر القمر وموريتانيا)، ويمر اثنان (الجزائر واليمن) بمرحلة الإصلاح الاقتصادي(٢١١). وقد اتخذت الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية تدابير لتخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ١٠ في المائة سنويا على الواردات فيما بينها، مع إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية تماما بحلول عام ٢٠٠٥. ويشكل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية استجابة واقعية وعملية للتحديات التي تفرضها التجارة الدولية ويمثل نهجا أكثر جدية وشمولا نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي(٢١٢).

---

(٢٠٩) ESCWA, Review of Industrial Strategies and Policies; Preparing for the Twenty-First Century , forthcomimg from ID/SIPD 2001, .

(٢١٠) المرجع نفسه.

(٢١١) المرجع نفسه.

(٢١٢) المرجع نفسه.

ومن بين الجهود الأخرى الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي إنشاء السوق العربية المشتركة، التي تتكون عضويتها من ليبيا وموريتانيا وسوريا واليمن، ومن بين هذه الجهود أيضا التحالف الاقتصادي الجديد الذي تجري صياغته بين المغرب وتونس والأردن ومصر.

وتوفر اتفاقات التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة الإقليمية محفلا هاما لتحقيق التجانس بين الأنظمة البيئية وتنفيذها في المنطقة ثم الانتقال نحو تحقيق المعايير العالمية. ويعد هذا ضروريا لتجنب مخاطر الدمار البيئي في البلدان ذات النظم البيئية الأكثر تراخيا، وكذلك لتأمين ساحة عادلة للتصدير والاستثمار في المنطقة. وقد عقدت بالفعل اجتماعات ومشاورات متعددة بين بلدان المنطقة العربية لتسهيل عملية تحقيق الانسجام.

٣ - الاتفاقات الثنائية

خلال السنوات القليلة الماضية، جرى التفاوض بشأن كثير من الاتفاقات والتحالفات التجارية الثنائية بين بلدان المنطقة وعقد ترتيبات بشأنها. بيد أنه لم يتضمن أي من هذه الاتفاقات أي إشارة خاصة للاعتبارات البيئية.

وعلى الصعيد العربي الدولي، صدقت الأردن والولايات المتحدة على اتفاق ثنائي للتجارة الحرة في عام ٢٠٠٠، يُمكن رجال الصناعة الأردنيين من إدخال منتجاتهم معفاة من الجمارك إلى أسواق الولايات المتحدة معفاة من الجمارك وهذا التحالف يعزز استراتيجية التصدير الأردنية الجديدة النشطة التي تجلت في إنشاء العديد من المناطق الصناعية التأهيلية منذ عام ١٩٩٨ والدخول في اتفاقات تجارية واقتصادية جديدة. وأدت هذه السياسات إلى جذب موجة جديدة من الاستثمارات وحفزت أنشطة التصدير في الأردن، وحثت على إعادة التفكير في سبل تدعيم مؤسسات الإدارة البيئية فضلا عن الامتثال البيئي، من أجل دعم القدرة التنافسية الدولية على نحو أفضل. وعلى سبيل المثال، شجعت الحكومة قيام المناطق الصناعية التأهيلية على أساس سهولة حصولها على المياه، والكهرباء والمواد الخام. وقد بدأت أيضا بلدان المنطقة في التفاوض من أجل عقد المزيد من معاهدات الاستثمار الثنائية في السنوات الأخيرة.

٤ - العقبات والتحديات

يمثل استمرار التأخير في معالجة القضية الفلسطينية والنزاع العربي – الإسرائيلي بأسره وفقا لقرارات الأمم المتحدة، تحديا رئيسيا يواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. كما يُشكل تحقيق تكامل السياسات الاقتصادية وإنشاء سوق عربية مشتركة تحديا رئيسيا أمام قيام كتلة اقتصادية معترفا بها دوليا.

وبالنظر إلى أن بلدانا أخرى في المنطقة بدأت في التفاوض من أجل عقد المزيد من معاهدات الاستثمار الثنائية التي تعطي بعض الاعتبار للقضايا البيئية، تتخوف على ما يبدو بعض

البلدان في المنطقة من أن تؤدي النظم البيئية الصارمة إلى صرف الاستثمار الأجنبي عنها، على الرغم من أن العديد من الدراسات يشير إلى أن المعايير البيئية نادرا ما يكون لها أثر هام على القرارات المتعلقة بتدفق الاستثمار الأجنبي.

جيم – الاتفاقيات والاتفاقات الاجتماعية والثقافية

إن قضايا المستوطنات البشرية، والتوسع الحضري، والسكان، وتعميم مراعاة نوع الجنس، تمثل جميعا قضايا اجتماعية ذات أهمية بالغة للتنمية المستدامة في المنطقة العربية. وتقع هذه القضايا في صلب البعد الاجتماعي، أو الدعامة الثالثة، للتنمية المستدامة. وكان للاتفاقيات الثلاث ذات الصلة (مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥) ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية – الموئل الثاني (اسطنبول، ١٩٩٦)) الأثر المباشر على السياسات الحكومية في المنطقة.

ويتفاوت مدى ومعدل التوسع الحضري في المنطقة، حيث أنه في بعض البلدان يعيش ما يربو على ٧٠ في المائة من سكانها في مناطق حضرية. وتتفاوت أيضا الكثافات السكانية من ٦,٥ فرد/كيلومتر مربع إلى ٦٠٠ فرد/كيلومتر مربع. وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي عقد في اسطنبول في عام ١٩٩٦، جرى إقرار تغيير هام في طريقة تناول المستوطنات البشرية، يسلم بضرورة توجيه التوسع الحضري وليس منعه[٢١٣].

وفي حين استمرت الحكومات في التركيز على القضاء على الفقر وخلق فرص عمل جديدة في فترة ما بعد اسطنبول، جرى التشديد بصورة أكبر على تنمية المستوطنات البشرية وتوفير أماكن الإيواء. وقام المزيد من الحكومات بمنح القطاع الخاص حقوقا لبناء مختلف قطع الأرض بأسعار معقولة. وقام العديد من الحكومات أيضا بريادة توافر المناطق السكنية من خلال تقسيم المناطق وإعادة تقسيمها. وجرى أيضا تبسيط العمليات والإجراءات القانونية لتنمية قطاع الإسكان في العديد من البلدان. وبوجه عام، جرى اعتماد مسارين متوازيين: الإجراءات المباشرة لرفع مستوى الفقراء، والإصلاحات والمبادرات الرامية إلى زيادة إنتاجية المجتمع بهدف القضاء على أسباب الفقر وتأمين الرفاه من خلال معالجة القضايا ذات الصلة بالصحة، والتعليم، والهياكل الأساسية، والمعلومات والتكنولوجيا والتوظيف. ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى نجاح الحكومات، بدرجات متفاوتة، في إنجاز تخطيط استخدام الأراضي على الصعيد الوطني. كما أحرز تقدم ملحوظ في إدارة المدن والبلدات في المنطقة وبذلت محاولات لإصلاح وتعزيز أداء المجالس المحلية بهدف تعزيز إدارة الحضر على نحو أفضل.

(٢١٣) UNCHS web site http://www.unchs.org/Istanbul+5/nationalr.htm

وقد أنشئت في مصر والأردن شبكة مؤسسية للخصخصة كجزء من برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل. وجرى تشجيع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أكثر من أي وقت مضى في جميع أنحاء المنطقة العربية، لمشاركة الحكومات المحلية، أو بصورة مستقلة، للعمل على تخطيط وتنفيذ المشاريع في المجالات ذات الصلة.

وقامت أيضا المنظمات الوطنية والإقليمية في المنطقة بتقديم العديد من المبادرات الهادفة إلى زيادة الوعي، وإقامة منتديات مناقشة وحشد الدعم السياسي على أعلى المستويات. وكذلك زاد وعي القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي الذي يعمل فيه. وينبغي الاستعانة بهذا لاستغلال موارد جديدة لتنشيط برامج التنمية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

١ - العقبات

تدعو الحاجة إلى معالجة القضايا ذات الصلة بمستويات الفقر المستعصي، ومحدودية الموارد البشرية وضعف المؤسسات الحضرية. ويشكل تحقيق السلام والاستقرار شرطا مسبقا لتحقيق التنمية الصحيحة. وتتطلع المنطقة إلى تحقيق ذلك للاستفادة منه في جهود التنمية. وقد لا تمتلك الحكومات والسلطات المحلية في المنطقة الموارد الكافية دائما لتحسين نوعية الحياة في المدن. وأخيرا، لا يزال التكوين المؤسسي في معظم بلدان المنطقة غير قادر على تأمين اندماج جميع الأطراف المعنية في سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية.

٢ - التحديات

في البلدان الأكثر فقرا في المنطقة العربية، تتسم أوضاع الإسكان بأنها دون المستوى مع سوء الخدمات والهياكل الأساسية. وتكثر الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية في كثير من المدن العربية. وتدعو الحاجة إلى تعبئة الجهود للقيام بعمليات إعادة التشييد والإصلاح في فترة ما بعد الحرب/ما بعد الصراع. بيد أن القلاقل في الشرق الأوسط والعالم كثيرا ما تمثل تحديا أمام أي جهود تُبذل لتحقيق التنمية. ومعظم السكان من المناطق الريفية والمناطق الأقل نموا كثيرا ما يهاجرون أفواجا إلى المدن الحضرية بحثا عن حياة أفضل.

ومن المتوقع أن تصل نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية إلى ما يربو على ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تصبح المنطقة حضرية بصورة متزايدة في السنوات الخمس والعشرين القادمة. ويُسهم هذا في خلق تحديات حضرية أخرى، تتمثل في إدارة النفايات ومشاكل الصحة البيئية الحضرية الأخرى.

دال - الروابط بين الاتفاقات

تقوم التنمية المستدامة بحكم تعريفها على دعامات ثلاث، هي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتجري معالجة البعد الاجتماعي من خلال الآليات التي وضعت في مؤتمر

الأمم المتحدة للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥) ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية – الموئل الثاني (اسطنبول، ١٩٩٦) وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة (الموئل، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية والاجتماعية). ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي واللجان الاقتصادية والاجتماعية تقليديا بمعالجة التنمية في حين يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة معالجة شؤون البيئة.

وفي حين استطاعت منظمة التجارة العالمية إحياء المناقشة حول العلاقة بين التجارة والبيئة، أصبحت البلدان النامية أكثر توجسا من أن تُستغل قضايا البيئة في زيادة إعاقة قدرتها على المنافسة في السوق العالمية. كما أن دور البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية مثير للقلق أيضا في ظل تجارب هذه البلدان منذ أعلان ريو. ولذلك من الضروري إيجاد ارتباط بين أمانات الاتفاقات العالمية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة من أجل دعم جهود البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. بيد أنه متى تم ذلك، من الأهمية إدماج التنمية المستدامة في جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف فضلا عن الاتفاقات الإقليمية. وإذا كان يتعين النظر في تجميع العدد الكبير من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ينبغي الا يؤثر ذلك على الفوائد التي توفرها حاليا الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للبلدان النامية.

وحتى لو أقيمت هذه الروابط، ستكون الحاجة قائمة إلى آلية تنفيذ تضع السياسات وتشرف على التنفيذ. ومن بين هيئات الأمم المتحدة القائمة، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الأقرب انسجاما مع هذا النموذج للجمع بين الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالتنفيذ، يجب إيلاء الاعتبار إما إلى تعزيز لجنة التنمية المستدامة أو إلى قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمهام المطلوبة.

سادسا – التحديات التي تواجه التنمية المستدامة والفرص في المستقبل

بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية المذكورة أعلاه، تدعو الحاجة إلى أن تواجه المنطقة التحديات الشاملة الأخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن بين هذه التحديات عدم كفاية الموارد التقنية والبشرية والمادية[٢١٤]، فضلا عن محدودية القدرات المؤسسية. وهذه العقبات، إلى جانب الديناميات السياسية والاقتصادية المتغيرة، تحول دون مشاركة المنطقة بصورة نشطة في تخطيط التنمية المستدامة، وتنفيذها ومتابعتها.

(٢١٤) Thematic RT Report.

ألف – الإدارة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة

تمثل الإدارة شرطا أساسيا زاخرا بالتحديات لتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل الإدارة تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية، وكفالة المشاركة العادلة في صنع القرارات وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص بصورة فعلية علمية صنع القرارات. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ركزت بلدان المنطقة على إقامة وتعزيز المؤسسات والأدوات الفعالة لإدارة التنمية المستدامة على نحو متكامل، ووضع استراتيجيات أو سياسات بيئية وطنية، وتطوير خطط العمل البيئية الوطنية. كما وضعت وعززت التشريعات البيئية وصدَّق كثير منها على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والإقليمية[٢١٥].

بيد أن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة المتكاملة أصابها الركود. وأصبحت تقارير الاستراتيجيات البيئية الوطنية وخطط العمل البيئية الوطنية التي أعدها وزراء البيئة الأداة التي تعكس الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة لمعظم بلدان المنطقة. وعلى هذا النحو، قصر كثير من هذه الاستراتيجيات البيئية الوطنية وخطط العمل البيئية الوطنية عن إدماج الأبعاد الثقافية والسياسية والاجتماعية – الاقتصادية مع الأبعاد البيئية. وعموما جرت أيضا صياغة أهداف وأدوات الاستراتيجيات وخطط العمل البيئية الوطنية دون الأخذ في الاعتبار الاستراتيجيات الوطنية الأخرى[٢١٦]، مع قيام بلدان قليلة بإنشاء آليات تعمل على معالجة الاختلافات القائمة بين الاستراتيجيات القطاعية وضمان قيام الوزارات التنفيذية بإدماج وتنفيذ مبادرات خطط العمل البيئية الوطنية. وكانت جهود الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة مجزأة في الغالب وتتلقى دعما ماليا صغيرا، وتديرها لجان وطنية مؤقتة مخصصة الغرض للتنمية المستدامة. ولا يتم إحياء هذه اللجان، إن وجدت إلا للقيام بمتطلبات إعداد التقارير للمؤتمرات العالمية مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ومن أجل تركيز الاستجابة لنواحي القصور هذه على نحو أفضل، ترد بالتفصيل أدناه التحديات الثلاثة الرئيسية التي تواجه إدارة التنمية المستدامة الفعالة.

١ – تنسيق وتكامل مؤسسات وأدوات التنمية المستدامة

يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه معظم صناع القرار في المنطقة في تكامل السياسة العامة، وبالتحديد كيفية القيام بصورة فعالة بصياغة ودمج وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة المتعددة القطاعات. ويتطلب ذلك تنسيقا وتشاورا بين المؤسسات الحكومية، إضافة إلى التكامل والترابط بين أدوات السياسة العامة التي تطبقها مختلف الوزارات[٢١٧]. ويزيد من تفاقم هذه

(٢١٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

(٢١٦) Thematic RT Report.

(٢١٧) المرجع نفسه.

الصعوبات مركزية الإدارة وطبيعتها المجزأة مع ذلك في المنطقة[٢١٨]. وعلى سبيل المثال، يجري بوجه عام تكليف وكالات البيئة الوطنية القائمة في المنطقة بالمسؤولية عن صياغة سياسات التنمية المستدامة وتنفيذها. وهذا يدعم التوجه القطاعي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، ويقلل من مشاركة والتزام الوزارات الاجتماعية والاقتصادية بالأهداف الموضوعة لتحقيق التنمية المستدامة. كما تقلل هذه الممارسات من أهمية القضية بالنظر إلى عدم قيام المؤسسات البيئية في المنطقة بوجه عام بدور رئيسي في صنع القرار الحكومي أو أنها غير قادرة على التأثير على الوزارات التنفيذية[٢١٩]. وعلاوة على ذلك، هناك اتصال محدود بين الأطراف المعنية والجهات المسؤولة عن تنفيذ والأشراف على التشريعات الصادرة ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وهو ما يُفسر أيضا عدم تنفيذ السياسات بصورة فعالة.

وفيما يتعلق بأدوات السياسة العامة، تعتمد المنطقة بشدة على الآليات التنظيمية (القيادة والسيطرة) بدلا من الأدوات الاقتصادية والترتيبات الطوعية. كما أنها تستخدم تقييم الأثر البيئي كأداة استباقية ووقائية لتقييم آثار المشاريع. ومع ذلك، فإن تطبيقها لا يتم بصورة صارمة. ولسوء الحظ، جرى استخدام أدوات التنمية المستدامة بشكل مجزأ من منظور انقطاعي، مع قليل من التنسيق، كي تبلغ آثارها مجتمعة الحد الأقصى[٢٢٠].

٢ - ربط سياسات وبرامج التنمية المستدامة الوطنية والمحلية

في حين شهدت إدارة البيئة الوطنية وعمليات التنمية المستدامة تحسنا في جميع أنحاء المنطقة، ظلت المبادرات المحلية محدودة. وتُشكل اللامركزية المحدودة للسلطتين التشريعية والمالية عقبة رئيسية تعوق صياغة وتمويل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المحلي في معظم بلدان المنطقة[٢٢١]. وعلاوة على ذلك، في حين قامت بعض المجتمعات المحلية بوضع جدول أعمال القرن ٢١ المحلي (مثل مصر والأردن وتونس والإمارات العربية المتحدة)، فإنها قدرتها على تكامل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كانت محدودة[٢٢٢]، وكذلك قدرتها على ترتيب أولويات القضايا الرئيسية وعرضها في المنتديات الوطنية. وكثيرا ما تؤدي الإجراءات البيروقراطية المزعجة[٢٢٣] والقيود السياسية/الأمنية إلى تثبيط النُهج القائمة على المشاركة ونُهج البدء من القاعدة عند صياغة

(٢١٨) المرجع نفسه.

(٢١٩) المرجع نفسه.

(٢٢٠) المرجع نفسه.

(٢٢١) المرجع نفسه.

(٢٢٢) المرجع نفسه.

(٢٢٣) المرجع نفسه.

السياسات والتشاور مع الجمهور. وهذا يعني أن سياسات الاستدامة الوطنية لا تمثل بالضرورة الأولويات المحلية. وينعكس الفصل بين جهود تخطيط التنمية المستدامة المحلية والوطنية على الروابط الإقليمية والعالمية التي يجب أن تُنظم على نحو أفضل ليدعم كل منها الآخر.

٣ - الإدارة العالمية

على الصعيد العالمي، هناك حاجة لتحسين نظام الإدارة ليكون أكثر شفافية وملاءمة لتلبية احتياجات البلدان النامية كي تتمكن من معالجة التغييرات الناتجة عن العولمة، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد وثورة تكنولوجيا المعلومات. وينبغي توسيع دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تتناول التنمية المستدامة ليتلاءم مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة. ويوفر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الفرصة والمنبر لمثل هذا النشاط العالمي، باعتباره قمة خاصة بالتنمية المستدامة.

٤ - المتابعة والمسؤولية عن عملية التنمية المستدامة

تتطلب الإدارة الفعالة للتنمية المستدامة أيضا وجود نظام لرصد التقدم المحرز لبلوغ الأهداف والغايات المقررة. وفي حين يتخطى كثير من بلدان المنطقة مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، لم يجر إنشاء إلا القليل من الآليات لتقييم نوعية أو آثار نتائج السياسات والبرامج. وعلاوة على ذلك، فإن ترتيبات الإشراف اللازمة للتأكد من إدماج أهداف التنمية المستدامة الوطنية في برامج العمل القطاعية تتسم بالندرة. وبناء عليه، ينبغي أن تُسند مسؤولية "المراقبة" إلى وكالات القطاع العام و/أو الخاص لرصد والإبلاغ عن فعالية المؤسسات الحكومية في دعم التنمية المستدامة. ويمكن أن يؤدي ذلك النظام للمساءلة إلى تحسين الأداء المؤسسي، فضلا عن إبلاغ المعلومات ومنح الصلاحيات للمهتمين من الشعب.

باء - مشاركة المعنيين والوصول إلى المعلومات

منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، شهد الوعي العام بالقضايا البيئية ارتفاعا ملحوظا في المنطقة. وازداد بصورة كبيرة عدد المنظمات غير الحكومية ذات الوجهة البيئية[٢٢٤]، هذا بالإضافة إلى ازدياد فهم الجمهور للقضايا الرئيسية ذات الصلة بحماية البيئة والتنمية المستدامة[٢٢٥]. وكذلك، على الصعيد الإقليمي، أنشئت الشبكة العربية للبيئة والتنمية، وعلى الصعيد دون الإقليمي، أنشئت شبكة الخليج للمنظمات غير الحكومية البيئية.

وعلى الرغم من أن هذا التقدم يتسم بالأهمية، تحتاج المنطقة إلى الانتقال من مرحلة زيادة الوعي العام إلى مرحلة تشجيع المشاركة العامة من أجل الانتقال من المشاركة السلبية إلى المشاركة

(٢٢٤) المرجع نفسه.

(٢٢٥) المرجع نفسه.

الفعلية في عملية التنمية المستدامة. وقد أحرز بالفعل بعض التقدم في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بمجهودات تنظيف البيئة، وبناء المجتمع وقضايا المرأة. وقد دعت الحكومات أيضا بصورة أنشط إلى مساهمة المنظمات غير الحكومية والمهتمين من القطاع الخاص في المنتديات الوطنية والدولية. وقد أخذ وجود هذه القطاعات يتزايد تدريجيا ويصبح واضحا في الوفود الوطنية المشتركة في المفاوضات الدولية.

وتحُول النُظم الحكومية المعقدة والثقافة والتقاليد والأعراف السياسية السائدة في بعض بلدان المنطقة دون المشاركة الشعبية في عمليات صنع القرار الحكومية[٢٢٦]. ويرجع ذلك إلى أن النُظم المركزية للإدارة منظمة عموما من القمة إلى القاعدة ومن ثم لا يمكن أن تتحمل بسهولة النُهج القائمة على المشاركة من القاعدة إلى القمة، أو الضغط الشعبي[٢٢٧]. أو النظم الشعبية للمساءلة. بيد أنه يلاحظ أن المعرفة والنظم التقليدية الأصلية (مثل النظم القبلية والبدوية ترتب آثارا هامة على عملية الإدارة عامة، وعلى تنفيذ التشريعات والامتثال لها خاصة[٢٢٨]. ومن ناحية أخرى، لم يكن دور المجتمع المدني الدفاعي قويا بما يكفي لجعله قطبا رئيسيا في عملية صنع القرار. ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن هذه القطاعات تتحكم فيها الحكومات وفي معظم الأحيان تقدم لها الدعم المالي. ومن ناحية أخرى، لم يكوّن المجتمع المدني والقطاع الخاص حتى الآن رؤية وإطارا واضحين لمشاركتهما الفعالة في إدارة التنمية المستدامة[٢٢٩]. ومع ذلك، تُطالب هذه القطاعات بدور أكبر في عملية الإدارة، لمواجهة نهج الحكومة الحذر بشأن كيفية إشراكها. وتبدو الحكومة على استعداد للنظر في الأخذ بنهج متصاعد بدلا من الأخذ بنهج فوري لإعطائها دورا أكبر.

وتعتمد المشاركة العامة الفعالة، وفقا لما جاء في المبدأ ١٠ من إعلان ريو، على الوصول إلى المعلومات بقدر كاف. ومنذ عام ١٩٩٢، أدى اهتمام المنطقة العربية بالتنمية المستدامة بيئيا إلى خلق اهتمام متزايد لإدخال المعلومات البيئية في عملية صنع القرار وفي تحسين إدارة التنمية المستدامة[٢٣٠]. وعلى هذا النحو، تكون لدى بلدان المنطقة قدرا أفضل من المعرفة والفهم فيما يتعلق بالتحديات والاتجاهات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وقد كان هذا التقدم ممكنا بسبب

---

(٢٢٦) المرجع نفسه.

(٢٢٧) المرجع نفسه.

(٢٢٨) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

(٢٢٩) UNEP/ROWA 2001. Global Governance for Sustainable Development and Status of Environment .rnance in the Arab RegionGove. Draft

(٢٣٠) Abdel-Kader, A. F., 1999. CEDARE Experience in the Use of Environmental Indicators. First Arab Conference on Environmental Indicators and its Role in Decision Making, Cairo, Egypt, 12-14 October .1999

انتشار وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووسائط الإعلام الفعالة من حيث التكلفة بالإضافة إلى تطوير وتحسين شبكات الرصد والمعلومات.

وقد تحسن توفير المعلومات المرتفعة الجودة داخل الحكومات؛ ومع ذلك، لا يزال حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة محدودا. ويرجع هذا إلى أن بعض السلطات في المنطقة لا تزال تعتبر الكشف عن المعلومات قضية بالغة الحساسية، خوفا من أن يؤدي الكشف عن المعلومات إلى إثارة الاضطراب والبلبلة بين الجمهور، وإعاقة السياحة والاستثمار الأجنبي[٢٣١]، أو يؤدي بساطة إلى فقدان السلطة والنفوذ[٢٣٢]. ومن النادر أيضا إفشاء المعلومات الخاصة بممارسات الشركات، حيث لا تستطيع المجتمعات المحلية الحصول على المعلومات المتعلقة بالتلوث البيئي والآثار الصحية المحتملة الناجمة عن التلوث البيئي والآثار الصحية المحتملة الناجمة عن نشاط المرافق الصناعية.

ومع ذلك، حدث تقدم هام في زيادة حصول الجمهور على المعلومات، ولا سيما من خلال وسائط الإعلام المباشرة. وتنشر الآن العديد من الوزارات والوكالات العامة معلومات جوهرية ومفصلة في مواقع الشبكة العالمية الخاصة بها، مما ساعد على توافر التقارير والإحصاءات على نطاق واسع. كما نشطت جدا المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء المنطقة في نشر وتبادل الدراسات، ومواد المؤتمرات وتنبيهات المجتمعات المحلية على الإنترنت. ويلاحظ أن المعلومات الاجتماعية – الاقتصادية أكثر توافرا بسهولة من المعلومات البيئية[٢٣٣] ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الاهتمام بقضايا البيئة مؤخرا بالمقارنة بالقضايا الاجتماعية – الاقتصادية التي عولجت منذ بعض الوقت، إضافة إلى أن المعلومات البيئية كثيرا ما تكون متناثرة بين كثير من الوكالات والوزارات والمؤسسات.

وعلى الرغم من التزايد الملحوظ في الاهتمام بالمعلومات في دعم التنمية المستدامة في المنطقة، فإن الجهود الحالية تتقوض بسبب الافتقار إلى الأركان الأساسية التي ينبغي أن تقوم عليها جميع أنشطة المعلومات، أي الافتقار إلى الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والإقليمية والمتعلقة بالمعلومات. ولا توجد اتفاقات على المستوى الوطني أو المستوى الإقليمي، توفر إطارا قانونيا لإتاحة سبل الحصول على المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا جوانب مؤسسية وتقنية

---

(٢٣١) Thematic RT Report.

(٢٣٢) Dewachi, Regional Advisor on Communications and Computer Networking.، المرجع السالف الذكر.

(٢٣٣) Abdel-Kader, A. F., 1999. CEDARE Experience in the Use of Environmental Indicators. First Arab Conference on Environmental Indicators and its Role in Decision Making, Cairo, Egypt, 12-14 October 1999.

ومالية، تعوق توفر المعلومات، والحصول عليها، واستخدامها في مجال التنمية المستدامة. ومن بين تلك المعوقات عدم قابلية البيانات للمقارنة وعدم اتساقها، وضعف الطابع المؤسسي لنُظم المعلومات، وعدم كفاية التمويل، ونقص الموظفين المهرة، وعدم إفراغ المعلومات وتقديمها في شكل مناسب إلى صناع القرار والجمهور(٢٣٤).

جيم - الأدوات الاقتصادية والترتيبات الطوعية

تضافرت عدة عوامل على إعاقة استخدام الأدوات الاقتصادية في المنطقة بصورة فعالة، ومن بين هذه العوامل نُظم الرصد البيئي غير الفعالة، وسجلات الصحة البيئية غير المكتملة، وقصور تقييم المخاطر الإيكولوجية والصحية والافتقار إلى نُظم المحاسبة البيئية والتقييم المادي للآثار الإيكولوجية والصحية الناجمة عن التنمية غير المستدامة(٢٣٥). وقد ساد المنطقة اتجاه للسياسة العامة نحو إلغاء الإعانات المالية، بيد أنه ليس من السهل إلغاء بعض الإعانات المالية بسبب وجود معوقات سياسية واجتماعية وثقافية، وعلى سبيل المثال توفير المياه للقطاع الزراعي.

وتقوم بعض البلدان في المنطقة بتطبيق مبدأ تغريم الملوث ولا سيما في حالة التعامل مع التلوث الصناعي. ورغم ذلك تطبق على نطاق واسع أدوات اقتصادية أخرى مثل ضريبة تلوث الهواء ورسوم الخدمات البلدية. وتستخدم الأدوات الاقتصادية والمالية للتحكم في تلوث الهواء ومنعه من خلال منح الحوافز والحوافز واستخدام الحوافز السلبية. وتُستخدم القروض الميسرة في بعض البلدان(٢٣٦). وعلى الرغم من هذا التقدم، تدعو الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود في تنسيق استخدام الأدوات الاقتصادية بين القطاعات كي لا تنحرف مؤشرات السوق وتشجع الاستهلاك المستدام لبعض الموارد على حساب موارد أخرى.

وقد كان استيعاب الترتيبات الطوعية في المنطقة بطيئا، ويرجع ذلك في جانب منه إلى المشاركة المحدودة في المنطقة وإلى أن أنشطة زيادة الوعي العام تتطلب بذل مجهود أكبر. وتتسم العلاقة بين القطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى (الحكومة والمنظمات غير الحكومية) بالأهمية في هذا الصدد. ولا تستغل السلطات القانونية الاتفاقات الطوعية استغلالا كاملا كوسيلة للرصد، وبالتالي فإنها لا تقدم أي مزايا تنظيمية حقيقية للقطاع الخاص. وبسبب الضعف النسبي لتأثير

---

(٢٣٤) Abdel-Kader, A. F., 1999. Environmental Information Systems (EIS): Stewardship Towards Sustainable Development in the Twenty First Century. In Hegazy. A. (ED) Environment 2000 and Beyond. UNESCO, ICED, IDRC, Cairo.

(٢٣٥) Thematic RT Report.

(٢٣٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

المنظمات غير الحكومية في المنطقة، فإن الضغوط التي يمكن أن تمارسها على القطاع الخاص محدودة في الوقت الراهن.

دال – شبكات الرصد والإبلاغ والمعلومات فيما يتعلق بالبيئة

تُمثل المعلومات البيئية أداة ضرورية للرصد البيئي الذي يعول عليه، وتقييمه والإبلاغ عن حالة البيئة. وهي النافذة التي تُحدد المخاوف البيئية، واتجاهاتها وأسبابها الجذرية، وتأثيرها على البيئة؛ وتحدد الاستجابات الحالية، فضلا عن القضايا البيئية الناشئة. وهي أساسية أيضا لوضع استراتيجيات فعالة وتأمين ملاءمة استجابات السياسة العامة لقضايا البيئة والتنمية، ووضع خطط عمل ذات أولوية مناسبة[٢٣٧].

والرصد البيئي ليس جديدا على المنطقة العربية، حيث شكل جزءا من الحضارات القديمة فضلا عن التاريخ الحديث. وقد قامت معظم البلدان بتزويد بعض برامج الرصد بمختبرات داعمة لرصد الشريط الساحلي، وموارد المياه ونوعية الهواء؛ بيد أن هذه البرامج لا تزال محصورة في مناطق جغرافية محدودة، وبقدرات تكنولوجية محدودة وتشغيل ضعيف. وقد أقامت معظم البلدان مؤسسات للاستشعار عن بعد ولنظام المعلومات الجغرافية ومراكز وأقسام تدعم الرصد البيئي. غير أن قدرات هذه المرافق لا تُستغل بالكامل في إطار تخطيط متناسق لمعالجة قضايا التنمية المستدامة.

ومن ناحية أخرى، لم تقم معظم بلدان المنطقة العربية بوضع طرق منهجية ونظم للتقييم البيئي وإعداد التقارير عن حالة البيئة؛ ومع ذلك، تُبذل الجهود لإعداد تقارير وطنية عن حالة البيئة في معظم البلدان، لكن طرق إعدادها ونواتجها تتفاوت تفاوتا كبيرا. وتعد بعض البلدان هذه التقارير كل سنة أو كل سنتين، مثل تونس، التي تُعد من أكثر دول المنطقة تقدما في هذا المجال. وهذه العمليات تعوقها عدة عوامل، من بينها: الافتقار إلى الأطر المؤسسية، وعدم كفاية القدرات، ونقص الموظفين ذوي الخبرة والموارد المالية، والافتقار إلى البيانات أو عدم القدرة على الحصول عليها، وغياب المؤشرات المناسبة، وضعف الروابط مع الجهات المعنية الأخرى، مثل الوزارات القطاعية والوكالات التنفيذية.

(٢٣٧) Abdel-Kader, A. F., 1999. Environmental Information Systems، المرجع السالف الذكر.

وقد بذلت جامعة الدول العربية جهودا كبيرة بمساعدة مؤسسات الأمم المتحدة الإقليمية، لتحديد وتنسيق وتجربة دلالات ومؤشرات التنمية المستدامة والاستفادة منها وإعداد تقارير بشأن التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. وتعمل أيضا الخطة الزرقاء/برنامج الأمم المتحدة للبيئة/وخطة العمل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط على نوعين من المشاريع المتعلقة بالمؤشرات هما: مشروع مؤشرات الأداء البيئي ومشروع مؤشرات التنمية المستدامة، حيث تم اختيار ١٣٠ مؤشرا لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. كما أنها وضعت مؤشرات "موضوعية" لبيان مواضيع محددة مثل المياه والسياحة وأراضي الغابات والتربة، التي يجري تطبيقها في بلدان عربية مختارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط[٢٣٨].

(٢٣٨) Blue Plan Web Site: http://www.planblue.org/indexa.htm

وقام العديد من بلدان المنطقة بإنشاء نظم أو شبكات معلومات بيئية وطنية، بعضها نُظم معلومات شاملة، والبعض الآخر نظم معلومات بيئية . وعلى الصعيد الوطني قامت عدة بلدان عربية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (مثل المغرب وتونس ولبنان) بإنشاء مراصد وطنية للبيئة والتنمية في إطار خطة العمل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط [٢٣٩]. وعلى الصعيد الإقليمي، أنشئت شبكة المعلومات البيئية للمنطقة العربية بمبادرة مشتركة من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع ١١ من الأعضاء المؤسسين من المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المنطقة[٢٤٠]. والقصد من ذلك هو توسيع الشبكة لتضم الشبكات ونظم المعلومات الوطنية في شبكة إقليمية متكاملة واحدة. وتبذل أيضا بعض الجهود لإنشاء شبكات دون إقليمية، كالشبكة الخاصة ببلدان مجلس التعاون الخليجي، وببلدان المغرب العربي. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين الربط الشبكي وتحديث المعلومات بانتظام على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

وعلى الصعيد الدولي، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملية "توقعات البيئة العالمية" لإبقاء البيئة العالمية قيد الاستعراض من خلال سياسات تقييم متكامل مناسب تجريها شبكة من المراكز المتعاونة المنتشرة في أنحاء العالم بما في ذلك العالم العربي. وتم اختيار ثلاثة مراكز متعاونة من المنطقة العربية، وهي مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا لتغطية شمال أفريقيا، والمركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة وجامعة الخليج العربي لتغطية غرب آسيا. وقد أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة التقرير الأول لتوقعات البيئة العالمية (جيو — ١) في عام ١٩٩٧، والتقرير الثاني (جيو — ٢) في عام ١٩٩٩ ويجري العمل حاليا لإصدار التقرير الثالث (جيو — ٣). وفي إطار المنظور الجغرافي لتوقعات البيئة العالمية، تم تقسيم المنطقة العربية بين أفريقيا وغرب آسيا. وبناء على ذلك، قاد المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة لإصدار تقرير عن حالة البيئة في العالم العربي استنادا إلى إسهامات عملية توقعات البيئة العالمية. وقد أعد التقرير بالتعاون مع مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والمركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة، وجامعة الخليج العربي ليكون أول تقرير متكامل عن حالة البيئة في العالم العربي. وجرى استخدام هذا التقرير كأساس لإعداد تقرير الاستراتيجية البيئية العربية، المعنون "منظورات بشأن العمل البيئي في المنطقة العربية" [٢٤١]. وقد استند إعلان أبو ظبي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة إلى المواضيع التي أبرزها هذا التقرير.

---

(٢٣٩) UNEP/ROWA Communication with UNEP/MAP.

(٢٤٠) CEDARE web page : www.cedare.org.eg.

(٢٤١) Tolba. M.: Al Kholy O and K. Sabet. 2001. Perspective of Environmental Action in the Arab World 2001.

هاء – التعليم البيئي

يرجع اهتمام البلدان العربية بالتعليم البيئي إلى حقبة السبعينات والثمانينات، غير أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حفز البلدان العربية على استعراض ودعم وإحداث تغيير كامل في التعليم البيئي بهدف إدراج قضايا البيئة في البرامج التعليمية المنتظمة؛ وإعداد برامج تعليم بيئي متخصصة وابتكارية ومستقلة؛ أو اعتماد برامج متكاملة تقوم على الجمع بين الخيارين معا [٢٤٢] . واعتمدت الغالبية العظمى من البلدان العربية مناهج تعليم بيئي وأدخلتها في مناهج التعليم على المستوى الابتدائي والثانوي وذلك في قطاع التعليم الرسمي كموضوع شامل في عدة مقررات دراسية. وتختلف هياكل وأطر المؤسسات التعليمية في المنطقة من بلد لآخر، ولا يجري تناول التعليم البيئي على هذا النحو في القطاع الرسمي وغير الرسمي عن طريق وزارات التعليم ووزارات شؤون البيئة فحسب بل أيضا عن طريق المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى.

وهناك قلق من أن التعليم البيئي لا يُعالج القضايا البيئية الحقيقية التي تهم المنطقة، ربما بسبب استخدام المواد المترجمة من ثقافات أجنبية، وأيضا بسبب الافتقار إلى التناسق والفعالية.

ومن القضايا الأساسية التي يتعين النظر فيها عند توجيه التعليم البيئي في المرحلة قبل المدرسية، مسألة وضع برامج مصممة جيدا ومتخصصة. ومن بين التحديات أيضا إدخال التعليم البيئي في البرامج التعليمية الراهنة في الجامعات والمؤسسات الأعلى، التي تعتمد على مقررات عالية التخصص. والبرامج التعليمية الرسمية الحالية على اختلاف مستوياتها تقوم على مقررات مستقلة. والإدراك الصحيح لكثير من القضايا البيئية يتطلب تكامل المعرفة المستمدة من التخصصات المختلفة التي قد لا تكون متاحة في المقررات المتخصصة.

وتقوم المنظمات الإقليمية والدولية مثل اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمات أخرى بمساعدة المنطقة على معالجة قضايا التعليم البيئي. وتركز مبادرات وبرامج اليونسكو على العلاقات المترابطة بين الإنسان والبيئة، وتشمل برنامج الإنسان والمجال الحيوي، والبيئة والسكان والتنمية، وتقدم مواد ومواضيع متنوعة للمنطقة. وقد عقدت خلال العقد الماضي عدة مؤتمرات وحلقات دراسية واجتماعات إقليمية لمناقشة وتطوير التعليم البيئي في المنطقة العربية[٢٤٣].

---

(٢٤٢) Khattab. A. 1999. Towards the inclusion of Environmental Education in the Arab Formal Education.)In Arabic (Cairo, Egypt .The Arab League /CAMRE

(٢٤٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

واو - البحث والتطوير

يتسم البحث والتطوير بأهمية البالغة للمنطقة العربية لإيجاد حلول ابتكارية للمشاكل التي تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة. ولسوء الحظ، فإن حالة البحث والتطوير ليست إيجابية بالقدر المطلوب بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. والمنطقة الوحيدة التي تأتي في وضع متأخر بعد العالم العربي هي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وهذا الوضع ينذر بالخطر ويتطلب الاهتمام العاجل.

وفي عام ١٩٩٨، بلغت نسبة سكان العالم العربي ٤,٣ في المائة من سكان العالم، ينتجون ٣,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويعمل حوالي ٣,٨ في المائة من القوى العاملة في مجال البحث والتطوير. بيد أن العالم العربي ينفق ٠,٢ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، في حين يصل المتوسط العالمي ١,٤ في المائة. ويتركز البحث والتطوير في المنطقة في الميدان الزراعي، حيث يعمل ٤٤ في المائة من العاملين في مجال البحث في هذا القطاع، يليه قطاع الصحة الذي يعمل فيه ١٣ في المائة[٢٤٤].

ووفقا لدراسة أجرتها اليونسكو في عام ١٩٩٨، فإن عدد العاملين في مجال البحث العلمي ازداد في البلدان العربية في الفترة بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٦ بنسبة ٦-٧ في المائة في السنة، أي أكثر من ضعف معدل نمو السكان. وتجري المحافظة على الوفرة ذات الصلة للعاملين بالبحث والتطوير، بل إنها تحسنت في الواقع. بيد أن هناك اختلافات هامة بين قدرات البلدان العربية في مجالي البحث والتطوير، وبالتحديد فيما يتعلق بالقدرات البشرية والمالية، مما يتيح الفرص لبذل جهود متضافرة لتحقيق تكامل البحث بين مؤسسات البحث العلمي الوطنية والإقليمية، ليس فقط من أجل أمن المنطقة بل أيضا من أجل التكامل الاقتصادي للمنطقة.

ويعتبر الناتج العلمي متواضعا خاصة فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا. وبالرغم من الوفرة النسبية في عدد العاملين في مجالي البحث والتطوير فإن شح الموارد المالية يعوق اسهامهم في مجتمعاتهم. بيد أن الموارد المالية لا تمثل إلا وجها واحدا لا يُستهان به من جوانب التنمية المؤسسية العلمية المعقدة. وضعف التنمية المؤسسية، في حد ذاته، تعبير واضح عن الأولوية المنخفضة الممنوحة للعلم في نظم الحكم والمجتمع.

ومن الأهمية للمنطقة العربية أيضا دفع وتطوير التكنولوجيات الأصلية والموارد بصورة أنشط. وينبغي العمل على تحويل التركيز من المشاريع التكنولوجية الجاهزة إلى المشاريع التي

(٢٤٤) جامعة الدول العربية، المرجع السالف الذكر.

تتطلب نقل التكنولوجيا وتدريب القوى العاملة المحلية عليها[٢٤٥]. ويشمل ذلك الابتعاد عن الصناعات والتكنولوجيات "الآفلة" الأكثر انتشارا في المنطقة[٢٤٦]، والتحول إلى الصناعات التي تدعم الإنتاج النظيف وتعمل على إعداد القوى العاملة الماهرة.

زاي – النزاعات والأمن الإقليمي

١ – النزاعات والصراعات والحروب

شهدت المنطقة العربية خلال القرن العشرين، ولا سيما منذ بداية النزاع العربي الإسرائيلي كثيرا من النزاعات والصراعات والحروب، التي أعاقت مسار تنميتها، وزعزعت استقراراها واستنزفت مواردها وطاقاتها. وأثرت هذه النزاعات بشدة أيضا على بيئتها، وخلفت آثارا مدمرة ونتج عنها الكثير من المآسي الإنسانية. واستمرار احتلال الأراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة فضلا عن مرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان يقود إلى تدمير الهياكل الأساسية، والموارد الطبيعية والإمكانات البشرية والاستغلال غير القانوني لموارد المياه. ويمثل هذا عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة. وقد كان للحروب الأهلية في لبنان والصومال والسودان، والصراعات الداخلية في الجزائر وجيبوتي وجزر القمر وحرب الخليج الثانية آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن المشاكل الرئيسية الأخرى في المنطقة مشكلة الألغام الأرضية، ولا سيما تلك التي زرعتها ألمانيا وبريطانيا في شمال أفريقيا إبان الحرب العالمية الثانية، حيث جعلت مناطق شاسعة محفوفة بالخطر ولا يمكن استخدامها. ولسوء الحظ، جرى أيضا استخدام الألغام الأرضية في النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في المنطقة. ويرتب هذا النوع من الأسلحة آثارا ضارة على البيئة؛ ويُعرقل جهود التنمية ويؤدي إلى حدوث خسائر بشرية. وليس ذلك فحسب، بل إن كل مصاب يعاني أيضا من خسائر مادية واجتماعية واقتصادية فادحة مدى الحياة.

والنزاعات حول موارد المياه المشتركة تتسم بأهمية خاصة في المنطقة العربية، إذ أن حوالي ٥٥ في المائة من موارد المياه العذبة المتجددة ينشأ خارج المنطقة. وتثير حالة نهري دجلة والفرات كثيرا من المخاوف. وهي نابعة من إصرار تركيا المستمر على رفض النداءات المتكررة من سوريا والعراق للتفاوض من أجل التوصل إلى حل عادل لهذا النزاع ورفضها المستمر لعقد اجتماع للجنة الثلاثية التي شُكلت لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، تستخدم إسرائيل موارد المياه المشتركة بدون وجه حق وتسلب المياه العربية.

---

(٢٤٥) A..A. Kubursi. Sustainable Human Development under Globalization: The Arab Challenge, "Human Development Studies Series No,. 10. Document # E/ESCWA/SD/19999/5, English, United Nations: New York, 1999.

(٢٤٦) المرجع نفسه.

وقد كان لاستمرار الجزاءات الدولية المفروضة على كل من العراق وليبيا آثاره الضارة على اقتصاد وبيئة البلدين. وقد رتبت هذه الجزاءات أيضا آثارا اجتماعية وصحية خطيرة على الشعب العراقي. ويتعلق جانب آخر بالأمن الإقليمي بتزايد القلق إزاء المخاطر الناجمة عن حوادث التسرب النووي المحتملة من مفاعلات القوى النووية في إسرائيل. ومن الضروري إخضاع جميع المرافق النووية في الشرق الأوسط للتفتيش الدولي.

٢ - إدارة الموارد الإقليمية

لا تعترف التحديات البيئية بالحدود السياسية على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي. وعلى هذا النحو، فإن التفاوض والتنسيق الدوليين أساسيان للإدارة الفعالة للموارد الطبيعية المشتركة. وإدارة المناطق الإيكولوجية وإدارة موارد المياه المشتركة لازمان لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الإقليمية. ولذلك من الأهمية أن تعمل المنظمات الدولية والإقليمية على توسيع دائرة التعاون الأقاليمي من خلال بناء قدرات الدول الأعضاء مع التأكيد على تحقيق إدارة أكثر فعالية وعدالة لموارد المياه والمناطق الإيكولوجية المشتركة وتنفيذ استراتيجيات متكاملة لإدارة موارد المياه[٢٤٧].

حاء - تحرير التجارة والأقلمة

١ - تحرير التجارة

يتمتع أكثر من نصف الدول العربية بعضوية منظمة التجارة العالمية في الوقت الحاضر. وقد أدى ذلك إلى تعزيز تحرير التجارة في المنطقة ودفع جهود القطاعين العام والخاص لزيادة القدرة التنافسية على الصعيد الدولي. ويشكل الآن النمو من خلال التنوع الاقتصادي، والتوسع في التصدير وتحرير التجارة محور استراتيجية التنمية في معظم بلدان المنطقة [٢٤٨]. بيد أن تحرير التجارة سلاح ذو حدين يتيح للمصدرين دخول أسواق جديدة، ولكن بشرط قدرتهم على الامتثال لمعايير بيئية ونوعية أعلى. وتلك المعايير العالية لا تفرضها الحكومات فحسب من خلال أنظمة الصحة والسلامة، بل يتطلبها أيضا قطاع التصنيع الخاص والمستهلكون الذين يتزايد تطلعهم إلى الامتثال لمعايير منتجات ولمبادئ توجيهية إنتاجية أشد بكثير . وهناك مخاوف أيضا من أن تحتفظ بعض البلدان بنظم بيئية ضعيفة أو أن تدخل في "سباق نحو القاع" لكي تجتذب استثمارات أجنبية أكثر من منافسيها، وإن كانت هذه الاستثمارات أقل مراعاة للبيئة. ويتطلب هذا بذل جهود متضافرة "لتمهيد الساحة الاستثمارية" وتقاسم الفوائد من أجل تجنب إغراق البيئة في البلدان الأقل نموا في المنطقة.

---

(٢٤٧) Thematic RT Report.

(٢٤٨) EDIPD, "EDIPD Contribution to Rio + 10".

ومنذ مطلع التسعينات، بدأت معظم بلدان المنطقة إجراء إصلاحات اقتصادية للتكيف على نحو أفضل مع اتجاهات التجارة المتحررة والعولمة[٢٤٩]. ومع ذلك، فإن العولمة والآثار التي ترتبها على المنطقة العربية قد يحدان أو يعوقان إمكانية تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، تحتاج المنطقة العربية إلى إعادة تنظيم (إصلاح) أوضاعها الاقتصادية والمؤسسية للتعامل مع العولمة، وخلق كتلة عربية إقليمية تقوم على إمكانات المنطقة الثقافية والحضارية والاجتماعية القوية وعلى اقتصادها. ويحتاج إنشاء كيان اقتصادي عربي إلى تقوية عناصر السوق العربية المشتركة، والعمل على تحقيق تكامل إقليمي بغرض خلق سوق ضخم للمنتجات العربية. وسوف يدعم ذلك أيضا الوضع التفاوضي للبلدان العربية مع الكتل الإقليمية والاقتصادية وغيرها، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية.

ولا يزال أداء القطاع الخارجي ضعيفا على ما يبدو. وهناك منافسة قوية من الصانعين من خارج المنطقة في الأسواق العربية بسب تحرير التجارة وانخفاض تكلفة الواردات. ولا تزال التجارة في القطاع غير النفطي تمثل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي[٢٥٠].

ويُظهر ميل الميزان التجاري أن تحرير التجارة يُشكل تهديدا حقيقيا للصناعات غير القادرة على المنافسة والزراعة المدعومة في المنطقة. ويصدق هذا بصفة خاصة على المؤسسات المثقلة الديون والمملوكة للدولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تمثل مصدرا هاما للعمالة. وعلاوة على ذلك، فإنه بإلغاء الحواجز التجارية والإعانات المالية يبدأ تطبيق المعايير البيئية والصحية في الداخل والخارج على حد سواء[٢٥١]. ولم يتم إعداد قطاع الزراعة وقطاع الصناعة لمواكبة هذه التداعيات وتكاليف التحديث[٢٥٢]. وبرغم الفوائد التي قد يجذبها فتح أسواق جديدة والوصول إلى تكنولوجيات وطرق إنتاج حديثة.

بيد أنه تبين أن تكاليف الامتثال لمعايير بيئية أشد تعد مرتفعة، ولكن يمكن أن يتحملها كثير من الصناعات المتجهة نحو التصدير في المنطقة رهنا بقدراتها الأولية على التكيف. وبطبيعة الحال، ربما تكون تكلفة تكيف المؤسسات الكبيرة أقل من تكلفة تكيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم بسبب وفورات الحجم ونطاق الاستثمارات المطلوبة. وبناء عليه ،تبذل الجهود حاليا لمساعدة المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم على مواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة.

---

(٢٤٩) ESCWA, Review of Industrial Strategies and Policies; Preparing for the Twenty-First Century. forthcoming from ID/SIPD, 2001

(٢٥٠) EDIPD، المرجع السالف الذكر.

(٢٥١) Thematic RT Report,.

(٢٥٢) المرجع نفسه.

وسيساعد ذلك المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم على تحسين مستويات التوظيف، والمنافسة محليا وحتى على التوسع في أسواق الصادرات.

وأخيرا، تبذل جهود صادقة لتسهيل التجارة والتكامل على الصعيدين الإقليمي والدولي[٢٥٣]. وتعمل معظم الحكومات حاليا في تعاون مع القطاع الخاص[٢٥٤]. وقد أنشئت مؤسسات داعمة في كافة أنحاء المنطقة لتوفير المعلومات التجارية وخدمات الدعم، مثل مراكز الاتحاد الأوروبي التجارية في مصر والأردن ولبنان وسوريا. كما قامت المراكز التجارية لمصر، ومركز المعلومات التجارية في لبنان بإنشاء قواعد بيانات مفيدة لرجال الأعمال ويمكن الوصول إليها عن طريق الإنترنت[٢٥٥] ويتزايد أيضا توافر التقارير فيما يتعلق بطرق تقدير التكاليف التجارية ذات الصلة والتغلب عليها بالامتثال للمعايير البيئية الأكثر صرامة[٢٥٦]. وعلاوة على ذلك، أخذت تنتشر في المنطقة مناطق التجارة الحرة المزودة بهياكل أساسية جديدة لتسهيل صناعة السلع ونقلها لمراكز الشحن. ومع ذلك، يحتاج كثير من رجال الأعمال لتعريفهم بتلك البرامج والفوائد التي يمكن أن تحققها.

٢ - التكامل الإقليمي

تتزايد المبادرات الإقليمية المطروحة كوسائل للحصول على فوائد العولمة ومواجهة مخاطرها[٢٥٧] وما تفرضه من تحديات أمام التنمية المستدامة. وفي الواقع، يتزايد الدفاع عن التكامل

---

(٢٥٣) EDIPD، المرجع السالف الذكر.

(٢٥٤) Thematic RT Report.

(٢٥٥) ESCWA, Review of Industrial Strategies and Policies; Preparing for the Twenty-First Century, forthcoming from ID/SIPD, 2001.

(٢٥٦) انظر Bruce A. Larson, "The Impact of Environmental Regulations on Exports: An Overview and Synthesis of the MedPolicies Case Studies," in MedPolicies Initiative, Mediterranean Environmental Technical Assistance Program, Trade and Environment and International Competitiveness in the Mediterranean Region: Selected Case Studies, 2000, Beirut: Harvard Institute for International Development, 2000, pp. 3-20, and the Eco Trade Manual: Environmental challenges for exporting to the European Union, 1998 produced by the Center for the Promotion of Imports from developing countries, Danish Import Promotion Office, Norwegian Agency for Development Cooperation, Swiss Office for Trade Promotion, PROTRADE/GTZ and Swedish International Development Cooperation Agency.

(٢٥٧) ESCWA, "ECOSOC Promotes Regional Integration as a Prerequisite for Globalization: "based on United Nations Economicand Social Council meeting in Geneva. 16-23 July 2001, article posted at http://www.escwa.org.lb, downloaded 5 September 2001.

الإقليمي بوصفه وسيلة تُمكن البلدان النامية من تجنب التخلف عن ركب التطور[٢٥٨] يحرز التكامل الاقتصادي الإقليمي تقدما من خلال منطقة التجارة الحرة العربية، ولا سيما في القطاعات غير النفطية، تقوم أيضا مبادرات أخرى تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي. وجدير بالذكر بوجه خاص زيادة التعاون في تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية (مثل شبكات النقل والكهرباء) وتنسيق المعايير والإجراءات التنظيمية والتقريب بينها. وهذه الجهود تسهم في تيسير التجارة وزيادة القدرة التنافسية للمنطقة. وهكذا تدعم الأقلمة التنمية المستدامة عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية ووفورات التكاليف التي تتحقق بسلاسة الإنتاج وسهولة نقل السلع والخدمات والأفراد. بيد أن التقدم لا يزال محدودا في مجال تقييم وإدارة الموارد الطبيعية والتلوث البيئي من منظور إقليمي.

٣ - تنسيق المعايير البيئية والتقريب بينها

في حين أن تنسيق المعايير والسياسات البيئية والتقريب بينها في المنطقة لا يزال محدودا، هناك زيادة هامة في الوعي بين الحكومات والقطاع الخاص فيما يتعلق بفوائدها. بيد أن المشكلة تظل قائمة بسبب اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمرونة النظم البيئية أو صرامتها في البلدان العربية. وعلاوة على ذلك، لا تزال بعض البلدان تخشى أن تؤدي صرامة القوانين البيئية وإنفاذها إلى عزوف رجال الأعمال عن الاستثمار في بلدهم لصالح بلدان أخرى في المنطقة تتطلب أداء بيئيا أقل صرامة[٢٥٨]. ومن شأن هذا أن يدعم الجهود المبذولة لتنسيق المعايير والسياسات البيئية، الأمر الذي يمكن أن يساعد على تهيئة البيئة للاستثمار والتنمية الاقتصادية في المنطقة. ويمثل تشديد الرصد والإنفاذ عنصرا هاما في هذه الجهود.

وتمتد المناقشات الداعمة لتنسيق النظم القانونية في المنطقة إلى كثير من القطاعات ذات الصلة بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، فإن تنسيق فحص منتجات التصدير ومنحها الشهادات قد يتضمن تنسيق المعايير البيئية والصحية، فضلا عن إجراءات مناولة السلع وفحصها. وستحقق أيضا المفاوضات والجهود الإقليمية الرامية إلى توحيد وتحديث الإجراءات الجمركية من الناحية التكنولوجية رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة المكاسب البيئية. ويشمل ذلك تقليل الانبعاثات الملوثة للغلاف الجوي الناتجة عن طول تخزين السلع المبردة، والطاقة المستخدمة في إعادة نقل الواردات المرفوضة والمخلفات الناتجة عن إعدام الأصناف التالفة أو السريعة التلف التي لم تعد صالحة للاستهلاك بسبب التأخيرات الجمركية. ويجري أيضا عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء الإقليميين تحضرها الحكومات والجهات المعنية في القطاع الخاص لمعالجة تنسيق الأنظمة ذات الصلة

---

(٢٥٨) "Theme on interregional cooperation: regional perspectives on globalization: an opportunity for catching up r a risk of falling behind in the development process," in Economic and Social Council, *Regional Cooperation in the economic, social and related fields: Report of the Secretary-General* Document #: E/2001/18, English, 16 May 2001

بمنح الشهادات والتصديق، والإجراءات الجمركية، وقطاع النقل وقطاع الطاقة والمدخلات الزراعية الرئيسية (مثل مبيدات الآفات، والأسمدة والبذور)[٢٥٩].

سابعا – تمويل التنمية المستدامة

يمثل توافر الموارد المالية الكافية شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. ولسوء الحظ، لا يزال تمويل التنمية المستدامة محدودا في كثير من البلدان العربية، في الغالب بسبب عبء الديون. وعلاوة على ذلك، في حين جرى تدعيم العديد من الأدوات والمؤسسات المالية في السنوات الأخيرة، لا يزال التنسيق والإشراف على البرامج محدودا.

ألف – الإطار الإقليمي

في خلال الثمانينات، قامت معظم الحكومات في المنطقة بزيادة الإنفاق على التنمية وحققت عجزا قياسيا في الميزانية جرى تمويله بالسحب من الاحتياطيات الأجنبية وإصدار سندات قروض محلية خلال التسعينات[٢٦٠] وباستثناء دول الخليج النفطية الغنية، أدى هذا إلى تزايد أعباء الديون على معظم بلدان المنطقة، وبالتالي حد من قدرة الحكومات على الاستثمار في الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية مع حماية الموارد الطبيعية[٢٦١] وعلاوة على ذلك، لما كانت معظم بلدان المنطقة تربط عملاتها بدولار الولايات المتحدة، فإن ارتفاع قيمة الدولار يرتب آثارا إيجابية على الدول المصدرة للنفط، في حين يزداد عبء خدمة الديون سوءا فيما يتعلق بالبلدان المدينة[٢٦٢]. أما التراعات الإقليمية والبطالة فقد جعلت النفقات العسكرية وزيادة أعباء رواتب العاملين في الإدارات العامة تستنفد نسبة كبيرة من الموارد المالية الوطنية[٢٦٣] برغم النمو الهامشي في الناتج المحلي الإجمالي. وأدى الاختلال المالي الذي نتج عن ذلك إلى إرغام كثير من البلدان على القيام بإصلاحات اقتصادية وبرامج تكيف هيكلي كبيرة في خلال التسعينات لم تكن في كثير من

---

(٢٥٩) Thematic RT Report.

(٢٦٠) تعقد اجتماعات أفرقة الخبراء هذه برعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ .

(٢٦١) Heba Handoussa, Dina El Halaby and Heba Abou Shnief, "Mobilization of Domestic Financial Resources for Development: Executive Summary," paper presented at *ESCWA Regional Meeting on Financing for Development*, 23-24 November 0200, Beirut, Lebanon

(٢٦٢) Thematic RT Report

(٢٦٣) حندوسة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

(٢٦٤) Thematic RT report

الأحيان مراعية للجوانب الاجتماعية أو البيئية[٢٦٤]، ومالت إلى زيادة التفاوتات في الدخل وزيادة الفقر. وحققت هذه البرامج أيضا نجاحا متباينا في السيطرة على الدين الوطني.

باء – الأدوات والآليات المالية

من أجل أن تؤمِّن البلدان العربية الموارد المالية اللازمة لمشاريع التنمية المستدامة، فإن عليها البحث عن مصادر تمويلية بديلة لدعم هذه الاستثمارات المطلوبة. ويبرز هذا الفصل عددا من الأدوات والآليات المالية المستخدمة في المنطقة.

١ – صناديق التنمية المستدامة وجمع الأموال

خلال العقد الماضي، قامت بعض بلدان المنطقة بإنشاء صناديق لدعم مشاريع حماية البيئة (مثل صندوق حماية البيئة، في مصر). وقامت بلدان أخرى بإنشاء صناديق لتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية (مثل مصر والمملكة العربية السعودية واليمن). وعلاوة على ذلك، وعقب التصديق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، قام العديد من الحكومات في المنطقة بإنشاء لجان للإشراف على تنفيذ وتمويل الالتزامات الدولية. وعلى الصعيد الدولي، قدم مرفق البيئة العالمية الدعم للعديد من البرامج في المنطقة دعما لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المجالات ذات الصلة بالمياه الدولية، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ. بيد أنه بناء على الخبرة السابقة تدعو الحاجة إلى إدخال مصادر تمويل جديدة وإضافية على الصعيدين الوطني والإقليمي في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

٢ – القروض وتمويل المشاريع الصغيرة

لا يزال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم محدودا بصفة خاصة بالنظر إلى أن المصارف التجارية تميل إلى الأخذ بنهج انتقائي فيما يتعلق بمحافظ قروضها. كما أن المصارف الحكومية والمصارف التجارية الخاصة في المنطقة لا تشترط إنجاز تقييمات الأثر البيئي كجزء من إجراءاتها للموافقة على القرض، حيث لا توضع الاعتبارات البيئية في الحسبان إلا في حالات التمويل المشترك بين جهات التمويل المحلية والمؤسسات المالية الدولية.

وعلى العكس من ذلك، فإن تمويل المشاريع الصغيرة – توفير الخدمات المالية (مثل الائتمانات، والإيداعات، والمدخرات) للمشاريع ذات رؤوس الأموال الصغيرة[٢٦٥] – قد حقق نجاحا بدرجات متفاوتة. وعلى الرغم من النمو، فإن الاستدامة المالية لبرامج تمويل المشاريع الصغيرة ما زالت ضئيلة، ولا سيما في الأسواق الصغيرة وفي البرامج التي تستهدف فئات محددة من

(٢٦٥) المرجع نفسه.

(٢٦٦) ESCWA. Survey of Economic and Social Developments In he ESCWA Region1988-1999. Document #: E/ESCWA/ED/1999/5. English. New York: United Nations. 1999.

المستفيدين. ويرجع هذا إلى أن التحديات التي تواجه تمويل المشاريع الصغيرة تشمل المواقف الاجتماعية والسياسية والدينية، فضلا عن المفاهيم السلبية لأن هذا النشاط يخدم الاقتصاد غير الرسمي(٢٦٦). كما يلاحظ اختلال الفرص بين الجنسين في منح القروض للمشاريع الصغيرة وتمويلها.

٣ - الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص

أدت الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية إلى تشجيع الخصخصة كوسيلة لجمع الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة. كما أصبحت مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات البيئية واستخدام رسوم الترخيص أكثر شيوعا. وتتمثل إحدى القضايا الرئيسية المثيرة للقلق في كيفية تأمين سبل حصول الفقراء والمجتمعات المحلية المهمشة على الخدمات العامة والاجتماعية مع تمكين مقدمي خدمات القطاع الخاص من تحقيق أرباح معقولة. وقد خلق هذا عقبات اجتماعية — سياسية أمام حكومات المنطقة الساعية إلى خصخصة قطاعات المياه والمرافق الصحية وخدمات النقل. ويتمثل التحدي الآخر في كيفية التعامل مع المسؤولية البيئية المرتبطة بالتلوث السابق الذي تسببت فيه المؤسسات المدرجة في قائمة الخصخصة.

٤ - الاستثمار الأجنبي المباشر

بلغ نصيب البلدان العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما متوسطه واحد في المائة في التسعينات، مقابل اثنين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتركزت معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ست دول عربية هي: مصر والأردن والمغرب وعمان والمملكة العربية السعودية وتونس، وبلغت ما يزيد على ٨٣ في المائة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية في عام ١٩٩٨؛ ومثلت التدفقات إلى مصر والمملكة العربية السعودية وحدهما نسبة ٦٣ في المائة من مجموع هذه التدفقات. وقد ذهب معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية إلى قطاع النفط (عمان)، والبتروكيميائيات (المملكة العربية السعودية)، والسياحة (وبخاصة في مصر)، والمنسوجات، والفلزات والمعادن (مصر والأردن والمغرب وتونس)(٢٦٧). ولا يقتصر دور الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير الأموال للتنمية الاقتصادية والصناعية، بل يمكن أن يؤدي أيضا إلى انتشار الآثار التكنولوجية من المستثمرين الملمين بالتكنولوجيات الحديثة. وهناك حاجة لمزيد من الإعداد لتشجيع المزيد من الاستثمار الأجنبي الملائم للبيئة في المنطقة.

---

(٢٦٧) المرجع نفسه.

(٢٦٨) Ali T. Sadik and Ali A Bolbol. "Mobilizing Capital for Arab Economic Development with Special Reference to the Role of FDI. "paper presented at ESCWA Regional Meeting on Financing for Development, 23-24 November 2000.

٥ - الإصلاح الضريبي والمدخرات

يتطلب هبوط العائدات الجمركية بسبب تحرير التجارة وإعادة هيكلة الاقتصاد أن تحدد الحكومات وسائل بديلة لتمويل الديون الوطنية، ودعم النفقات الحكومية والسعي لتحقيق التنمية المستدامة. وفي حين لا تزال الضرائب غير المباشرة سائدة بالفعل في جميع أنحاء المنطقة، فإن ضرائب الدخل الفردي (التي تُشكل نسبة ضئيلة من الإيرادات) يُنظر إليها الآن كمصدر بديل للإيرادات[٢٦٨]. بيد أنه قد تكون لذلك نتائج عكسية على الادخار الذي يتسم بالانخفاض الشديد بالفعل في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق النامية الأخرى[٢٦٩] وينبغي أن يسعى الإصلاح الضريبي أيضا إلى تصحيح مؤشرات السوق من خلال تدرج التعريفة الجمركية لتشجيع السلوك المستدام (مثلا، المحافظة على المياه والطاقة)، بدلا من فرض رسوم ثابتة تُشجع على الاستهلاك المفرط.

٦ - مسألة الدين بالتزام حماية الطبيعة، والأدوات الأخرى

كانت مبادلة الدين بالتزام بحماية الطبيعة وسيلة بناءة أخرى للحكومات العربية للحصول على التمويل اللازم للتنمية المستدامة مع تخفيض عبء ديونها. وقد استفادت الأردن من هذه الآلية وتتفاوض حاليا على مبادلة أخرى بمساعدة من الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة[٢٧٠]. ويجري الترويج أيضا للإعفاء من الديون وتحديد أسقف للنفقات العامة لتمويل الديون — ولا سيما للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مثل اليمن كوسيلة بديلة لتوفير المخصصات الحكومية لدعم التنمية المستدامة.

جيم - المؤسسات المالية

استمرت المؤسسات المالية الإقليمية والدولية في تقديم مبالغ كبيرة لتمويل مشاريع التنمية المستدامة. واتسمت المعونة المقدمة من المانحين الثنائيين بالأهمية، برغم تناقص معدلاتها في السنوات الأخيرة.

١ - مصارف التنمية الإقليمية والمانحون للمعونة

يقدم العديد من صناديق ومؤسسات التنمية الإقليمية مساعدات مالية هامة لدعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وتشمل هذه الصناديق والمؤسسات ما يلي:

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي — الذي يقدم مساعدات مالية وتقنية للدول العربية، وقد خصص ما يربو على ١,١٩ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للمشاريع

(٢٦٩)حندوسة وآخرون، المرجع السالف الذكر.

(٢٧٠) المرجع نفسه.

(٢٧١) Ruba Saqr. "Government, IUCN. UNDP to Launch Debt for Nature Swap." Jordan Times, 10 October 2000, http:://www.globalpolicy.org/socecon/ffd/debt/jordan.htm.

الوطنية والإقليمية في عام ١٩٩٩[٢٧١] وقد عالجت المشاريع المرتبطة بالبيئة قضايا مختلفة شملت جمع المياه وتوزيعها، وإدارة النفايات الصلبة، ومكافحة الآفات بيولوجيا، وما إلى ذلك.

- صندوق التنمية الكويتي — الذي يقدم القروض والمنح إلى كافة أنحاء العالم، وقد خصص ما يربو على ٣٢٦,٩ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للمنطقة لعام ٢٠٠٠[٢٧٢]. وكانت اليمن متلقية هامة لمساعدات صندوق التنمية الكويتي، في الغالب للمشاريع الزراعية.
- البنك الإسلامي للتنمية — الذي أنشأه مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية لتوفير القروض والمساعدة التقنية والتدريب للدول الأعضاء، وتشجيع تنمية القطاع الخاص والتجارة.

ومن أكبر الدول المانحة للمعونة أيضا المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، وقد قدمت هذه الدول الدعم لكثير من مشاريع التنمية في المنطقة العربية من خلال المساعدات الثنائية. وتشمل هذه المشاريع إصلاح وتحسين كفاءة شبكات المياه والكهرباء والنقل. وتسهم الكويت سنويا بنسبة ٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمعونة خارجية، مما يضعها بالقرب من قمة البلدان المانحة على أساس نسبة المساهمة من الناتج المحلي الإجمالي[٢٧٣] واستمرت المنطقة أيضا في تلقي مساعدات مالية وتقنية للتنمية المستدامة من مؤسسات المعونة الثنائية، ولا سيما من أوروبا، والولايات المتحدة واليابان. وتقدم المؤسسات المالية الدولية (مثل البنك الدولي، ومصرف الاستثمار الأوروبي) والهيئات المانحة الإقليمية (مثل البنك الدولي، وبرنامج المساعدات التقنية البيئية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة) مساعدات تقنية ومالية هامة إلى مختلف البلدان في المنطقة لدعم التنمية المستدامة. ومع ذلك، لم تبلغ جهود المانحين الدوليين مستوى التوقعات التي طُرحت في قمة الأرض. وانخفض حجم المساعدة الإنمائية و لم يف عدد من البلدان المتقدمة النمو، لأسباب مختلفة، بالتزاماتها بمساعدة البلدان الأقل نموا، بما فيها بلدان المنطقة[٢٧٤].

---

(٢٧٢) Arab Fund for Economic and Social Development. "Technical Assistance Approved during 1999." http://www.arabfund.org/techasst.htm#table3.

(٢٧٣) Kuwaiti Fund for Development, "Geographical Distribution of Grants and Technical Assistance up to 31st August 2000," http://www.Kuwait-fund.org/books/e-Activity/e-Act5.htm. downloaded 29 September 2000.

(٢٧٤) The Kuwait information Office (Washington, DC), "Kuwait Country Profile: Kuwait's Foreign Policy," http://www.Kuwait-info.org/html/foraffairs.html#foreignpolicy.

(٢٧٥) Thematic RT Report.

٢ - دور المنظمات غير الحكومية والشركاء غير الحكوميين في التنمية المستدامة

تستطيع المنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية، والجامعات، والمراكز الفكرية والمؤسسات الدينية تقديم موارد تقنية ومالية قيمة لتعزيز مجهودات الإنفاق الحكومي من أجل دعم التنمية المستدامة. وتستطيع المنظمات غير الحكومية في حالة إدماجها في عمليات تخطيط الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، أن تساعد في الحصول على التمويل من المجموعات الخيرية والحكومات الأجنبية بطرق غير متاحة للحكومات. وهكذا فإن تنسيق وتكامل الأنشطة الحكومية وغير الحكومية دعما للتنمية المستدامة أساسي في تقليص الفجوة التمويلية. وهذا النهج، على سبيل المثال، يستخدم بفعالية لدعم مبادرات التنمية المستدامة في تونس.

دال - التنسيق والتكامل والإشراف

أدى ضعف التنسيق بين مؤسسات التمويل وقصور التكامل بين البرامج الممولة إلى الحد من فعالية المنح والقروض المقدمة لدعم التنمية المستدامة.

وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين تكامل وتنسيق البرمجة في المنطقة، تكاتفت عدة مؤسسات مانحة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية لإنشاء أمانة تنسيق بين مؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية العربية. وتجتمع الأمانة بصفة دورية لمناقشة مشاريع التنمية المزمعة والجارية وترشيد الإجراءات التشغيلية بين مؤسسات الأعضاء. وتشمل عضوية مجموعة التنسيق صندوق أبو ظبي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الذي يباشر أعمال الأمانة[٢٧٥]. ومع ذلك، تستمر التحديات التي تواجه التنسيق الإقليمي بين المؤسسات المانحة والتنسيق الوطني بين المؤسسات المانحة والحكومات الوطنية في عرقلة المساعدات المالية الفعالة للبلدان المستفيدة في المنطقة. والتحديات الرئيسية أمام التمويل الفعال للتنمية المستدامة والمساعدات التي تقدمها الجهات المانحة إلى المنطقة تشمل ما يلي:

- الاختلافات في التغطية الجغرافية؛
- الاختلافات في الولايات المؤسسية؛
- الاختلافات في إجراءات الموافقة والجداول الزمنية للمشاريع؛

(٢٧٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر ESCWA, Sustainable Development Planning in the ESCWA Region. Forth-coming from ECU/ENRED, 2001,p. 88, and the Arab Fund for Econom.ic nad Social Development website at http://www.arabfund.org.

- التنازع المحتمل بين منح بناء القدرات والقروض المخصصة للتنمية؛ و
- ضعف الاتصال والتنسيق بين المنظمات المانحة على الصعد الدولية، والإقليمية، والثنائية والوطنية(٢٧٦).

وأخيرا، يتعلق جانب من أهم الجوانب المهملة في مجال تمويل التنمية المستدامة في المنطقة بالافتقار إلى الإشراف على الأموال المخصصة للمشاريع ورصدها. ولا تملك بلدان المنطقة نظاما شاملا لتقييم فعالية الأدوات والآليات المالية في التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ثامنا – خطة أولويات العمل ووسائل تنفيذها

شملت المشاورات الإقليمية استعدادا لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة اشتراك مسؤولين حكوميين، منهم وزراء اقتصاد، وبيئة وتخطيط، وبرلمانيون، وشخصيات مرموقة، ومنظمات غير حكومية وطنية وإقليمية، والقطاع الخاص بما في ذلك نقابات العمال، والأكاديميون بما في ذلك الأوساط العلمية والتكنولوجية، ومنظمات الشباب الإقليمية، والمنظمات النسائية الإقليمية، ومصارف التنمية ووكالات التمويل العربية، والسلطات المحلية الداعمة لجدول أعمال القرن ٢١، والقطاعات الصناعية والزراعية، ووسائط الإعلام والمنظمات الإقليمية والدولية التي تخدم المنطقة(٢٧٧) وقد حدد المشاركون من المنطقة التحديات الرئيسية التي تقف أمام التنمية المستدامة في المنطقة خلال هذه العملية. وفي هذا السياق، أحاط المشاركون المعنيون من القطاعين العام والخاص علما أيضا بإعلان أبو ظبي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في شباط/فبراير ٢٠٠١ واعتمده الزعماء العرب في آذار/مارس ٢٠٠١، وقد حدد الإعلان المنظورات العربية للعمل البيئي وأعاد ترسيخ التزام المنطقة بالجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة في خلال القرن الحادي والعشرين(٢٧٨).

وإعلان أبو ظبي بشأن منظورات العمل البيئي في المنطقة العربية لا يُحدد عناصر استراتيجية العمل البيئي العربي في القرن الحادي والعشرين فحسب، بل يعتبر أيضا خطوة هامة وأساسية لإبراز أولويات العمل لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وينص الإعلان في البند الأول على أن "هناك حاجة عاجلة لتخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة"، وينص في البند الثالث/٦ على "الوعي ببناء القدرات وتنمية المؤسسات"، وينص في البند الثالث/٤ على "اعتماد

---

(٢٧٧) للاطلاع على تقييم أكثر تفصيلا للتحديات التي تواجه التمويل الفعال انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ESCWA, Sutiainable Development Planjnng in ESCWA Member States, forthcoming from ECU/ENRED.

(٢٧٨) Thematic Roundtable. Stakeholders Roundtable. Regional NGOs Forum, Industry Regional Forum, JCE-DAR Meetin g. CAMRE Meeting. Regional PrepCom Meeting.

(٢٧٩) Thematic R T Report.

استراتيجية الإنتاج الأنظف بمعناها الشامل". وينص في البند الثالث/٧ و ٨ على "تحقيق قفزة نوعية في جهود البحث العلمي ومؤسسات تطوير التكنولوجيا"، و "تطويع تقنيات تحلية المياه". وأخيرا، يشدد الإعلان، في الفرع الخامس (ج)، على "ضرورة تأمين مصادر دائمة للتمويل"(٢٧٩).

وقد تمخضت نتائج تلك المشاورات والبيانات عن تحديد خطة الأولويات التالية. وتورد هذه الخطة التحديات الرئيسية التي تسعى الحكومات الإقليمية والشركاء المعنيون إلى معالجتها في صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة وتنفيذها خلال السنوات القادمة. وتزود هذه الخطة أيضا المجتمع الدولي بإطار عمل جيدة التحديد يمكن من خلاله تركيز المساعدات المالية والتقنية على أفضل وجه لدعم تقدم المنطقة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ألف – تخفيف حدة الفقر والتكامل الاجتماعي(٢٨٠)

يعتبر الفقر عاملا رئيسيا يعوق تحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب تقليص الفقر تخطيطا استراتيجيا طويل الأجل ونُهجا خلاقة تتجاوز الأدوات التقليدية لتخفيف حدة الفقر(٢٨١).

ويمثل تخفيف حدة الفقر عنصرا ضروريا للتنمية البشرية(٢٨٢). غير أن تخفيف حدة الفقر لا يزال يمثل تحديا هاما يواجه كثيرا من بلدان المنطقة، وبالتالي يقف عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة(٢٨٣). ويجب أن يمثل التكامل الاجتماعي جزءا من معادلة حل مشكلة الفقر لضمان التوزيع العادل للفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولذلك يتحتم تقوية الالتزامات والجهود السياسية الرامية إلى تنفيذ سياسات التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة لجميع قطاعات السكان، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة من قبيل النساء والأطفال والمعوقين(٢٨٤). ولبلوغ هذا الهدف، ينبغي العمل على تحقيق ما يلي:

- استقرار النمو السكاني؛
- تحسين نوعية التعليم وتوفير سبل الحصول عليه؛
- إعادة هيكلة التدريب التقني والمهني لملء الفجوات في أسواق العمل؛

---

(٢٨٠) CAMRE, Abu Dhabi Declaration. Perspectives of Arab Environmental Action, Abu Dhabi, UAE, 3 February 2001.

(٢٨١) Stakeholders Roundtable.

(٢٨١) المرجع نفسه.

(٣٨٢) CAMRE, Abu Dhabi Declaration: Perspectives of Arab Environmental Action, Abu Dhabi, UAE, 3 February 2001.

(٢٨٤) Thematic RT Report.

(٢٨٥) Thematic RT Report.

- إمداد المجتمعات المحلية بتكنولوجيا المعلومات، وتدريبها عليها لتسهيل نقل المعرفة؛ و
- توفير سبل الحصول على الخدمات العامة بصورة عادلة (المياه، والمرافق الصحية، وما إلى ذلك) لجميع فئات المجتمع.

وينبغي أيضا بذل جهود عالمية لضمان أن تكون البلدان الأقل نموا قادرة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق الريفية، وتحسين خدمات التعليم والصحة، وتمكين المرأة من إدارة الموارد على مستوى المجتمع المحلي(٢٨٥).

١ - العمل على الصعيد الوطن(٢٨٦)

يتطلب القضاء على الفقر تطوير البرامج الرامية إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، ومحو الأمية، ورفع معدلات التوظيف وتحقيق المساواة في الفرص، وحماية البيئة. ويقتضي الأمر وضع برامج محددة لبناء القدرات من أجل تحسين إدرار الدخل لأضعف الفئات (مثل النساء والأطفال). وينبغي تمكين الفئات الفقيرة من القيام بدور نشط في توفير الفرص للقضاء على الفقر. وينبغي توفير سبل حصولها مجانا على الخدمات العامة الأساسية مثل مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، والخدمات الصحية، والتعليم الابتدائي والتقني.

وينبغي دعم وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمساعدة في خلق الوظائف. ومن الأهمية أيضا إيلاء الاهتمام للقطاع غير الرسمي بوصفه مساهما رئيسيا في تخفيف حدة الفقر.

والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية لا تقدم المساعدات الكافية للفقراء. وينبغي ترشيدها لدعم الفئات ذات الدخل المنخفض، وذلك على سبيل المثال بتطبيق النظم الضريبية القائمة على الدخل، وتمييز المشاريع الصغيرة وإنشاء آليات لتوزيع الثروة على نحو أفضل. وتوفر القيم الثقافية والدينية التزاما أخلاقيا وأدبيا بدعم الفقراء. وهناك ايضا حاجة إلى تحسين إدارة الموارد لسد حاجة الفقراء. وينبغي التركيز على تنمية المناطق الريفية لتحسين المساكن، والهياكل الأساسية، والخدمات، والاستثمار وخلق الوظائف. وينبغي تشجيع مقاولي البناء من القطاع الخاص والمستثمرين على الاستثمار في مشاريع الإسكان لذوي الدخل المنخفض.

والإدارة العامة الرشيدة أساسية للقضاء على الفقر، ولا سيما لمكافحة الفساد وتحسين المساءلة والشفافية.

---

(٢٨٦) المرجع نفسه.

(٢٨٧) Stakeholders Roundtable

٢ - العمل على الصعيد الإقليمي

هناك حاجة إلى وضع استراتيجيات وبرامج إقليمية للتصدي للفقر. وينبغي تشجيع وتعزيز صناديق التنمية العربية والإسلامية، والجمعيات الخيرية الإقليمية، ومجموعات الاستثمار الإقليمية العربية – العربية. ويشمل ذلك تحسين شروط الاستثمار، والقروض الميسرة ومبادرات تمويل المشاريع الصغيرة من أجل تمكين الفقراء، وبناء القدرات وزيادة سبل الوصول إلى التكنولوجيا.

٣ - العمل على الصعيد الدولي

ينبغي على كافة مؤسسات الأمم المتحدة تبني قضية الفقر بوصفها قضية بالغة الأهمية. وينبغي تدعيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامج وكالات الأمم المتحدة الأخرى الرامية إلى التصدي للفقر. وينبغي أيضا تطوير برامج المعونة الدولية لتشمل القضاء على الفقر وتأمين مشاركة المجتمع المدني. وينبغي تشجيع القروض الميسرة الدولية وتخفيف أعباء الديون. وينبغي رفع جميع أشكال الحظر الاقتصادي المؤدية إلى زيادة تدهور الأوضاع المعيشية للفقراء.

باء – أعباء الديون(٢٨٧)

أدت مجموعة متداخلة من العوامل الخارجية والداخلية إلى وقوع كثير من بلدان المنطقة في شراك الديون. وقد تعطل النمو الاقتصادي في هذه البلدان بسبب أعباء هذه الديون حيث تحولت موارد مالية كبيرة لخدمة الديون الخارجية بدلا من أن تسهم في تحقيق النمو والنمية المستدامين.

١ - العمل على الصعيد الوطني

ينبغي على الحكومات والقطاع الخاص إجراء دراسات جدوى قبل الحصول على القروض وتأمين الاقتراض الرشيد والكفاءة في إدارة الديون. وتدعو الحاجة إلى دراسة الآفاق التاريخية للاقتراض والديون واستخلاص الديون المستفادة من التجارب السابقة. ومن الأهمية التأكد من استخدام الأموال المقترضة في برامج ومشاريع التنمية المستدامة، وأن يتسم ذلك بالشفافية مع المساءلة الكاملة. ويجب أن تتأكد البلدان من أن الفوائد الناتجة عن تخفيف أعباء الديون يُعاد استخدامها في أنشطة التنمية المستدامة. وينبغي تحسين الأداء الاقتصادي للحكومات، عن طريق التقليل من التبذير إلى أدنى حد والإدارة المستدامة للموارد.

٢ - العمل على الصعيد الإقليمي

على البلدان العربية أن تُقلل إلى أدنى حد من اللجوء إلى الديون، وإذا كان ضروريا، يمكنها البحث عن مصادر وطنية وإقليمية بدلا من الاعتماد على المصادر الأجنبية. والمنطقة بحاجة إلى اكتساب الخبرة وتحسين الإدارة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالديون. وينبغي أن تعالج قضايا الديون البرمجة المشتركة وينبغي بحث مشاريع الاستثمار المشترك من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل

(٢٨٨) المرجع نفسه.

للقروض. وتحتاج البلدان العربية للبحث في إمكانيات تحويل الديون إلى مشاركة في التجارة داخل المنطقة.

٣ - العمل على الصعيد الدولي

على الدائنين الدوليين تيسير شروط الديون أو إلغائها مقابل قيام بلدان المنطقة بتحقيق قدر أكبر من الشفافية، والإدارة العامة الأفضل والبنية المؤسسية الأنسب. ومن الخيارات التي يتعين النظر فيها تحويل الديون إلى التزام بحماية البيئة وبتحقيق التنمية الاجتماعية مع التركيز على القضاء على الفقر، وتخفيف حدة الفقر، والتنازل عن الديون، وتمديد فترات سداد الديون. وينبغي عدم استخدام ديون البلدان الفقيرة كأوراق للمساومة من أجل الضغط السياسي.

جيم - السلام والأمن(٢٨٨)

كانت لقضية السلام والأمن، وستظل لها، آثار هامة على التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. والإخفاق المستمر في حل المشاكل القائمة منذ أمد بعيد، ولا سيما النزاع العربي الإسرائيلي، يمثل عاملا رئيسيا يعوق التنمية المستدامة في المنطقة.

١ - العمل على الصعيد الوطني

من الضروري لتحقيق التنمية المستدامة تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي لبلدان المنطقة، ومعالجة المشاكل الداخلية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة والموارد، واحترام حقوق المواطنين بصرف النظر عن معتقداتهم الاجتماعية والدينية. وينبغي أن يكون الناس آمنين في مجتمعاتهم من الاضطهاد بسبب معتقداتهم أو مواقفهم السياسية. وتمثل قضية السلام والأمن القائمة على احترام حقوق الإنسان شرطا أساسيا لتحقيق الأمن القومي.

٢ - العمل على الصعيد الإقليمي

من الضروري تحقيق الاستقرار الإقليمي، والسلام والأمن من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة في المنطقة والحد من تشرد السكان وهجرتهم. وتوفر التسوية السلمية للنزاع البحريني القطري عن طريق محكمة العدل الدولية نموذجا يتعين الاقتداء به في تسوية النزاعات والخلافات والتوترات الأخرى في المنطقة.

٣ - العمل على الصعيد الدولي

جرى تحديد عدد من القضايا الرئيسية التي تتعلق بالسلام والأمن بوصفها تستلزم دعم المجتمعات الدولية ومنظومة الأمم المتحدة. ويجب دعوة المجتمع العالمي للقيام بدور رائد في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن النزاع العربي الإسرائيلي، ولتحقيق السلام والأمن في المنطقة.

---

(٢٨٩) المرجع نفسه.

وعلى المجتمع الدولي أن يتضامن لمحاربة الإرهاب عن طريق منظومة الأمم المتحدة، عن طريق التفاوض لعقد اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب. وقد تم التأكيد أيضا على أن الكفاح ضد الاحتلال لا يُعد بأي حال من الأحوال عملا إرهابيا بل إنه عمل مشروع وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتنفيذ الاتفاقات الدولية أساسي لتخفيف حدة التوتر في كثير من إرجاء العالم لتهيئة بيئة مناسبة لتحقيق السلام القائم على أساس احترام السيادة الوطنية وحقوق الإنسان.

والبلدان المسؤولة عن فقدان أو تدمير الموارد الطبيعية خلال الحروب ينبغي أن تتحمل المسؤولية عن تكاليف إعادة تلك الموارد إلى وضعها السابق؛ وبالمثل، تقع على البلدان المسؤولة عن زرع الألغام البرية مسؤولية إزالة هذه الألغام. وينبغي أن يكثف المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة جهودهما للتخلص من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل إعلانها منطقة خالية من هذه الأسلحة، وينبغي استمرار بذل هذه الجهود على الصعيد العالمي. والمجتمع الدولي مستحث أيضا على تقديم الدعم إلى اللاجئين في المنطقة نتيجة عدم الاستقرار، والنزاعات، وانعدام الأمن البيئي فضلا عن تقديم الموارد المالية الكافية لمعالجة الأضرار البيئية الناتجة عن مشكلة اللاجئين.

دال – إدارة السكان(٢٨٩)

يمكن أن تكون الموارد البشرية مصدر قوة، ولذلك ينبغي القيام باستعدادات مناسبة في الهياكل الأساسية من أجل دعمها، بما في ذلك الاستثمار في الصحة، والتعليم، والتدريب وما إلى ذلك. وقد أدت معدلات النمو السكاني السريعة والاختلالات في توزيع السكان إلى زيادة الطلب والضغوط على الموارد الطبيعية وخدمات الحضر المحدودين. وباستثناء دول الخليج، فإن معدل نمو السكان يمثل مشكلة لبلدان المنطقة. وينبغي استخدام التعدادات والبيانات الإحصائية الاجتماعية الأخرى في وضع الخطط الرئيسية، مع مراعاة العلاقة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة. ووتدعو الحاجة إلى إدارة السكان بطريقة ذكية من أجل تعبئتهم لتحقيق التنمية المستدامة.

١ – العمل على الصعيد الوطني

ينبغي تطوير السياسات السكانية، بما في ذلك تنظيم الأسرة وزيادة الوعي بآثار النمو السكاني غير القابل للاستمرار. وينبغي التركيز على تنمية المرأة ورعاية الطفل . والدين لا يمنع بالضرورة تنظيم الأسرة، وينبغي إبراز ذلك في التوعية الدينية. ويتعين التصدي للأمية بوصفها عاملا هاما تنعكس آثاره على معدلات النمو السكاني.

(٢٩٠) المرجع نفسه.

وينبغي الاهتمام بالتخطيط الزراعي، وخلق فرص العمل، وتحسين الخدمات في المناطق الريفية واتخاذ الإجراءات المناسبة الأخرى لوقف الهجرة من الريف إلى الحضر.

٢ - العمل على الصعيد الإقليمي

هناك حاجة لوضع سياسات إقليمية لإدارة السكان تعالج مختلف احتياجات بلدان المنطقة، بما في ذلك قضية انتقال العمالة. وينبغي توفير المزيد من فرص العمل للقوى العاملة العربية المدربة في المنطقة.

٣ - العمل على الصعيد الدولي

ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي برامج تنظيم الأسرة وأن يشجع حرية انتقال العمال داخل المنطقة وحماية حقوق العمال المغتربين.

هاء - التعليم وبناء القدرات، والبحث ونقل التكنولوجيا[٢٩٠]

تحتاج المنطقة إلى الاستثمار في بناء القدرات وتمكين الشباب من سكانها. والتعليم السليم والتدريب المناسب والإدارة الحكيمة للموارد البشرية شروط ضرورية للحصول على نوع ونوعية رأس المال البشري المطلوب لدفع التنمية المستدامة. وينبغي أن يتناول تطوير البحث العلمي والتكنولوجيا أولويات المنطقة، ويسخر لتحقيق التنمية المستدامة.

١ - العمل على الصعيد الوطني

البلدان العربية مدعوة لاستعراض وتطوير استراتيجياتها وسياساتها التعليمية والتدريبية والالتزام بخطة عمل صحيحة وشاملة لتحسين نوعية الموارد البشرية واستثمار جزء من الناتج المحلي الإجمالي في تحسين البحث التكنولوجي والتعليم. وينبغي إقامة مرافق ملائمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك برامج خاصة لتأهيل ورعاية الأشخاص المعوقين.

وينبغي إعادة توجيه التعليم والتدريب للوفاء باحتياجات السوق وينبغي تمشيهما مع احتياجات التنمية المستدامة. وينبغي النظر إلى التعليم بوصفه عملا مجتمعيا وليس عملا حكوميا فحسب، تحدد فيه الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص احتياجات المجتمع وسوق العمل، وتتقاسم فيه المسؤوليات. وينبغي إدخال مفهوم التنمية المستدامة في مناهج التعليم في جميع المراحل الدراسية، مع مراعاة الاحتياجات المختلفة للمناطق الريفية والحضرية. وينبغي تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائط الإعلام على المساهمة في الجهود الرامية إلى محو الأمية، والمساعدة في وضع أساليب ابتكارية وبرامج تدريبية.

---

(٢٩١) المرجع نفسه.

وتدعو الحاجة إلى توجيه الاستراتيجيات الأكاديمية واستراتيجيات البحوث نحو تحسين الارتباط بين مجالات اهتمام البحوث واحتياجات التنمية المستدامة، وإجراء البحوث التطبيقية في المجالات ذات الأولوية وإتاحة المزيد من الحرية في البحوث الإكاديمية. وإنشاء المجالس الوطنية للبحوث المستدامة والمجالس الوطنية للتعليم جديرة بالتشجيع. ومن الأهمية تطوير التكنولوجيات المحلية لدعم التنمية المستدامة. وينبغي أن يقوم القطاع الخاص في المنطقة بدور رائد في البحث والتطوير عن طريق وحدات متخصصة أو من خلال دعمه للمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات البحثية الأخرى. وسيؤدي هذا التوسع في قاعدة البحث إلى وقف هجرة الكفاءات.

وينبغي أن تشجع البلدان العربية استراتيجيات الإنتاج الأنظف، وأن تشجع البحث، ونقل التكنولوجيا المناسبة وليس بالضرورة الأكثر تقدما، وربط البحث والتطوير باحتياجات السوق بهدف توفير التكنولوجيات المناسبة بأسعار معقولة.

وينبغي تسخير تكنولوجيا المعلومات لخدمة التنمية المستدامة، وتحسين فرص الحصول على التدريب وتحسينه. وينبغي أن تكون المعلومات متاحة للجميع بصورة أسهل.

٢ - العمل على الصعيد الإقليمي

ينبغي أن تؤدي المؤسسات الإقليمية دورا رئيسيا في نقل الخبرة والتكنولوجيا وأفضل الممارسات وأن تُساعد في بناء القدرات عن طريق تبادل البرامج التدريبية، والخبرة والمعلومات بين بلدان المنطقة.

وبغية دفع البحث العلمي إلى الأمام لحل المشاكل المرتبطة بتطبيقات التنمية المستدامة، من الضروري تعزيز التعاون بين مراكز البحث العلمي والجامعات وإنشاء شبكات وإقامة روابط بين الباحثين ومراكز البحث على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي تشجيع التعاون في مجالات البحث ذات الأولوية، مثل تنمية موارد المياه (بما في ذلك تحلية المياه)، والتكنولوجيا الحيوية، والطاقة المتجددة وتطوير التكنولوجيات المحلية.

وهناك حاجة إلى تطوير الاستراتيجيات الإقليمية والتعاون من أجل الاستثمار في التكنولوجيا المحلية، ونقل وتكييف التكنولوجيا الملائمة وتهيئة المناخ لعكس اتجاه هجرة الكفاءات.

ومن المقترح تكليف مراكز التكنولوجيا الإقليمية بعملية تكييف التكنولوجيا وتطويرها. ومن الضروري أيضا وضع سياسة إقليمية تجاه المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة.

٣ - العمل على المستوى الدولي

إن الأوساط العلمية الدولية، والوكالات المانحة ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية مدعوة لتقديم الدعم الشامل للمؤسسات الأكاديمية والبحثية في المنطقة لتطوير برامجها وبناء قدراتها، ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات. ومما يستلزم التأكيد عليه بوجه خاص للمنطقة تطوير برامج البحث والتطوير للباحثين من الشباب وتقديم الدعم للتدريب التقني للشباب وتأهيلهم للعمل في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

ويتعين تشجيع إقامة الروابط بين الأوساط العلمية والبحثية الدولية، ولا سيما في ميادين تحلية المياه، والطاقة الشمسية وتكنولوجيا المعلومات. ومن الأهمية القصوى إقامة الروابط بين أنشطة البحث العلمي الوطنية والإقليمية وأنشطة البحث العلمي الدولية.

ويتعين حث العالم المتقدم النمو ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة على القيام بدور أنشط وأكثر فعالية في نقل التكنولوجيا والتدريب إلى بلدان المنطقة.

ونقل التكنولوجيا الملائمة إلى بلدان المنطقة ينبغي أن يكون شرطا أساسيا لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ولضمان توفير التكنولوجيا الملائمة.

واو - الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

١ - الأمن الغذائي والمائي[٢٩١]

تمثل ندرة المياه، وتدهور الأراضي والأمن الغذائي التحديات الرئيسية في المنطقة العربية. والقضايا الثلاث متداخلة وتؤثر مجتمعة تأثيرا بالغا على التنوع البيولوجي، والسياسات السكانية والأمن في المنطقة.

أ - العمل على الصعيد الوطني

يتعين تشجيع البلدان العربية في المنطقة على تطبيق إدارة متكاملة في موارد المياه، بما في ذلك نُهج إدارة الطلب. ويتطلب ذلك التنسيق والتعاون بين الإدارات/الوكالات التي تتناول قضايا المياه. ويتعين أيضا تشجيع البلدان على تنمية الموارد المتجددة وغير التقليدية، بما في ذلك تجميع مياه الأمطار ومياه الضباب، واستكشاف وتنمية المياه الجوفية العميقة، وإعادة تكرير المياه وإزالة ملوحتها.

وتحتاج البلدان العربية إلى استخدام موارد المياه على النحو الأمثل وترشيد هذا الاستخدام بإعادة تخصيص حصص المياه لاستخدامات أعلى قيمة وزراعة المحاصيل التي لا تحتاج إلى كمية كبيرة من المياه، ومعالجة القيمة الحقيقية للمياه في جميع القطاعات بتطبيق نظام استعادة تكلفة

(٢٩٢) المرجع نفسه.

الاستثمار في مشاريع المياه وزيادة كفاءة الري من خلال التحسينات التقنية. وتطبيق إدارة المزارع القائمة على الخبرة يتسم أيضا بالأهمية لتحقيق أقصى إنتاجية للأرض والكفاءة في استخدام مياه الري.

وينبغي تشجيع الشركاء المعنيين على الاشتراك في إدارة المياه عن طريق حملات التوعية العامة، والبرامج القائمة على مشاركة الشركاء المعنيين والمجتمعات المحلية ورابطات المياه القائمة على المجتمعات المحلية. وينبغي أيضا تشجيع ترشيد استهلاك المياه. وينبغي أيضا تشجيع السلطات المحلية، بمساعدة الشركاء المعنيين الآخرين، على بذل الجهود لإصلاح المناطق السهلية، والأراضي الهامشية ومناطق الزراعة المروية والبعلية، وتوسيع نطاق إنشاء الأراضي المحمية للسماح باستعادة الأوضاع الطبيعية والتنوع البيولوجي.

وهناك حاجة لتكثيف الجهود لتطوير التكنولوجيات المتعلقة بالمياه والأراضي، وخاصة للري وتحلية المياه باستخدام تكنولوجيات الطاقة الشمسية. وينبغي ترسيخ وتعزيز إجراءات مكافحة التلوث، بما في ذلك البرامج المتكاملة لإدارة الآفات ومكافحة التلوث الكيميائي، لحماية موارد المياه.

وتدعو الحاجة إلى بناء القدرات وتحسين البنية المؤسسية لإدارة موارد المياه والأراضي بفعالية، ولحماية التنوع البيولوجي. وينبغي وضع سياسات اجتماعية واقتصادية متكاملة للأراضي والمياه تُفضي إلى الاستخدام الرشيد لموارد الأراضي والمياه وتنميتها. وينبغي وضع خطط تمويل لتأمين التمويل اللازم لإدارة موارد المياه ولتنفيذ مشاريع الاستثمار في مجال المياه، مع الأخذ في الاعتبار استرداد التكاليف من خلال الخدمات المقدمة والرسوم العامة مقابل معالجة مياه الصرف.

ب - العمل على الصعيد الإقليمي

ينبغي معالجة قضايا المياه وموارد الأراضي والأمن الغذائي في الإطار الإقليمي عن طريق وضع استراتيجية عربية موحدة وسياسات بديلة تهدف إلى تحقيق التكامل الإقليمي، ولا سيما في مجال الإنتاج الزراعي والسياسات التجارية. وينبغي أن يشمل هذا الاستخدام المستدام لموارد المياه المشتركة (بما في ذلك مستودعات المياه الجوفية)، وتفعيل الاتفاقات بين البلدان العربية فيما يتعلق بتوزيع المنتجات الزراعية على أساس استراتيجية "التكامل الغذائي" وتوحيد التشريعات والمعايير المتعلقة بالمياه.

ولمعالجة قضية الأمن الغذائي، من الضروري تشجيع مشاريع الاستثمار الإقليمية التي تأخذ في الاعتبار المزايا النسبية للبلدان. ومن شأن تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية تشجيع التجارة في الأغذية والمنتجات الزراعية في المنطقة. ويرتبط الأمن

الغذائي في المنطقة بالسلام والأمن، والاستقرار السياسي، الأمر الذي ينبغي على بلدان المنطقة مواصلة العمل على تحقيقه.

ويتعين حث البلدان العربية على دعم خطط العمل العربية الإقليمية فيما يتعلق بالزراعة الانتقائية في المناطق الملائمة، التي تتحدد وفقا للمناخ والموارد (الأرض والمياه واليد العاملة)، وإقامة آليات إقليمية للمحافظة على المياه وترشيد استهلاكها.٠

وينبغي أن تمنح المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، والمنظمات الإقليمية الأولوية العليا للمياه والغذاء في برامجها الأكاديمية ومشاريعها البحثية وأن تشجع، على سبيل المثال، التعاون في تطوير بذور منتقاة مقاومة للجفاف، والملوحة وعالية الإنتاجية. وينبغي أن تدعم المنطقة دور المراكز والمنظمات الإقليمية المتخصصة في ميدان البحث والتطوير وتوجيهها لخدمة برامج التنمية المتكاملة بما في ذلك استخدام الطاقة الشمسية في مجال تحلية الماء لتصبح من التقنيات المحلية التي تطورها المنطقة العربية.

وينبغي التعامل مع الكائنات المحورة وراثيا بحذر بإنشاء لجان إقليمية للسلامة البيولوجية، وينبغي تأمين السلامة الغذائية بوجه عام في الأغذية المنتجة محليا والمستوردة على حد سواء. ومن الأهمية أيضا إنشاء مصارف وطنية وإقليمية للجينات لحماية التنوع البيولوجي وحقوق الملكية في المنطقة، ولا سيما أصول العائلات البرية للنباتات الغذائية أو العشبية الناشئة في المنطقة.

ج - العمل على الصعيد الدولي

من بين المقترحات الرئيسية للعمل التي تم التأكيد عليها على الصعيد الدولي احترام الحقوق التاريخية للبلدان المشاطئة ذات موارد المياه المشتركة (أحواض الأنهار، ومستودعات المياه الجوفية، وما إلى ذلك)، والتعاون بين تلك البلدان في إدارة الموارد المشتركة وحمايتها من التلوث، بما في ذلك وضع استراتيجيات إقليمية، وخطط أساسية، وآليات للتنفيذ المشترك.

ومطلوب من المنظمات الإقليمية العربية، والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، أن تقدم المزيد من المساعدات التقنية في بناء القدرات، وأن تساعد في وضع سياسات للإدارة المتكاملة للمياه وأن تعزز مؤسسات موارد المياه.

٢ - تدهور الأرض (مع التركيز على التصحر)

أ - العمل على الصعيد الوطني

ينبغي على البلدان العربية في المنطقة أن تُعد برامج لإصلاح الأراضي المتدهورة، بما في ذلك المروج والغابات، وأن تضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية متعلقة بالتصحر من أجل تنفيذ البرامج الملائمة لمكافحة التصحر. وتدعو الحاجة أيضا إلى أن تخصص هذه البلدان المزيد من الموارد، وأن تبادر بحلول ابتكارية تدعم مستخدمي الأراضي في المجتمعات الريفية لتمكينهم من التعامل مع

التغييرات العالمية الجديدة والتغلب على العقبات التي يواجهها الفقراء، والفئات المهمشة والمحرومة، ولا سيما النساء، والسكان الأصليون وصغار المزارعين. ولكي تفهم البلدان العربية التصحر وتكافحه، فإنها تحتاج إلى وضع برامج لرصد موارد الأرض باستخدام التكنولوجيات الحديثة، مثل الاستشعار عن بُعد ونظام المعلومات الجغرافية.

وينبغي حث البلدان العربية على أن تمتثل وأن تنفذ الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بموارد الأراضي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بوصفها أدوات للتنمية المستدامة، وذلك بإدماجها بالكامل في تخطيط التنمية الاجتماعية – الاقتصادية على الصعيدين الوطني والإقليمي، بالتنسيق مع الوكالات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

ب – العمل على الصعيد الإقليمي

هناك حاجة إلى دعم الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية في المنطقة العربية بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتنسيق السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة باستخدام الأرض ومكافحة التصحر والإدارة المتكاملة للنظام الإيكولوجي، والتوفيق بينها. ومن الأهمية أيضا إقامة مشاريع إقليمية لرصد التصحر تستند إلى البحث العلمي واستخدام التكنولوجيات الحديثة.

ج – العمل على الصعيد الدولي

تُحث بلدان المنطقة مرفق البيئة العالمية على تخصيص موارد مالية وإنشاء آليات لدعم البرامج الوطنية والإقليمية في مجال مكافحة التصحر. كما أنها تدعو المجتمع الدولي لدعم البرامج الوطنية والإقليمية لمكافحة التصحر، وحماية التنوع البيولوجي والتنوع البيولوجي الزراعي.

٣ – المناطق البحرية والساحلية

أ – العمل على الصعيد الوطني

ينبغي أن تعتمد البلدان العربية نهجا متكاملا لمعالجة قضايا الموارد الساحلية والبحرية، بما في ذلك اعتماد نُظم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بهدف تحقيق التنمية المستدامة للبيئية الساحلية والبحرية، وزيادة الوعي، وتعزيز التعاون والتكامل بين المؤسسات والشركاء المعنيين، وتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويتسم توفير الموارد المالية والتقنية بأهمية بالغة لتنفيذ أنشطة الإدارة المتكاملة.

ومن الأهمية وضع خطط وآليات إدارية لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية، بما في ذلك مصائد الأسماك ومزارع الأسماك على الصعيدين الوطني والإقليمي، واتخاذ تدابير لتخفيف

التلوث الناتج من الأنشطة البرية، مثل تنمية القدرات على معالجة النفايات، وإصلاح الموائل المتضررة.

وهناك حاجة إلى تشجيع البحث والتطوير في مجال التنمية المستدامة للمناطق والموارد الساحلية والبحرية، وتوسيع نطاق الرصد والمراقبة والتقييم. ومن الأهمية أيضا دعم الدراسات المتعلقة بتقييم أرصدة الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٢ - العمل على الصعيدين الإقليمي والدولي

ينبغي أن تُعزز البلدان العربية التعاون الأقاليمي في مجال حماية البيئة البحرية، بما في ذلك التخطيط للطوارئ على الصعيد الإقليمي وتقليل المخاطر الملاحية إلى أدنى حد. وينبغي حثها أيضا على التعاون مع خطط عمل البحار الإقليمية لتنفيذ برامج العمل الاستراتيجية الرامية إلى حماية البحار الإقليمية. وينبغي أيضا الاهتمام بالمناطق البحرية المحمية بالاهتمام وتحديد معالمها إقليميا من أجل حمايتها.

ومن الأهمية البالغة تنفيذ خطة العمل العالمية لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية على الصعيد الإقليمي بغية وقف تصريف مياه المجارير في البيئة الساحلية والبحرية والتحكم في مصادر التلوث البري الأخرى.

٤ - الجبال والغابات

أ - العمل على الصعيد الوطني

ينبغي أن تقوم بلدان المنطقة التي تحظى بجبال وغابات ذات أهمية بإعداد استراتيجية أو خطة عمل لإدارتها المستدامة إلى جانب وضع السياسات اللازمة لإعادة زراعتها، وتحسين أوضاع إدارة الغابات، وإدخال أنشطة التشجير في عمليات التنمية الحضرية والسياحة، وتحديد مناطق لصون سلامة النُظم الإيكولوجية. ويحتاج إعداد تلك الاستراتيجيات أو خطط العمل المتعلقة بإدارة الجبال والغابات إلى فهم أنواعها، وتعقدها، ومعرفة حدودها وتوزيعها بوضوح. وتدعو الحاجة إلى تمييز العناصر الأساسية، بما في ذلك السمات الأصلية للبيئة المادية، وتغير المناخ، وعوامل إزالة الغابات، والمهارات في إدارة الغابات، وقدرة موارد الغابات، والتقاليد والآثار البشرية العميقة الجذور، والقوى الاقتصادية والأحداث السياسية. ومع ذلك، لن يتحقق النجاح باقيام بإجراءات المنع القسري. ويجب إيجاد مصادر بديلة للدخل للسكان الذين يعتمدون على الغابات الطبيعية. وتشمل الحلول الرئيسية لمشاكل الغابات في المنطقة إعادة زراعة الغابات في مناطقها الأصلية وفي المناطق الأكثر ملاءمة لها، وزراعة الغابات المتعددة الأغراض، التي يمكن أن تستخدم لأغراض الرعي، وإنتاج الأخشاب والاستخدامات التقليدية الأخرى. وسيؤدي إنشاء الغابات المتعددة

الأغراض إلى تنوع النواتج، وهي ميزة هامة لتجنب الاستخدام المفرط للغابات ذات الغرض الواحد.

ب - العمل على الصعيد الإقليمي

من أجل تنفيذ الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للجبال في المنطقة، من الأهمية نقل قضايا الجبال إلى مستوى أعلى في جدول الأعمال الإقليمي وزيادة الوعي الإقليمي بالأهمية العالمية للنُظم الإيكولوجية للجبال. وتوفر السنة الدولية للجبال (٢٠٠٢) فرصة فريدة لذلك العمل.

ج - العمل على الصعيد الدولي

على الصعيد الدولي، ينبغي إجراء البحوث لتحديد أفضل الممارسات في إدارة مقاسم المياه في المناطق الجبلية، والمبادئ التوجيهية التي تقود إلى تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية وإعداد إطار لخطة العمل العالمية المقترحة لإدارة النظم الإيكولوجية في المناطق الجبلية.

٥ - التنوع البيولوجي

أ - العمل على الصعيد الوطني

ينبغي الاهتمام بجهود حفظ التنوع التكنولوجي وحمايته وذلك في نهج متكامل مع المحافظة على تنوع البيئات، وغزارة الأنواع والثراء الجيني لهذه الأنواع. وتدعو الحاجة إلى أن تحقق برامج الحفظ هذه الجوانب. وهناك حاجة ملحة لحماية المواقع الحيوية وتخصيص مناطق محمية وطنية.

وتدعو الحاجة لاستعراض الاستراتيجيات الوطنية وتعزيزها (أو وضعها إن لم تكن موجودة) من أجل حفظ التنوع البيولوجي وحمايته، وإنشاء نُظم معلومات عن التنوع البيولوجي، التي يمكن أن تساعد صناع القرار على تقييم وتخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية على نحو أفضل. ومصارف الجينات ضرورية أيضا لحماية الأنواع المهددة بالانقراض والمحافظة على حقوق ملكية الأنواع التي ينبع أصلها في بلدان المنطقة العربية.

ومن المتوقع أنه في إطار تنفيذ برامج اتفاقية التنوع البيولوجي، سيتم تحقيق المعرفة بالتدابير الحمائية لمختلف عناصر التنوع البيولوجي وسوف تتصدر المنطقة الجهود المبذولة لحماية الطبيعة والاستخدام المستدام لمواردها البيولوجية. ويمثل الانضمام إلى بروتوكول قرطاجنة خطوة أساسية في هذا الاتجاه.

ب - العمل على الصعيد الإقليمي

ينبغي تشجيع توحد البلدان العربية جهودها المجتمعة الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي وحفظه، من خلال البرامج المشتركة، وتبادل المعلومات والخبرات. وينبغي إيلاء الاهتمام إلى إجراءات الحفظ في مناطق الحدود، مثل الحدود بين اليمن وعمان والمملكة العربية السعودية، ومصر

والسودان، والمغرب والجزائر. ويمكن أن تساعد برامج السياحة الإيكولوجية في حالة إدارتها على النحو الصحيح، على حفظ التنوع البيولوجي في المنطقة. وينبغي اعتماد إطارات إيكولوجية إقليمية متكاملة للتنوع البيولوجي. واستخدام نُظم المعلومات الحديثة بما في ذلك نظام المعلومات الجغرافية والاستشعارعن بُعد والشبكات يمثل أدارة قيمة. تحتاج المنطقة أيضا إلى إنشاء مصارف جينات إقليمية لتلبية احتياجات المنطقة في حماية الأنواع الموجودة واستعادة الأنواع المفقودة.

ج - العمل على الصعيد الدولي

ينبغي تشجيع المجتمع الدولي على توفير الموارد التقنية والمالية لتمكين البلدان العربية من تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. ومن الضروري أيضا أن تضع الأمم المتحدة، بالمشاركة مع المؤسسات العربية الإقليمية والدولية المعنية، مدونة آداب فيما يتعلق باستخدام وتوزيع الكائنات المحورة جينيا. وتقديم الدعم إلى مشاريع حفظ التنوع البيولوجي التي تقودها المجتمعات المحلية ينبغي أيضا توفيره بسهولة في المنطقة العربية.

٦ - نوعية الهواء

أ - العمل على الصعيد الوطني

هناك حاجة إلى تحسين وترسيخ برامج رصد تلوث الهواء ومكافحته فيما يتعلق بمصادر الانبعاث المتحركة والثابتة، ومواصلة تقييم وتحليل نوعية الهواء المحيط. ومن أجل دعم ذلك، ينبغي توفير الموارد المالية وتأمين معدات قياس نوعية الهواء من أحدث طراز وتوفير الموظفين المؤهلين. ويتعين تعزيز هذه الجهود ببرامج تدريب، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيات الأنظف، والبحث والتطوير فيما يتعلق بتلوث الهواء وآثاره على الصحة.

ومن الضروري استخدام التخطيط الحضري السليم في المدن مع توفير نُظم الدعم السليمة بيئيا والتي تتسم بانخفاض استهلاكها للطاقة. ويمكن أن يُساعد هذا على اختصار مسافات النقل والتوزيع مع التركيز على نوعية شبكات النقل العام وسهولة الوصول إليه. وينبغي أيضا أن تستخدم المدن نُظما حديثة وذات كفاءة لإدارة حركة المرور للحد من اختناقات المرور، التي تتسبب في أعلى نسبة من الانبعاثات. وكذلك، ينبغي تطبيق أنظمة نوعية الهواء وإقامة آليات للتنفيذ. ويمكن أيضا أن يُسهم إلغاء الإعانات المالية وتحسين كفاءة الطاقة في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحسين استهلاك الوقود، وزيادة إيرادات الحكومة ورفع مستوى خدمات النقل العام.

ومن الضروري أيضا مواصلة الجهود الرامية إلى منع استخدام البترين المحتوي على الرصاص، واستبدال السيارات المتهالكة، واستخدام التكنولوجيات الأنظف، وزيادة توافر الوقود

الأنظف بما في ذلك محطات الغاز الطبيعي وتكثيف جهود زراعة الأحراج. وسوف تسهم جميع هذه الإجراءات في تحسين نوعية الهواء في المدن العربية.

ب - العمل على الصعيد الإقليمي

تدعو الحاجة إلى وضع برامج مشتركة لمعالجة الأولويات المشتركة لبلدان المنطقة في مجال رصد وتلوث الهواء ومكافحته، وتقييم الآثار الصحية المرتبطة بتلوث الهواء، وتبادل ونشر المعلومات والخبرات المتعلقة بتلوث الهواء. ومن الأهمية أيضا وضع معايير ومبادئ توجيهية متوافقة إقليميا بشأن نوعية الهواء.

وينبغي أن تقدم البلدان العربية حوافز لقطاعي النقل والصناعة من أجل معالجة مشاكل نوعية الهواء ليس على الصعيد الوطني فحسب بل أيضا بإقامة شبكات نقل دون إقليمية وإقليمية، وإقامة نُظم وشبكات طاقة فعالة.

ج - العمل على الصعيد الدولي

يتعين حث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة التقنية والمالية لمعالجة قضايا تلوث الهواء، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتبادل المبادئ التوجيهية والمعايير ونشر المعلومات، وذلك من بين القضايا ذات الأولوية التي يتعين معالجتها.

٧ - تغير المناخ

تشعر بلدان المنطقة العربية بالقلق إزاء الآثار المحتملة للاحترار العالمي على موارد المياه، والنظم الإيكولوجية الهشة، وعلى سبل عيش ملايين البشر الذين يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة.

أ - العمل على الصعيد الوطني

ينبغي وضع استراتيجيات رصد وطنية لرصد كميات ثاني أكسيد الكربون المنبعثة. وينبغي التشجيع على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن طريق إلغاء نظام الشعلة، واستخدام أنواع وقود أكثر كفاءة وتعزيز كفاءة مشاريع الإنتاج الأنظف في الصناعة. وينبغي تشجيع زراعة الغابات وتنمية القدرة الاقتصادية للنظام الإيكولوجي.

وينبغي أن تنسق البلدان العربية سياساتها وأوضاعها، بما في ذلك فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية — الاقتصادية المترتبة على البلدان النامية والبلدان المنتجة للنفط، نتيجة الحد من انبعاثات غاز الدفيئة. وتطبيق آليات التنمية الأنظف واستراتيجيات الإنتاج الأنظف في قطاع الصناعة يمثل اتجاها يمكن أن تتبعه البلدان للحد من آثارها على تغير المناخ.

ب - العمل على الصعيد الإقليمي

يمثل وضع برامج سليمة للتقييم والرصد أشد الاحتياجات إلحاحا في معظم المنطقة. وينبغي أيضا أن تنسيق البلدان العربية سياساتها وأوضاعها بما في ذلك استجاباتها للآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، في البلدان النامية والبلدان المنتجة للنفط.

وهناك بعض الاحتياجات الواضحة للبحوث. فمن الواضح أن من الضروري إجراء كثير من الدراسات الفسيولوجية والإيكولوجية الأساسية لآثار التغيرات في الأوضاع الجوية والمناخية. ويتمثل أكثر الاحتياجات إلحاحا في معظم المنطقة من وضع برامج سليمة للرصد والتقيم لترسيخ خطوط الأساس الحالية وتحديد معدلات التغير. وتشمل بعض البحوث والمعلومات المطلوبة فيما يتعلق بتغير المناخ في المنطقة العربية ما يلي:

١ - وضع نماذج مناخية للتنبؤ بتغير المناخ على النطاق الإقليمي، بما في ذلك المنطقة العربية.

٢ - الآثار التي يرتبها تغير المناخ على المنطقة العربية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا سيما في مجال الأمن الغذائي والمائي.

٣ - دور العواقب المناخية الناتجة عن متغيرات النظم الإيكولوجية والمتغيرات الجوية، مثل السحب، وبخار الماء، وسُخام الكربون ... وما إلى ذلك.

٤ - تقييم نوعية وشمولية شبكات مراقبة المناخ في المنطقة العربية.

٥ - تقييم التكاليف الاقتصادية لمواجهة آثار تغير المناخ وتكاليف اعتماد إجراءات لتخفيفها.

٦ - تقييم حجم الآثار/وقابلية المنطقة العربية للتضرر بسبب الأحوال المناخية — الجوية غير العادية، مثل موجات الحرارة العالية، والعواصف الترابية والرعدية.

٧ - الآثار التي يرتبها تغير المناخ على توقعات الأحوال الجوية في المنطقة العربية.

٨ - التقليل إلى أدنى حد من أشكال عدم التيقن العلمي، بما في ذلك جميع الفرضيات المتعلقة بتغير المناخ في المنطقة.

ج - العمل على الصعيد الدولي

ينبغي أن يعالج المجتمع الدولي الآثار التي ترتبها إجراءات تخفيف آثار غازات الدفيئة على البلدان النامية.

٨ - المواد المستنفدة للأوزون

أ - العمل على الصعيد الوطني

ينبغي أن تواصل البلدان العربية وقف استخدام المواد المستنفدة للأوزون وأن تستمر في تنفيذ بروتوكول مونتريال.

ب - العمل على الصعيدين الإقليمي والدولي

١ - مساعدة بلدان المنطقة العربية غير الأطراف في بروتوكول مونتريال و/أو تعديلاته، على التصديق عليهما.

٢ - تقديم المساعدة اللازمة للبلدان العربية لتحقيق الامتثال لأحكامه، والاستمرار في ذلك.

٣ - مساعدة البلدان العربية التي لم تبدأ برامجها القطرية على أن تفعل ذلك.

٤ - تحقيق أقصى إمكانية لوقف استخدام المواد المستنفدة للأوزون مبكرا في المنطقة العربية.

٥ - مساعدة الشركاء المعنيين على اختيار بدائل ملائمة للمواد المستنفدة للأوزون مع مراعاة عدم تأثير تلك البدائل على طبقة الأوزون (على المدى البعيد)، وعدم حظرها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى مثل بروتوكول كيوتو.

زاي - الإدارة العامة والمشاركة العامة في التنمية المستدامة[٢٩٢].

يتطلب تحسين الإدارة العامة للتنمية المستدامة إعادة التفكير في العلاقة بين المؤسسات والأفراد وأدوات السياسة العامة. ويتطلب أيضا تقييم قدرة المنطقة العربية على التوفيق بين الخطط الاجتماعة والاقتصادية والبيئية، وتكاملها[٢٩٣] وفي حين تحقق قدر كبير من التقدم خلال العقد الماضي في تدعيم الإدارة البيئية، من الأهمية الآن إعادة تركيز الجهود الإقليمية للعمل على تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن تعكس تلك المساعي الدروس العملية المستفادة من تجارب الماضي المشتركة وأن تحدد بوضوح الأولويات المتكاملة والحلول الفعالة من حيث التكاليف[٢٩٤] المراعية للنواحي الثقافية والقابلة للتطبيق في السياق الإقليمي.

---

(٢٩٣) المرجع نفسه.

(٢٩٤) Thematic RT Report.

(٢٩٥) المرجع نفسه.

وقد تأثرت الإدارة العامة، ويقصد بها مجموعة الاتفاقيات الدولية، والصكوك والاتفاقات والإجراءات القانونية الإخرى التي تحكم التفاعلات العالمية، تأثرا شديدا بعملية العولمة والقوى العالمية الأخرى، مثل تحرير التجارة وثورة تكنولوجيا المعلومات(٢٩٥).

أ - العمل على الصعيد الوطني

ينبغي التأكيد بشدة على ضرورة أن تتضمن الإدارة الرشيدة تدعيم الإطار القانوني، وتعزيز الديمقراطية، والمساءلة والشفافية، واشتراك المجتمع المدني بصورة فعالة، ولا سيما النساء والشباب، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وعملية صنع القرار(٢٩٦) "وينبغي ألا يتحول التشاور مع الشركاء المعنيين المتعددين على الصعيد الوطن إلى عملية صورية للحصول على خطط حكومية "معدة سلفا" وبرامج يوافق عليها الشعب موافقة شكلية، بل ينبغي أن يصبح محفلا للمشاركة والحوار الحقيقيين والفعليين"(٢٩٧).

(١) تطوير المؤسسات وبناء القدرات

- تدعو الحاجة إلى تزويد المؤسسات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي بالقدرة على القيام بتحليل سليم للسياسات والتنفيذ الفعال لها.
- إن تطبيق اللامركزية، وإقامة الروابط وتنسيق الآليات بين وزارات البيئة والوزارات المعنية الأخرى والقطاعات ذات الصلة تتسم بالأهمية البالغة في تحسين الإدارة العامة للتنمية المستدامة.

(٢) التخطيط المتكامل وتنفيذ البرامج

- ينبغي أن تدمج على نحو أفضل استراتيجيات وخطط عمل التنمية المستدامة الوطنية في برامج العمل القطاعية.
- ينبغي تشجيع الشراكات بين الشركاء المعنيين من القطاعين العام والخاص من أجل الإسهام في صنع القرار في أثناء عمليات التخطيط والتنفيذ.
- تشجيع المشاركة الشعبية بزيادة الوعي من خلال الكشف عن المعلومات ونشرها.

---

(٢٩٦) Stakeholders Roundtable.

(٢٩٧)المرجع نفسه

(٢٩٨) Thematic RT Report.

(٣) الروابط الوطنية والمحلية

- ينبغي النظر بعين الاعتبار في أولويات التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والوطني، وتبسيطها.
- ينبغي أن تأخذ استراتيجيات وخطط عمل التنمية المستدامة بعين الاعتبار الأولويات الوطنية والمحلية.
- ينبغي تحسين القدرات المحلية على صياغة السياسات وتنفيذها، كما ينبغي تحسين المساءلة المحلية والاستقلال المالي.

(٤) المراقبة والمساءلة

- ينبغي أن يعتبر الأفراد والمؤسسات واضحين ومسؤولين هم أدائهم وقدرتهم على تحقيق الأهداف المقررة لبرامج العمل المحددة مسبقا.
- إنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة من أجل تنسيق الاستراتيجيات والسياسات، وإيجاد آليات مراقبة لرصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بناء على المؤشرات المحددة من قبل الحكومة.

ب - العمل على الصعيد الإقليمي

ينبغي تعزيز دور جامعة الدول العربية من ناحية التعاون والتنسيق بين الحكومات العربية. وينبغي النظر في إنشاء مجلس عربي للتنمية المستدامة يجتمع على مستوى رؤساء الوزارات. وينبغي أن تكون الإدارة العامة الإقليمية قائمة على المشاركة، وينبغي وضع مدونة قواعد سلوك للإدارة العامة والنهج القائم على المشاركة في المنطقة. وتدعو الحاجة إلى تدعيم وتعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويجب أيضا أن تقوم دول المنطقة، من خلال جامعة الدول العربية، بإنشاء آليات قانونية وإدارية ومالية تُعزز الإدارة العامة الرشيدة في البلدان العربية.

ج - العمل على الصعيد الدولي

من الأهمية البالغة تدعيم الأمم المتحدة (مؤسسيا وماليا) وتمكينها من أداء دور رائد إلى حد أبعد في التنمية المستدامة، والتأكيد على أهمية قيام كل وكالة بالتركيز على مجال تخصص كل منها.

وقد يستدعي الأمر إصلاح المؤسسات الدولية وإعادة هيكلتها من أجل تحقيق إدارة عامة أفضل. ويجب أيضا معالجة إنفاذ الصكوك القانونية الدولية، وتحديد الالتزامات وتسويتها.

حاء - أنماط الاستهلاك[٢٩٨]

تشكل أنماط الاستهلاك غير المستدامة السائدة في البلدان المتقدمة النمو عائقا هاما أمام التنمية المستدامة، وتؤدي إلى تفاقم الفقر وأعباء الديون في البلدان النامية.

أ - العمل على الصعيد الوطني

ينبغي حث الحكومات والقطاع الخاص على تغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج واستهلاك السلع والخدمات والموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، من الضروري توجيه دور وسائط الإعلام، والمؤسسات التعليمية، ومجموعات المجتمع المدني إلى تغيير أنماط الاستهلاك القائم على الجانب المادي. وتشكل جمعيات حماية المستهلك والمرأة عناصر أساسية في عملية التغيير.

وفي إطار معالجة قضايا نمط الاستهلاك، من الضروري مراعاة حقوق المستهلك، وتشجيع استخدام المنتجات والسلع التقليدية، وتعزيز مفهوم الإنتاج الأنظف والاستهلاك الأسلم، وتشجيع أنشطة إعادة الاستخدام وإعادة التصنيع، بما في ذلك البحث والتطوير.

---

(٢٩٩) Stakeholders Roundtable.

ب - العمل على الصعيد الإقليمي

تدعو الحاجة إلى أن تبذل البلدان جهودا جماعية لإحياء التقاليد والتعاليم العربية والإسلامية باعتبارها السمة المميزة للمنطقة، التي يمكن أن تنعكس إيجابيا على التنمية المستدامة. وهناك حاجة أيضا لتنسيق الإنتاج والمعايير البيئية فيما بين البلدان العربية. وينبغي إنشاء جمعيات إقليمية لحماية المستهلك للقيام بدور استباقي في تغيير أنماط الاستهلاك التي يتبعها المستهلك.

ج - العمل على الصعيد الدولي

ينبغي حث البلدان المتقدمة النمو على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة التي تسترف الموارد الطبيعية العالمية وترتب آثارا إيكولوجية شديدة. وهي أيضا مدعوة إلى تخصيص المزيد من الموارد لتطوير التكنولوجيات المفيدة إيكولوجيا وجعل أسعارها في حدود إمكانيات البلدان النامية.

طاء - المحافظة على التراث الثقافي[٢٩٩]

لقد أصبح من الجلي أن التراث الثقافي للمنطقة العربية لا يوظف توظيفا كاملا، وبخاصة كأداة للتنمية. وتتمتع المنطقة العربية، بما لديها من تراث لا نظير له، بفرصة عظيمة ينبغي أن تُعطى الأولوية وأن تستغل بمفهومها الاقتصادية والثقافي.

أ - العمل على الصعيد الوطني

ينبغي احترام القيم الأسرية وحمايتها من العادات الأجنبية. وينبغي تمكين وسائط الإعلام والمجتمع المدني من القيام بدور قيادي في هذا المجال. وينبغي التأكيد على دور التراث الثقافي والقيم الإسلامية في اتباع سبيل التنمية المستدامة. وينبغي أن تُضاعف البلدان العربية جهودها الرامية إلى إحياء التراث الطبيعي والثقافي، والمحافظة عليه، وصيانته، وإدارته إدارة حكيمة. وينبغي استخدام المعرفة الأصلية والتراث الثقافي كأداة للنمو الاقتصادي، مثلا في السياحة الإيكولوجية. ويجب إدخال الأبعاد الثقافية في جميع سياسات التنمية والتدخلات في المشاريع.

ويمكن تخفيف ندرة الموارد المالية اللازمة للاستثمار في مجال المحافظة على هذا القطاع وتنميته وذلك بالقيام بإصلاح السياسات والمؤسسات لزيادة التمويل الذاتي للقطاع، وبجذب اهتمام المجتمع الدولي للاستثمار في التراث الثقافي للمنطقة العربية باعتباره تراثا عالميا.

ب - العمل على الصعيد الإقليمي

(٣٠٠) المرجع نفسه.

هناك حاجة للقيام دوريا باستعراض الاستراتيجية العربية المتعلقة بالتراث الثقافي، وتشجيع البرامج الإقليمية العربية الرامية إلى المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي واستخدامهما في أغراض النمو الاقتصادي.

وينبغي حماية ثقافة المنطقة العربية من غزو العادات الأجنبية بإحياء القيم الثقافية العربية والإسلامية. ومن الضروري أيضا خلق الوعي بالتراث العربي والثقافة العربية على الصعيد العالمي؛ وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تتحلى المنطقة العربية بروح القبول والتسامح تجاه الثقافات الأخرى.

ج - العمل على الصعيد الدولي

ينبغي حث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة التقنية والموارد المالية للمساعدة في صيانة التراث الثقافي والطبيعي للمنطقة العربية، والمحافظة عليه، وتنميته.

وباعتبار هذا التراث من الكنوز ذات الأهمية العالمية، فإن فوائده تتجاوز الحدود الوطنية. وينبغي حث المجتمع العالمي على إجراء الحوار بين مختلف الثقافات العالمية لخلق روح التسامح بين مختلف الثقافات والأديان في العالم.

ياء - التجارة والعولمة[٣٠٠]

تمثل العولمة عملية لا رجوع فيها تتخطى الحواجز الجغرافية والمالية والثقافية. وتواجه البلدان النامية، والشعوب والثقافات الأصلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المخاطر المحتملة المرتبطة بالعولمة. وفي هذا الصدد، شهد الهيكل التجاري الدولي تغييرات كبيرة منذ قيام منظمة التجارة العالمية.

أ - العمل على الصعيد الوطني

ينبغي أن يمضي تحرير التجارة في البلدان العربية وفقا لخطة زمنية مرتبطة ببناء الهياكل الأساسية الضرورية وإصلاح المؤسسات والسياسات اللازمة لتحقيق تحرير التجارة مع تقليل الآثار السلبية الممكنة إلى أدنى حد ممكن.

ولتحسين القدرة التنافسية وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، تحتاج البلدان العربية إلى تحسين الكفاءة، ومعايير المنتجات، وجعل تكنولوجيات الإنتاج متفقة مع المعايير الدولية، بما في ذلك المعايير البيئية (مثلا المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ١٤٠٠، التوسيم الإيكولوجي). ويجب على هذه البلدان أيضا العمل على تنويع المنتجات والخدمات، وتصدير السلع المصنعة بدلا من المواد الخام. وكذلك، ينبغي إدماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصادات العالمية والإقليمية للاستفادة من نظم التجارة الدولية.

---

(٣٠١) المرجع نفسه.

وتحتاج البلدان العربية إلى تهيئة البيئة الملائمة للانخراط الكامل في العولمة بما في ذلك توفير الهياكل الأساسية الضرورية، والخدمات والبنية المؤسسية، اللازمة للسير بسلاسة والاندماج في عمليات الأقلمة والعولمة. وعلى البلدان العربية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الآثار السلبية للعولمة، ومعالجة التكاليف المرتبطة بالعولمة على المستويات التقنية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وكذلك، ينبغي أن تقوم هذه البلدان، بالتعاون مع المجتمع المدني والشركاء المعنيين الآخرين، بإجراء التقييم السليم للآثار التي ترتبها المعاهدات الدولية على المنطقة العربية قبل التوقيع عليها. ومن الأهمية ترويج القيم الثقافية المحلية والإسلامية لمواجهة القيم وأنماط الاستهلاك غير المرغوب فيها التي قد تتسرب إلى المنطقة العربية من خلال العولمة.

ب - العمل على الصعيد الإقليمي

ينبغي أن تدعم البلدان العربية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية كخطوة أولى في توجيه التكامل الاقتصادي العربي نحو كتلة اقتصادية عربية تتمتع بقدرات تفاوضية عالية.

ولتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي يلزم بذل الجهود الجماعية الإقليمية التالية[٣٠١]:

١ - وضع نُظم تجارية إقليمية، وتعزيز التجارة فيما بين البلدان.

٢ - وضع نُظم تمويل إقليمية، ولا سيما الأعمال المصرفية والنظم والإجراءات النقدية.

٣ - معالجة قضايا التعريفة الجمركية، والحواجز الجمركية والضرائب.

٤ - تنسيق النظام القانوني في المنطقة.

٥ - بناء الهياكل الأساسية الإقليمية، بما في ذلك شبكات النقل المتكاملة وشبكات الاتصالات والمعلومات الإقليمية، وما إلى ذلك.

٦ - تنويع الأنشطة الاقتصادية داخل البلدان وبينها على أساس المزايا النسبية لهذه البلدان.

ومن المقترح كذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة للاندماج في الاقتصاد العالمي وتجنب الآثار السلبية للعولمة. وينبغي التأكيد أيضا على ضرورة أن تقوم البلدان العربية بجهود جماعية وأن تُشارك بفعالية في وضع الاتفاقات الدولية.

وينبغي على بلدان المنطقة القيام بدور نشط في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك قضية حقوق الملكية الفكرية، والتفاوض والتوقيع على اتفاقات الشراكة الإقليمية مع المناطق الاستراتيجية الأخرى، ولا سيما أوروبا، وأفريقيا، وآسيا. وينبغي أيضا تطبيق التوسيم الإيكولوجي على الصعيد الإقليمي من أجل تشجيع الصادرات. وينبغي أن تتخذ بلدان المنطقة موقفا موحدا

(٣٠٢) المرجع نفسه.

تجاه قضايا العولمة وعمليات الشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة. وينبغي توسيع الطاقة الإنتاجية الصناعية على مستوى المنطقة.

وهناك حاجة إلى أجراء دراسة شاملة لعملية العولمة، للتمكن من اتخاذ موقف مدروس تجاه قضايا العولمة. وينبغي ترسيخ الثقافة والقيم العربية والإسلامية في المنطقة لمواجهة انتشار الثقافة الاستهلاكية، مع إشراك المجتمع المدني ووسائط الإعلام للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

وسيؤدي تحقيق التوافق بين الحكومات والبرلمانيين على الصعيد الإقليمي إلى تدعيم النهج الإقليمي للعولمة. وينبغي تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمقابلة متطلبات العولمة.

ج - العمل على الصعيد الدولي

ينبغي على منظمة التجارة العالمية والوكالات الأخرى ذات الصلة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تقديم المساعدة إلى البلدان العربية في المنطقة لمواجهة التحديات الناشئة عن تحرير التجارة العالمية وتخفيف أي آثار سلبية ترتبها قرارات منظمة التجارة العالمية على البلدان العربية. ومطلوب من المجتمع الدولي أيضا إعادة النظر في الجزاءات الاقتصادي/الحظر الاقتصادية المفروض على بلدان عربية معينة.

ومطلوب أيضا إلى البلدان المتقدمة النمو تأمين الأساس العادل والمنصف لحرية حركة السلع، والأفراد والمنتجات.

ولتأمين مشاركة كافة البلدان مشاركة عادلة في العولمة، ينبغي السماح بحرية تدفق الموارد البشرية والتكنولوجيا إلى جانب رؤوس الأموال، والخدمات والمنتجات. وينبغي التحكم في العولمة من خلال منظومة الأمم المتحدة. وينبغي وضع مدونة قواعد سلوك للشركات المتعددة الجنسيات، وينبغي تنفيذ اللوائح وترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر مع مراعاة الاحتياجات والأولويات المحلية والإقليمية.

كاف - وسائل التنفيذ المالية والمؤسسية

١ - تمويل التنمية المستدامة[٣٠٢]

لا يتطلب تحقيق التنمية المستدامة إجراء تغييرات قانونية ومؤسسية فحسب بل يتطلب أيضا إجراء ترتيبات مالية لتغطية التكاليف الأولية للانتقال إلى الأنماط والآليات الجديدة للتنمية.

(٣٠٣) المرجع نفسه.

أ – العمل على الصعيد الوطني

ينبغي تشجيع البلدان العربية على اتخاذ الإجراءات التي تساعدها على تمويل التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار اختلاف آليات تعبئة الأموال من بلد لآخر. وفيما يلي بعض الخيارات التي يمكن أن تأخذ بها البلدان:

١ –تشجيع انخراط القطاع الخاص في الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة السليمة.

تكثيف الجهود ووضع البرامج الرامية إلى تعبئة الداخلية، مثل:

أ – تعبئة المدخرات والاستثمارات المحلية

ب – تنفيذ مبدأ تغريم المتسبب في التلوث

ج – اعتماد مشاريع الرسوم والتراخيص البيئية.

٣ – يمكن تطبيق آليات التمويل الذاتي على بعض القطاعات، مثل قطاع التراث الثقافي.

٤ – انتهاج السياسات التي تؤدي إلى زيادة الصادرات، وترشيد الواردات في نفس الوقت.

٥ – تشجيع المواطنين، بمساعدة المجتمع المدني، على اختيار المنتجات والخدمات الوطنية والعربية.

٦ – ينبغي على البلدان والقطاع الخاص إجراء دراسات جدوى قبل الاقتراض والتأكد من ترشيد الاقتراض وتحقيق الكفاءة في إدارة الديون.

٧ – من الأهمية التأكد من استخدام مبالغ القروض في برامج ومشاريع التنمية المستدامة، بشفافية وبمساءلة كاملة.

٨ – ينبغي تحسين الأداء الاقتصادي للحكومات من خلال الإدارة الفعالة والمستدامة للموارد.

ب – العمل على الصعيد الإقليمي

على الصعيد الإقليمي، تدعو الحاجة إلى النظر في عدد من الإجراءات والآليات الرئيسية :

١ – تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الإقليمية الكبيرة، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية مثل النقل، وشبكات الطاقة وخطوط الأنابيب، وتحلية المياه، وإعادة التصنيع، والتوزيع، وما إلى ذلك.

٢ - يعتبر نجاح تمويل المشاريع الصغيرة والقروض الصغيرة في بلدان مختارة في المنطقة تجربة إنمائية جديرة بالاهتمام ينبغي دراستها لتطبيقها على نطاق واسع في المنطقة.

٣ - دراسة جدوى إنشاء آلية لمعالجة الأولويات البيئية في المنطقة.

٤ - تشجيع الشراكات بين الحكومات والأطراف المستفيدة لإيجاد الأموال اللازمة للتنمية المستدامة.

٥ - تهيئة الأوضاع المواتية وتشجيع المستثمرين بما في ذلك المغتربون والمستثمرون الأجانب على الاستثمار في المنطقة.

٦ - السعي لتحقيق التسوية السلمية للتراعات في المنطقة، وتعزيزها، لتقليص النفقات العسكرية، ومن ثم توفير المزيد من الأموال للتنمية المستدامة.

٧ - على مصارف التنمية والصناديق العربية الإقليمية أن تعمل على إدماج البيئة مع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في برامجها التشغيلية.

تحتاج المنطقة إلى تطوير الخبرة وتحسين الإدارة ومعالجة قضايا الديون. وينبغي بحث المشاريع المشتركة للبرمجة والاستثمار لتحقيق الاستخدام الأمثل للقروض.

٩ - تحتاج المنطقة للبحث في تحويل الديون إلى مشاركة تجارية داخل المنطقة.

١٠ - على صعيد جامعة الدول العربية، ينبغي البحث في إقامة آليات لتمويل التنمية المستدامة من خلال التنسيق بين المجالس الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، والمؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية.

ج - العمل على الصعيد الدولي

على الصعيد الدولي، ينبغي تهيئة المناخ المفضي إلى الاستثمار في البلدان العربية النامية:

١ - ينبغي تشجيع وحث المستثمرين من القطاع الخاص المتعدد الجنسيات على الاستثمار في المنطقة العربية.

٢ - ينبغي حث البلدان المتقدمة النمو على إعادة النظر في سياسات ديونها تجاه المنطقة العربية لتكون أكثر فائدة في تشجيع التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادلة الديون، وإعادة جدولتها، والتنازل عنها، وما إلى ذلك.

٣ - ينبغي أن تتحمل البلدان المتقدمة النمو مسؤولياتها عن الأضرار البيئية التي ألحقتها بالموارد العالمية، وأن تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٤ - ينبغي حث الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف على تبسيط وتوفير إجراءاتها ومعاييرها للبلدان العربية، وأن يكون الوصول إليها أكثر سهولة لدعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

٥ - مساعدة المنطقة العربية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتخفيف الآثار السلبية الناتجة عن قرارات منظمة التجارة العالمية.

٦ - ينبغي حث الجهات المانحة الدولية، ومصارف وصناديق التنمية على أن تدمج التنمية مع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في برامجها التشغيلية.

٧ - ينبغي حث الدائنين الدوليين على تسهيل أو إلغاء الديون مقابل إظهار بلدان المنطقة لقدر أكبر من الشفافية، والإدارة العامة الأفضل والبنية المؤسسية الأنسب.

٢ - البنية المؤسسية للتنمية المستدامة[٣٠٣]

ينبغي أن تكون البنية المؤسسية الداعمة للآليات المالية متكاملة ومبسطة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ويمثل إنشاء مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في عام ١٩٨٧ أحد المبادرات الهامة في التعاون الإقليمي. وتهدف هذه الآلية إلى تشجيع التعاون العربي في جميع المجالات المتعلقة بالبيئة، وتحديد المشاكل البيئية الرئيسية في المنطقة العربية، وتحديد أولويات العمل، بالإضافة إلى التركيز على العلاقات المتداخلة بين البيئة والتنمية.

ويولي أيضا مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة اهتماما كبيرا بتنسيق المواقف العربية في الاجتماعات الدولية التي تركز على القضايا البيئية. وقد أنشأ المجلس اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي من أجل تعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات البيئية الوطنية والمنظمات العربية الإقليمية، والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وقد عهد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة إلى اللجنة المشتركة مهمة ترجمة إعلان أبو ظبي بشأن منظورات العمل البيئي في الوطن العربي إلى برامج وأنشطة ملموسة.

---

(٣٠٤) المرجع نفسه.

ويهتم عدد من الوكالات العربية المتخصصة المنتسبة لجامعة الدول العربية بقضايا البيئة بوصفها جزءا لا يتجزأ من أنشطتها، ومنها على سبيل المثال، المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأرض الجافة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ومنظمة العمل العربية، والوكالة العربية للطاقة الذرية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وكانت الأخيرة أول منظمة عربية تركز على القضايا البيئية، منذ بداية السبعينات.

وهناك أيضا مؤسسات إقليمية ودون إقليمية أخرى مهتمة بالعمل البيئي الإقليمي، مثل مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمنظمة الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وخطة العمل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وهناك أيضا وكالات الأمم المتحدة التي تُعالج القضايا البيئية ولا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمكتبان الإقليميان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أفريقيا وغرب آسيا.

أ - العمل على الصعيد الوطني

ينبغي تشجيع البلدان العربية لإقامة شراكات بين الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ ووضع استراتيجيات وطنية، وخطط عمل قابلة للتنفيذ ذات أهداف والتزامات مالية وبشرية محددة؛ وإنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة؛ وتعزيز الشبكات الوطنية للتنمية المستدامة.

ب - العمل على الصعيد الإقليمي

ينبغي أن تعمل الجهود على إنشاء مجلس عربي للتنمية المستدامة، يشترك فيه القطاع الخاص والمجتمع المدني والدوائر العلمية، لتوفير مظلة لأطر السياسة العامة، والتعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي، والاندماج في الأطر العالمية. وينبغي أن يعكس تشكيل المجلس، بشكل متوازن، الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية). وينبغي تأمين آلية تمويل للمجلس مع إنشائه من أجل تفادي النكسات.

ج - العمل على الصعيد الدولي

ينبغي أن يعمل المجتمع العالمي على (١) إعادة دراسة الخبرة السابقة للأمم المتحدة في مجال التنمية. وعلى ضوء الدروس المستفادة من هذا التقييم، ينبغي أن تتولى مؤسسات الأمم المتحدة دورا أكثر فعالية في مجال التنمية المستدامة والإدارة العامة العالمية، بما في ذلك تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما في مجال تنسيق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ و (٢) ضمان إدخال البعد البيئي في مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة؛ و (٣) تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة نحو السيطرة على العولمة كي تصل فوائدها إلى جميع البلدان على أساس عادل؛ و (٤) التأكد من أن منظومة الأمم المتحدة تتبع نهجا أكثر تكاملا لبذل جهود جماعية تخدم البلدان كافة.